وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المـــدرسة الـوطنية العلـيا للعـــلوم السيـــاسية

قسم: علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص شؤون اقتصادية و دولية

إعداد الطالبة | **إشراف الاستاذ**

نسرين يحياوي | **عاشور فني**

لجنة المناقشة

أ/عبير بوضياف .....رئيسة..... استاذة محاضرة-ب- م وع ع س

أ/عاشور فني .....مشرفا و مقررا.....استاذ محاضر- أ -/م و ع ع س

أ/خليفة بوراس .....عضوا مناقشا .....استاذ محاضر-أ-/م و ع ع س

السنة الجامعية:2013-2014

كـــلمة شـــكر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وما توفيقي إلا بالله.

ولما كان شكر الناس من شكر الله، فاني أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف ***"عاشور فني"*** على تأطيره هذا العمل، ولما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة حتى يرى هذا العمل النور.

تحية شكر و تقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتسخير جزء غير يسير من أوقاتهم لقراءة هذه المذكرة و مناقشتها .

اشكر كل من ساهم من قريب او بعيد لإتمام انجاز هذا العمل.

اهـــــــداء

إلى الذين زكت بدمائهم أرض الجزائر؛

وأخص منهم جدي رحمة الله عليه

إلى روح التي جعلت حياتها وقفا على أبناء الشهيد؛

جدتي رحمها الله

إلى اللذين بذلا الوسع في تربيتـــي؛

والدي اطال الله في عمرهما

إلى الذي ترك بصماته على كل حرف من هذا الجهد؛

زوجي الغالي

الى التي اعانتني بالدعـــــــاء؛

امي الثانية عائشة

إلى الذين أحاطوني بالعناية والرعاية؛

اخوتي خاصة ايمان

إلى أغلى ما أملك في الوجود قرة عيني؛

ابني انيس

إلى كل هـــــؤلاء

أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي

ملخص

يعرف الاقتصاد الموازي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفيا وغير معلنا بغرض تجنب الضرائب ،القوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظومتها المعيارية التي سطرتها لسير الاقتصاد الوطني، حيث لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد، وينقسم الاقتصاد الموازي الى اقتصاد موازي شرعي واقتصاد موازي غير شرعي(الاجرام).

يمكن القول ان ظاهرة الانشطة الموازية كانت دائما تنسب الى الدول النامية التي يبلغ فيها حجم الاقتصاد الموازي مستويات مرتفعة تصل الى 40% من الناتج الداخلي الخام ، وحجم بطالة موازية تصل الى 60 %من القوة العاملة، الا ان كل الدول حتى المتقدمة تعاني من الظاهرة بنسب متفاوتة. و تعتبر الجزائر من بين اكثر الدول التي عانت من ظاهرة الاقتصاد الموازي عبر كل المراحل التاريخية لتطور اقتصادها .

موضوع البحث ينصب حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، وسنقوم من خلال هذه المذكرة بتحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي، اسباب انتشارها، آثارها والسياسات المتبعة للتعامل مع الظاهرة و مكافحتها.

قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول:

الفصل الاول يمثل الاطار النظري ومفاهيم عامة للظاهرة محل الدراسة، أسبابها، آثارها، طرق قياسها والظواهر المحيطة بها.

الفصل الثاني يمثل تتبعا لمراحل تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

الفصل الثالث يتناول الاقتصاد الموازي في الجزائر، مراحله، آثاره ، سياسات مكافحته و بدائله ، مع توظيف احدث الاحصائيات التي تخص الموضوع و المتحصل عليها من الهيئات الرسمية الجزائرية.

Abstract

The parallel economy is known to be a part of economy which Is hidden on purpose to avoid taxes, laws and regulations, it is being divided into legal sector and illegal sector. It is not included in the government's Gross Domestic Product.
.
Although the parallel economy is often associated with developing countries, where up to 60% of the labor force (with as much 40% of GDP) works, all economic systems contain an informal economy in some proportion.

Algeria is considered as one of the most important countries that suffered from this problem because of the makeover its economy underwent and which accompanied its historical periods.

The subject matter of our thesis is to analyze the parallel economy in Algeria in terms of exploring its spread, the reasons behind its increase, as well as, the efficiency of the mechanisms and measures adopted to cope with it.

This study is composed of three parts :
The first part deals with theoretical concern of the parallel economy, the literature aims at identifying this phenomenon and distinguishing its causes of spread and its effects;

The second part deals with evolution of the Algerian economy from 1962 to 2013

In the third part we shade light on the strategies and alternatives to limit the impact of phenomenon our study includes, basically, almost recent literature and statistical data about the field from official institutions in Algeria.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	6
اهداء	6
ملخص بالعربية	6
ملخص بالانجليزية	6
فهرس المحتويات	6 -6
فهرس الجداول	6
فهرس الاشكال	6
مقدمة عامة	**01**
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الموازي	**09**
تمهيد	**09**
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي	**09**
المطلب الأول : تعريف الاقتصاد الموازي ، اشكاله والعوامل المحفزة لظهوره	**10**
1. تعريف الاقتصاد الموازي	**11**
1.1.تعريف المكتب الدولي للعمل	**11**
2.1.تعريف منظمة التعاون الدولية	**11**
3.1. تعريف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي	**11**
4.1.تعريف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي	**12**
2. الأشكال الرئيسية للاقتصاد الموازي	**13**
1.2.النشاط الشرعي الموازي	**13**
2.2.النشاط الغير الشرعي الموازي	**13**
3.2.النشاط الشرعي المصرح به جزئيا	**14**
3. العوامل المحفزة لظهور الأنشطة الموازية	**17**
1.3.انخفاض مستوى الدخل	**17**

2.3.ارتفاع مستوى الضرائب	**17**
3.3. الأنظمة و اللوائح الإدارية و القيود الحكومية	**18**
4.3. ندرة السلع و سياسة الاستيراد	**19**
5.3. دور المشروعات الصغيرة	**19**
6.3.عوامل اخرى	**19**
المطلب الثاني: الاقتصاد الموازي وعلاقته بالاقتصاد الرسمي	**20**
1. تعريف الاقتصاد الرسمي	**20**
2. الفرق بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي	**20**
3. طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي	**21**
1.3. التيار الثانوي	**22**
2.3.التيار القانوني	**22**
3.3. التيار البنيوي	**22**
المطلب الثالث: مناهج قياس الاقتصاد الموازي	**23**
1. الطرق المباشرة	**23**
1.1. التحقيقات الخاصة بالقطاع المنزلي	**24**
2.1.التحقيقات الخاصة بالمؤسسات	**24**
3.1.التحقيقات المختلطة	**24**
4.1.التحقيق	**24**
2. الطرق غير المباشرة	**25**
1.2. طريقة الفروق بين الدخل والإنفاق	**25**
2.2. طريقة المراجعات الضريبية	**25**
3.2.الطريقة النقدية	**26**
4.2.طريقة سوق العمل	**26**
المبحث الثاني: آثار الاقتصاد الموازي والظواهر المحيطة به	**26**
المطلب الاول: الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي	**26**

1. الاثر على معدلات البطالة وزيادة العرض السلعي	**27**
2. الاستجابة لتغيرات السوق و تحقيق آثار توزيعية موجبة	**27**
3. الاثر على معدلات الجريمة ومعدلات الهجرة	**27**
4. .صمام أمان اجتماعي	**27**
المطلب الثاني: الآثار السلبية للاقتصاد الموازي	**27**
1. الاثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد الموازي	**27**
2. الاثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد الموازي	**27**
المطلب الثالث: الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و تحليلاتها	**29**
1. الفساد	**29**
1.1. مختلف تعاريف الفساد	**29**
2.1.اسباب الفساد وآثاره	**30**
3.1. علاقة الفساد بالاقتصاد الموازي	**31**
2. تقليد العلامات التجارية	**32**
1.2. مفهوم تقليد العلامات التجارية وانواعه	**32**
2.2. آثار تقليد العلامات التجارية	**32**
3.2. علاقة تقليد العلامات التجارية بالاقتصاد الموازي	**33**
3. تبييض الأموال	**33**
1.3. تعريف تبييض الاموال	**33**
2.3. مراحل التبييض	**33**
3.3. علاقة تبييض الأموال بالاقتصاد الموازي	**24**
4. التهرب الضريبي	**34**
1.4. تعريف التهرب الضريبي وانواعه	**34**
2.4. طرق التهرب الضريبي	**35**
3.4. علاقة التهرب الضريبي بالاقتصاد الموازي	**35**
المبحث الثالث: تجارب عالمية للتعامل مع الاقتصاد الموازي	**36**

المطلب الاول: تجارب افريقية	**36**
المطلب الثاني: تجارب آسيا وامريكا اللاتينية	**37**
خاتمة الفصل	**38**
الفصل الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: وضع الاقتصاد الجزائري قبل و خلال فترة التخطيط	**39**
المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية قبل 1967	**39**
1. الوضعية الاقتصادية قبل الاستقلال	**39**
2. الوضعية الاقتصادية من 1962 الى 1966	**50**
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي 1967- 1979	**43**
1. المخططات التنموية للفترة 1967-1979	**43**
1.1. المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	**43**
2.1. المخطط الرباعي الأول 1970-1973	**44**
3.1. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	**45**
4.1.اتجاهات المرحلة التكميلية 1978-1979	**46**
2. الحصيلة الاقتصادية لفترة التخطيط المركزي	**47**
المطلب الثالث:الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980- 1989	**47**
1. المخططات التنموية للفترة 1980-1989	**48**
1.1. المخطط الخماسي الاول 1980-1984	**48**
2.1. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	**49**
2. الحصيلة الاقتصادية لمرحلة التنمية اللامركزية 1980- 1989	**49**
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والانتقال الى اقتصاد السوق	**51**
المطلب الأول: الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي	**51**
1. برنامج التثبيت الاول	**51**
2. برنامج التثبيت الثاني	**52**

3. برنامج التثبيت الثالث	**53**
4. برنامج التصحيح الهيكلي	**53**
المطلب الثاني: اتفاق الجزائر مع نادي باريس و نادي لندن	**54**
1. الاتفاق مع نادي باريس	**54**
2. الاتفاق مع نادي لندن	**55**
المطلب الثالث: الحصيلة العامة لفترة التسعينات	**55**
1. الاصلاحات المعتمدة خلال فترة التسعينات	**55**
2. آثار اعادة الجدولة وبرامج صندوق النقد الدولي على الجزائر	**56**
المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2001 -2014	**57**
1. مخطط الانعاش الاقتصادي 2001- 2004	**57**
2. برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009	**59**
3. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**59**
4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	**59**
خاتمة الفصل	**60**
الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري في محاولة القضاء على الاقتصاد الموازي	
تمهيد	**61**
المبحث الاول: الاقتصاد الموازي في الجزائر ومراحل تطوره	**61**
المطلب الاول: المرحلة الاشتراكية والاقتصاد الموازي في مجال التوزيع	**61**
1. المضاربة	**62**
2. التهريب الى الخارج	**62**
3. تجارة الشنطة	**62**
4. العوامل المفسرة لانتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر في مجال التوزيع	**63**
المطلب الثاني: الانتقال الى اقتصاد السوق والاقتصاد الموازي في مجال الانتاج	**65**
1. اثر برنامج التعديل الهيكلي على انتشار الاقتصاد الموازي	**65**
2. العوامل المفسرة لانتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر في مجال الانتاج	**69**

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد الموازي وتقدير حجمه	**74**
1. آثار الاقتصاد الموازي في الجزائر	**75**
1.1. الآثار الايجابية	**75**
2.1. الآثار السلبية	**76**
2. حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر	**77**
المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي في الجزائر	**80**
المطلب الاول: الفساد	**80**
المطلب الثاني: تقليد العلامات التجارية والتهرب الضريبي	**81**
المطلب الثالث: تبييض الاموال	**81**
1. مصادر الاموال القذرة في الجزائر	**84**
2. اساليب تبييض الاموال في الجزائر	**87**
المبحث الثالث: آليات التعامل مع الاقتصاد الموازي في الجزائر	**87**
المطلب الأول: مجهودات الدولة في قطاع التشغيل	**87**
1. سياسة تسيير البطالة	**88**
2. سياسة تسيير الشغل	**89**
المطلب الثاني: مجهودات الدولة لمكافحة الفساد و التهرب الضريبي والجمركي	**92**
1. اساليب وطرق مكافحة الفساد	**92**
2. اساليب وطرق مكافحة التهرب الضريبي	**94**
3. اساليب وطرق مكافحة التهرب الجمركي	**95**
المطلب الثالث: برامج الدولة لازالة الاسواق الموازية	**96**
1. برنامج وزارة التجارة	**96**
1.1.برنامج انشاء اسواق مغطاة	**96**
2.1.برنامج انشاء واعادة تاهيل اسواق الخضر و الفواكه	**96**
2. برنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية	**97**
1.2.برنامج انجاز 100 محل في كل بلدية	**97**
2.2.برنامج انجاز اسواق جوارية	**97**

المطلب الرابع: مكافحة الاقتصاد الموازي في ظل الشراكة الاورومتوسطية	**97**
خاتمة الفصل	**99**
الخاتمة العامة	**100**
قائمة المراجع	**105**
الملاحق	**112**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي	21
02	حجم الاستثمارات خلال الفترة 1963-1966	42
03	استثمارات المخطط الثلاثي (1967- 1969)	44
04	استثمارات المخطط الرباعي الاول (1970- 1973)	45
05	استثمارات المخطط الرباعي الثاني(1974- 1977)	46
06	استثمارات المخطط الخماسي الاول (1980- 1984)	48
07	تطور وتقسيم المؤسسات الخاصة حسب الحجم 1969-1990	63
08	تطور بعض مؤشرات سوق العمل في السنوات 1967-1978-1983	64
09	سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمية والموازية في الفترة 1974 -1987	64
10	توزيع الدخل حسب الاجراء والأحرار	66
11	تطور عدد الإضرابات المسجلة خلال الفترة 1990 - 2001	66
12	عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين للفترة 1994-2000	67
13	تطور الاجر الوطني القاعدي المضمون SNMG	69
14	العوائق الرئيسية امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2003	70
15	مؤشر التأسيس القانوني للاعمال في الجزائر، تونس، المغرب(2003-2004-2006)	71

16	حجم التهرب الضريبي في الجزائر 2007 - 2010	72
17	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال لسنة2002	73
18	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001 – 2012	73
19	تقدير نسبة الاقتصاد الموازي بالنسبة للناتج الوطني الخام1988-2006	77
20	تقدير نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام 1970 - 2010	78
21	نسبة التشغيل الموازي الى التشغيل الرسمي الغير فلاحي 1975-2007	79
22	ترتيب الجزائر في سلم مؤشر الفساد الاقتصادي وفق مؤشر مدركات الفساد(CPI) لمنظمة الشفافية الدولية ما بين 2003 إلى 2012	80
23	الإحصائيات الخاصة بعدد قضايا الفساد في الجزائر 2006-2010	81
24	حجم التهرب الضريبي خلال الفترة 2007-2010	83
25	عدد قضايا تبييض الأموال خلال السنوات الممتدة من 2007 إلى 2009	84
26	بعض المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة 2007 - 2009	84
27	كمية المخدرات المحجوزة خلال الفترة 2002 -2010	85

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأشكال الرئيسية للاقتصاد الموازي	16
02	تطور البطاالة والنمو في الجزائر 2000-2004	58
03	نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1970-2010	78
04	تقدير نسبة العمالة الموازية من العمالة الكلية 1990-2005	79
05	عدد الوحدات المغشوشة المحجوز عليها عبر الموانيء من قبل الجمارك الجزائرية 2007-2012	82

مقدمة عامة

تمارس جميع الأنشطة الاقتصادية الرسمية في كل بلدان العالم في اطار منظومة معيارية سطرتها الدولة لسير اقتصادها، وتدرج هذه الانشطة ضمن حسابات الدخل القومي لذلك البلد ، ولكن في المقابل تظهر إلى جانب هذه الانشطة انشطة اخرى موازية وغير معلنه تدرج فيها جميع المعاملات الاقتصادية الغير رسمية و تسمى مجموع هذه النشاطات بالاقتصاد الموازي.

يعتبر موضوع الاقتصاد الموازي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة و إن اختلفت تسميتها الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، القطاع الغير رسمي، الاقتصاد المخفي، الاقتصاد غير المنظم، اقتصاد الانفاق.. الخ، شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك العالمي، مكتب العمل الدولي، حيث تعرضت هذه المنظمات إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها و كيفية معالجتها.

فحاجات الأفراد اللامتناهية تقودهم لممارسة الكثير من الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بالاختلاف و التنوع من أنشطة مشروعة و أخرى غير مشروعة ، أنشطة و أعمال تظهر في السجلات الرسمية للحسابات القومية وخاضعة للضرائب و أخرى بعيدة عن أعين رجال الضرائب.

فمجموع الأنشطة الواردة في الحسابات القومية تشكل ما يعرف بالاقتصاد الرسمي، اما القسم الثاني المتمثل في الأنشطة الغير واردة في الحسابات القومية و الغير خاضعة للضرائب كليا او جزئيا تشكل ما يعرف بالاقتصاد الموازي ، الذي يتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في شبكة متسعة من علاقات الإنتاج و التبادل و التوزيع.

تزداد ظاهرة الاقتصاد الموازي انتشارا وحدة في البلدان النامية بشكل يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبته ما بين 30 % إلى 60% من الناتج الداخلي الخام، وبنسب تتراوح ما بين 14% الى 16% من اجمالي الناتج الداخلي الخام في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. اما في الجزائر فقد فاق حجم الاقتصاد الموازي 30% من الناتج الداخلي الخام، اي ما يتجاوز 20 مليار دولار وهذا بناءا على تقديرات صادرة عن البنك الدولي سنة 2006، اما حجم التشغيل الموازي فقد قدر بحوالي43% من حجم التشغيل الكلي حسب تحقيق الديوان الوطني للاحصائيات 2007، ويرجع هذا إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، خاصة منعطف اواخر الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها

تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر الى التوجه لاجراء إصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق.هذه المرحلة الانتقالية كانت لها انعكاسات سلبية كثيرة نذكر منها انتشار الانشطة الموازية بصفة غير مسبوقة.

اشكالية البحث

يعتبر الاقتصاد الموازي آفة اقتصادية و محاولة لاختراق القانون، و رغم عدم شرعيته فقد اصبح مسامحا به نسبيا من طرف السلطات الجزائرية، وأصبح ينظر المستهلك الى النشاطات الموازية على أنها نشاطات عادية توفر السلع والخدمات المطلوبة و يشتغل بها عدد لا بأس به من اليد العاملة من مختلف الشرائح، لذلك سترتكز هذه الدراسة حول اشكال الاقتصاد الموازي وآثاره ، الجوانب المحيطة به والاجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائر لمكافحته، وذلك من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر؟ و ماهي مجهودات الدولة لمكافحته؟

و تندرج ضمن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي أسباب نمو وتوسع الاقتصاد الموازي في الجزائر ؟
- هل تغير شكل الاقتصاد الموازي مع انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق؟
- ما هي السياسات التي تتبعها السلطات للقضاء على الاقتصاد الموازي في الجزائر؟

الفرضيـات

للإجابة عن التساؤلات المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- يتجه الاشخاص الى ممارسة انشطة موازية حين يتم اقصاؤهم من الدائرة الرسمية للشغل.
- يختلف شكل الاقتصاد الموازي في ظل النظام المخطط عنه في ظل اقتصاد السوق .
- محاولات السلطات الجزائرية القضاء على الاقتصاد الموازي لم تحقق النتائج المرجوة.

تحديد اطار الدراسة

- الاطار المكاني : يدرس البحث موضوع الاقتصاد الموازي في الجزائر مدى انتشاره ، أسباب تنامي الظاهرة و الآليات والأساليب المنتهجة للتعامل معها في بلادنا.

- الاطار الزماني : البحث يأخذ بالاعتبار مرحلة ما بعد استقلال الجزائر إلى يومنا هذا مع الرجوع الى فترات تاريخية سابقة في سياق الدراسة .

أهميـة الموضوع

يستمد البحث أهميته من درجة خطورة الظاهرة ، نظرا لكون الانشطة الموازية أصبحت من أخطر القضايا التي تواجه المجتمعات والاقتصاديات ، لما تسببه وما تخلفه من انعكاسات وآثار سلبية تتعدى الجانب الاقتصادي الى جوانب اخرى ، بالإضافة لكون الظاهرة أصبحت محورا لاهتمامات صانعي القرار، ورغم ذلك تبقى الدراسات والبحوث في هذا المجال شحيحة نوعا ما رغم تداول موضوع الاقتصاد الموازي في الكثير من المحافل الدولية والإقليمية والمحلية المهمة.

أهداف البحث

سنسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- يهدف البحث الى تحديد الأسباب الرئيسية لنمو وتوسع الأنشطة الموازية
- تحديد الآثار التي يخلفها الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- تناول مراحل تطور الاقتصاد الموازي في ظل تطور الاقتصاد الجزائري.

دوافع البحث ومبرراته

الاهتمام بموضوع الاقتصاد الموازي يرجع الى الفراغ الموجود في مجال البحوث المتعلقة بدراسة الموضوع في الجزائر، لذلك فان فكرة البحث في هذا الموضوع تبلورت اعتبارا من كون الظاهر محل البحث مجالا خصبا للدراسة.

وتعود مبررات اختيارنا لهذا البحث إلى:

- كون ظاهرة الاقتصاد الموازي ظاهرة معقدة تستدعي دراستها ودراسة الجوانب المحيطة بها.
- الاهتمام الشخصي بالظاهرة التي مازالت من الموضوعات الشائكة في الجزائر، و الرغبة الشخصية في دراسة هذه الظاهرة ومعرفة اسبابها وطرق مكافحتها.

منهج البحث

قصد دراسة ظاهرة الاقتصاد الموازي وتحليل أبعادها، جوانبها ونتائجها ، وللاجابة على الاشكالية و أسئلة البحث وإثبات صحة الفرضيات، تم استخدام المنهج الوصفي في اغلب محاور الدراسة مع تحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها، وهذا للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، وكذا دراسة مجهودات الدولة الجزائرية لمكافحته ، كما تم استخدام المنهج التاريخي في تتبع مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر.

و قد تمت الاستعانة باحصائيات تنوعت مصادرها:

- الديوان الوطني للإحصائيات بصفته الهيئة الرسمية المكلفة بالمعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.
- الدراسات العالمية كالأبحاث التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المكتب الدولي للعمل، المنظمة العالمية للعمل، منظمة التعاون والتنمية...الخ
- دراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- الاعتماد على الإحصائيات المأخوذة من مختلف المصادر كوزارة العمل، وزارة التجارة، وزارة الداخلية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصالح الجمارك،مصالح الشرطة ، مفتشية الضرائب،..الخ.

الدراسات السابقة

اهتم عدد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة ظاهرة الاقتصاد الموازي، نذكر منهم:

على الصعيد الدولي

- قام(Bruno.Lautier, 1994) بعدة دراسات تتعلق بالاقتصاد الموازي في بلدان العالم الثالث، وبنوعية العلاقة الموجودة بين هذا الاقتصاد والدولة . وقد استخلص بأن الاقتصاد الموازي لا يستطيع أن يكون بديلا للاقتصاد الرسمي في توظيف اليد العاملة لكونه يتميز بعدم الاستقرار.
- قام (Jaque .charmes) بدراسة بعض المقاربات المحاسبية والإحصائية للاقتصاد الموازي.

- الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الدولية ،المكتب الدولي للعمل ،البنك العالم...الخ، التي تهدف إلى البحث عن أسباب انتشار الاقتصاد الموازي ، درجة خطورته، وكيفية معالجته.

على الصعيد المحلي

لم تنل ظاهر الاقتصاد الموازي حقها من الدراسة في الجزائر فيما عدا بعض الابحاث و الدراسات القليلة خاصة دراسة أحمد هني والبروفيسور شعيب بونوة، بالاضافة الى دراسات اخرى من بينها :

- **يوغرطة بلاش** (رسالة دكتوراه، 2010) باللغة الفرنسية تحمل عنوان:

"L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages- le cas de Bejaia."

تناولت الدراسة الجوانب النظرية لظاهرة الاقتصاد الموازي بعرض مختلف تعريفاته وطرق قياس حجمه ، كما تعرض البحث الى تقديرات بخصوص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، وقام الباحث ايضا بتحقيق على عينة من ولاية بجاية تضم 522 عائلة من مستويات مختلفة قصد الوصول الى نتائج قريبة من الواقع بخصوص اسباب الظاهرة محل الدراسة.

- **بودلال علي** (رسالة دكتوراه،2007) باللغة العربية تحمل عنوان:

" الاقتصاد غير الرسمي مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وضع نموذج مكن من تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

صعوبات البحث

اهم الصعوبات التي واجهتنا عند القيام بالبحث هي نقص المراجع في موضوع الدراسة، واقتصار الموجود منها على الجانب القانوني دون الاقتصادي للظاهرة، أما فيما يتعلق بالأرقام والإحصائيات الخاصة بحجم وانتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي، فواجهتنا فيها الكثير من الصعوبات نتيجة تضارب كبير الارقام الصادرة عن هيئات رسمية، فحجم الانشطة الموازية يبقى مبني أساسا على تقديرات.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، سوف نتبع الخطة التالية في بحثنا والذي قسمناه إلى ثلاث (03) فصول، تسبقهم مقدمة، وتليهم خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها مدعومة بجملة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الموازي، سنتطرق في هذا الفصل الى مختلف التعريفات المقترحة للاقتصاد الموازي، العوامل المحفزة لظهوره ، اشكاله واثاره، طرق قياسه والظواهر المحيطة به. يضم الفصل الاول ثلاث (03) مباحث:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي

المبحث الثاني: آثار الاقتصاد الموازي والظواهر المحيطة به

المبحث الثالث: تجارب العالمية للتعامل مع الاقتصاد الموازي

الفصل الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، سنركز من خلال هذا الفصل على تبني الجزائر النظام الاشتراكي غداة الاستقلال واهم البرامج التنموية المسطرة لتلك المرحلة مع تقييمها، ثم الى انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق بعد الازمة الخانقة التي مر بها الاقتصاد الجزائري بدءا من سنة 1986، وكذا الى تعامل الجزائر مع الهيئات الرسمية للخروج من تلك المرحلة الحرجة ، ثم سيتم التطرق الى العودة التدريجية للتوازنات الكلية و اطلاق برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي في ظل الوفرة المالية التي تعرفها الجزائر مع ارتفاع اسعار النفط. و يتفرع الفصل الثاني الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: وضع الاقتصاد الجزائري قبل و خلال فترة التخطيط

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والانتقال الى اقتصاد السوق

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2014

الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري في محاولة القضاء على الاقتصاد الموازي يتناول هذا الفصل مراحل تطور الاقتصاد الموازي عبر مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري ، وكذا آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، وفي الاخير سنتعرض الى آليات التعامل مع الاقتصاد الموازي والظواهر المحيطة به في الجزائر. يضم الفصل الثالث ثلاث (03) مباحث:

المبحث الاول: الاقتصاد الموازي في الجزائر ومراحل تطوره

المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي في الجزائر

المبحث الثالث: آليات التعامل مع الاقتصاد الموازي في الجزائر

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة مشفوعة ببعض النتائج والتوصيات، إضافة قائمة المراجع وعددا من الملاحق.

تحديد بعض المفاهيم

- **حقوق السحب الخاصة:** وحدة نقدية حسابية ،انشأها صندوق النقد الدولي سنة 1969، تتحدد قيمتها باستخدام سلة من العملات هي اليورو،الجنيه الاسترليني،الدولار الامريكي،الين الياباني.وهو بمثابة فتح اعتماد للبلد الساحب.
- **اعادة جدولة الديون:** هي اعادة ترتيب شروط الدين الاصلي، مما يستلزم دخول الدولة المدينة في مفاوضات مع الدائنين للاتفاق معهم على تاجيل السداد(بشروط)، وعادة ما يكون في الحالات التي وصل اليها معدل خدمة الدين مستويات عالية، ويكون غالبا بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[1].
- **سياسات التثبيت و التكيف الهيكلي:** هي تلك "الحزمة من القواعد و الأدوات و الإجراءات التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي و التوازن الخارجي، و تكون مهمتها أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد و إحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي و الخارجي خلال فترة زمنية معينة"[2].
- **سياسات التثبيت:** يصممها صندوق النقد الدولي و هي ترتكز على جانب الطلب من خلال إتباع مجموعة من سياسات مالية و نقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الميزانية العامة و ميزان المدفوعات[3].
- **سياسات التكيف الهيكلي:** يختص بها البنك الدولي، و ترتكز على تصحيح هيكل الإنتاج (جانب العرض) من خلال تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الإستثمار، تحرير أسواق العمل و رأس المال بالإضافة إلى الخوصصة.
- **الاقتصاد الاجرامي:** مجموع النشاطات غير المشروعة والممنوعة بموجب أحكام القانون الجزائي، وتهدف إلى تحقيق ربح من خلال المتاجرة بالمخدرات، التهريب، تجارة الرقيق، الهجرة السرية، الدعارة، اختلاس الأموال ، التزوير، جرائم الصرف، تبييض الأموال، تقليد العلامات، الرشوة...الخ

---

[1] شهاب مجدي محمود ،الاقتصاد الدولي المعاصر،دار الجامعة الجديدة،مصر،2007.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الإقتصادية تحليل كلي ، سلسلة الدراسات الإقتصادية،مجموعة النيل العربية، مصر، ط 1،2003،ص 211.

[3] كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي غلى توزيع الدخل القومي، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2004، ص 233-234.

وغيرها،هذه النشاطات تخلق أسواقا لسلع أو خدمات اقتصادية غير مشروعة وتقوم بإشباع بعض حاجيات المستهلكين[1]، و يمكن أن تكون الجريمة الاقتصادية منظمة.

- **السوق الجواري:** كل فضاء مهيأ يوضع تحت تجار التجزئة ،الحرفيين و الفلاحين.
- **السوق المغطى:** مجموعة محلات للتجزئة تكون مغطاة، مجهزة بكل الوسائل الضرورية لضمان سيرها لا سيما دورات المياه،الماء،الكهرباء و شروط الامن والصحة و النظافة.

[1] بوطالب براهيمي،مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص26.

الفصل الاول

تمهيد

يعد الاقتصاد الموازي من الظواهر المعقدة والتى تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة ، فهو يتضمن أكثر أشكال التبادل قدمًا "المقايضة" وأكثرها حداثة "التجارة الإلكترونية" ، ومن أبسط السلع "قوة العمل" إلى أكثرها تعقيدًا "مخدرات وأسلحة"، إنه مجال خصب للغنى الفاحش والفقر المدقع، يضم شرائح متباينة سواء من حيث العمر،الوضع الاجتماعي، الحالة التعليمية ..إلخ، و يتواجد في كل الأنظمة "اشتراكية أم رأسمالية"[1]. فالاقتصاد الموازي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، كذلك فان حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل.

و لقد أطلقت تعبيرات متعددة على هذا النوع من الاقتصاد[2] فقد سمي بالاقتصاد التحتي، الاقتصاد الخفي ، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير المرئي ، الاقتصاد المغمور، الاقتصاد السفلي ، الاقتصاد غير الرسمي ، الاقتصاد الثاني ، الاقتصاد غير المسجل ، اقتصاد الظل ، الاقتصاد المقابل، اقتصاد الباب الخلفي ...الخ

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي

يمثل الاقتصاد الموازي ظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي، و يشارك فيها بالفعل بشكل أو بآخر كل الناس، سواء كانوا يعلمون أو لا يعلمون أنهم يتعاملون فى الاقتصاد الموازي. فالمواطن عندما يستدعى سباكا أو نجارا أو غير ذلك ، أو عندما يشترى سلعة من بائع جائل ، أو عندما يدفع بقشيشا أو رشوة ... الخ، فإنه يتعامل في الاقتصاد الموازي[3].

ان استعمال عبارة "الاقتصاد الموازي" دون تمييز يزيد من احتمالات الغموض في فهمها ، فلكل خبير او مختص تعريفه الخاص للقطاع الموازي ، مفضلا زاوية خاصة به، مرتبا معايير التعريف حسب ميدان اختصاصه . وانطلاقا من هذا يظهر التعقد الشديد للمسألة في مقاربتها ومميزاتها وتقديراتها التي تشكل رهانا أساسيا للحكومات.

تعددت تعريفات الاقتصاد الموازي ، ويمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات على النحو[4]:

---

[1] محمد ابراهيم طه السقا،الاقتصاد الخفي في مصر، ملتزمة للطبع والنشر، مصر، 2006، ص 09

[2] نفس المرجع السابق، ص 08.

[3] Chaib BOUNOUA, Processus D'informalisation et Economie de Marché en Algérie, Cahiers du GRATICE, Université Paris XII, 1er semestre 2002, p207

[4] بوطالب براهيمي،مرجع سابق، ص21.

- **المجموعة الأولى وتشير الى مفهوم السرية**

اطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من ابرزها الاقتصاد التحتي ، الاقتصاد الأسود ، الاقتصاد الخفي ، الاقتصاد السري واقتصاد الأبواب الخلفية . وتعطي المسميات السابقة انطباعا بأن أنشطة الظاهرة لها طبيعة السرية ، لكن لا يمكن الجزم بأن كافة مفردات الظاهرة أعمالا غير مشروعة ، ويرجع ذلك الى وجود بعض الأنشطة المشروعة لكنها غير معلنة ولا تدخل ضمن دائرة الدخل الوطني الاجمالي.

- **المجموعة الثانية وتشير الى مفهوم اللانظامية**

سميت الظاهرة وفقا لهذا المفهوم بعدة مسميات: الاقتصاد غير الرسمي ، اللانظامي، الغير المنظم...الخ ، لكنه مفهوم ضيق لايأخذ في اعتباره الانشطة غير المشروعة.

- **المجموعة الثالثة تشير الى العلاقة بالاقتصاد الرسمي**

من أبرز المسميات التي استخدمت لتحديد الظاهرة مفهوما الاقتصاد الظلي والاقتصاد الموازي ، ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بالظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في وتتأثر بالاقتصاد الرسمي، ويفضل الكثيرون استخدام مفاهيم هذه المجموعة باعتبار أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي، ووفقا لهذا المفهوم فان عناصر الظاهرة ليست بالضرورة أنشطة غير مشروعة ، اذ أن هناك أنشطة مشروعة لا تدخل في دائرة التجريم الاقتصادي كالدروس الخصوصية[1] .

المطلب الأول : تعريف الاقتصاد الموازي ، اشكاله والعوامل المحفزة لظهوره

يعتبر تعريف الاقتصاد الموازي من الأمور المهمة خصوصا فى مجال الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد، إذ أنه بناءا على التعريف سوف تتحدد مهمة القياس أو التقدير، لكن ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمقصود بالاقتصاد الموازي ولا تزال النظرية حوله غير مستكملة في غياب التقبل النهائي لتعريفه، كما أن المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه لا تزال محل نقاش[2]، و رغم تعدد الدراسات وتنوع مقارباتها فقد كانت النتائج محتشمة لم تساعد على بروز تعريف موحد بل على عدة تعاريف تقوم على معايير و خصائص مختلفة.

[1] فتحي بن يشو، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007-2008، ص27.

[2] منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق ، الدورة العامة العادية 24 جوان 2004 ، ص38.

1. تعريف الاقتصاد الموازي

1.1..تعريف المكتب الدولي للعمل

استخدم المكتب الدولي للعمل ثلاث مقاربات مختلفة لتعريف الاقتصاد الموازي[1]:

- **الاتجاه الإحصائي** :الاقتصاد الموازي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.
- **الاتجاه القانوني** :الاقتصاد الموازي هو الاقتصاد المخفي الخارج عن كل إطار قانوني.
- **الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي** : الاقتصاد الموازي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز و النقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

و قد أوضح تقرير مكتب العمل الدولي لسنة 1993 خصائص الاقتصاد الموازي كالآتي[2]:

" هو مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أُجراء وغير أُجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومدا خيل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولاتخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب، والأُجور الدنيا والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية و ظروف العمل"

2.1..تعريف منظمة التعاون الدولية

عرفت منظمة التعاون الدولية الاقتصاد الموازي كالآتي "يعبر الاقتصاد الموازي عن الأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام، لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الوطنية"[3].

3.1. تعريف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

يعرف كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الاقتصاد الموازي بأنه" عبارة عن تبادل سلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالاقتصاد الموازي يفلت في معظم الاحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطته في الأسواق السوداء"[4].

---

[1] ملاك قارة،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك،تونس والسنغال ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2009-2010،ص07.

[2] Fatma BOUFENIK et Abdelkrim ELAIDI ,L'informel en Algérie: Quelle Approche, Revue Economie et Management, Université de Tlemcen, n° 01, Mars 2002, p54.

[3] رحمة بلهادف ،الاقتصاد الخفي و أثره على التنمية المستدامة في الدول الاوروموتوسطية، مذكرة ماستر،كليةالعلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ،2010-2011، ص57.

[4] نفس المرجع السابق،ص 58.

4.1. تعريف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

يعرف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الاقتصاد الموازي كالآتي:

" الاقتصاد الموازي هو مفهوم وطرح اقتصادي وسوسيولوجي يُستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك نموذج ومنوال إنشاء الشركات ، بحيث يعتبر **شاذا** مقارنة بالمؤسسات **النظامية** وكل ما يتطلبه إنشاءها من توفر عناصر تبدو أحيانا شبه بديهية كالتسجيل الجبائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال، الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني"[1]

وعليه واستفادة من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أو تبني تعريفا عاما للاقتصاد الموازي:

"هو مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تضمن انتاج وتوزيع السلع والخدمات، يمارسها أشخاص طبيعيون واعتباريون و لا يعلن عنها ولا تدرج دخولها في حسابات الناتج القومي، سواء كانت هذه الأنشطة مشروعة أو غير مشروعة من الناحية القانونية وان كانت في مجملها غير مشروعة من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى نتائجها وأثارها الاقتصادية الخطيرة وتأثيرها على السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية للدولة"[2].

ووفقا لهذا التعريف فان أنشطة الاقتصاد الموازي تشمل الدخول المولدة بطرق شرعية ولكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية المولدة للدخل او المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد مثل الاتجار بالمخدرات وبالبشر،القمار،الدعارة ،التهريب وغيرها، وكذا عمليات المقايضة التى تتم بدون استخدام النقود[3].

ومن خلال التعاريف السابقة نجد ان أهم خصائص الاقتصاد الموازي هي[4]:

- اغلب هذه الإعمال تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية و التمويل يكون ذاتي و لا يلجأ الى التمويل المؤسساتي(القروض)؛
- اغلبها يعتمد على الشكل العائلي أو عدد قليل من العمال؛
- غالبا ما يكون صاحب العمل هو المدير حيث لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية؛
- لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم؛

---

[1] القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، مرجع سابق، ص39.

[2] سوزي عدلى ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والرسمي ،دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2005، ص10.

[3] سليمان حيان ، الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية ، مجلة الاقتصاد والنقل ، العدد 7، تموز 2006، ص ص 64- 65.

[2] علي بودلال،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ،2006-2007، ص146.

- يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمال بدلا من التكنولوجيا؛
- توجه أغلب منتجاته نحو السوق الداخلية وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي؛
- أغلب هذه المشاريع تتصف بصغرها ويتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع؛
- تفاوت دخل العاملين فيه فمنهم من يسعى لتأمين متطلبات الحياة له ولعائلته ، ومنهم من يتجه نحو الثراء السريع وهنا يتعلق الأمر بالاقتصاد الموازي غير المشروع ؛
- يضم مختلف الشرائح الاجتماعية من الأميين الى حاملي شهادات ما بعد التدرج،
- سوق تنافسي غير مقنن[1].

2. الأشكال الرئيسية للاقتصاد الموازي

حسب المعايير المعتمدة لدى الامم المتحدة يوجد ثلاثة اشكال رئيسية للاقتصاد الموازي هي[2]:

1.2.النشاط الشرعي الموازي (نشاط غير رسمي)

النشاط الموازي هنا هو نشاط أو عمل مشروع و لا يمثل جريمة بحد ذاته، ولكنه في حالة عدم التصريح بالوجود لدى المصالح الحكومية يصبح مخالف للقانون، فالاقتصاد الموازي المشروع هو مجموع الانشطة التي تتجاهل المصالح الموضوعة من قبل الدولة مثل "البلديات، المركز الوطني للسجل التجاري، المصالح الإحصائية و الجبائية" .

2.2. النشاط الغير الشرعي الموازي

و يشمل كافة الأنشطة الإجرامية التقليدية المولدة للدخل او المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد مثل الاتجار بالمخدرات،القمار،التهريب، الدعارة ، تبييض الاموال، الاتجار في البشر... الخ، وتدخل ضمن الاقتصاد الاجرامي[3].

يمكن تقسيم تلك الأنشطة الى ثلاثة أقسام :

- الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة و تجرمها القوانين الدولية، ومن أمثلتها أنشطة الجريمة كتهريب المخدرات ، والرشوة ، ...الخ

[1] Bruno LAUTIER ,L'économie informelle dans le tiers monde, Edition la Découverte, Paris,1994, p13.
[2] نسرين عبد الحميد نبيه ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر،الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص ص17-18.
[3] Philippe ADAIR, l'économie informelle -figures et discours, Edition Anthropos, Paris, 1985, p17.

- أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة اما لتنظيم التعاملات بين الأفراد والمؤسسات أو لتحقيق أهداف اقتصادية . ومن أمثلة تلك الأنشطة أنشطة التجارة في السوق السوداء للصرف الأجنبي وذلك في الدول التي تتبع نظاما اداريا للرقابة على الصرف الأجنبي ، فاذا أطلقت الدولة قوى العرض والطلب لتحديد أسعار الصرف الأجنبي انتفى وجود السوق السوداء للصرف الأجنبي، وأصبح التعامل فيه نشاطا مشروعا .
- أنشطة تتم بمخالفة قوانين العمل لكن يتم التغاضي عنها حتى تصبح ممارستها ضربا من العرف المقبول ، وتسمى الاقتصاد الرمادي كالعمالة في الأنشطة المشروعة بالمخالفة لبعض شروط العمل كالاجر وعدد ساعات العمل.

3.2.النشاط الشرعي المصرح به جزئيا

يشمل النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي خاصة في القطاع الخاص، بغرض التقليل من الضرائب والأعباء والتكاليف[1].

وحسب هيئة الأمم المتحدة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمخطط الوطني المحاسبي تم وضع معايير لإعداد تصنيف للنشاطات الموازية، نستنتج منها مايلي[2]:

النشاط الموازي: حسب مكتب العمل الدولي يعد النشاط الموازي كل نشاط غير فلاحي، ويتميز بمعيار أوعدة معايير من المعايير التالية:

• نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدى مصالح الضرائب وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء؛

• نشاطات تمارس بدون سجل تجاري؛

• نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها؛

• نشاطات غير قانونية او محظورة؛

• نشاطات متنقلة غير مرخص بها.

المؤسسة الموازية : هي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية، تتميز بعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها تتميز انها: عائلية (تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية)،

---

[1] Philippe ADAIR,OP.cit,p19.

[2] سعدية قصاب،اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر1990-2004،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2005-2006، ص 147.

متنقلة، محدودة الإنتاج، لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة والأمن، تتزود بالمواد الأولية من السوق الموازية ومميزات اخرى.

الإنتاج الموازي : هو إنتاج السلع والخدمات الغير مشروعة والتي يمنع القانون بيعها وتوزيعها أو حيازتها بالاضافة الى كل النشاطات الإنتاجية المشروعة والتي أصبحت غير مشروعة ابتداء من الوقت الذي أصبحت فيه من قبل منتجين غير مرخص لهم.

العامل الموازي: وهو عامل دائم او مؤقت الذي لا يستفيد من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية وقد يكون هذا العامل:

- عامل بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح بها؛
- كل عامل يمارس نشاطا شرعيا غير مصرح به او مصرح به جزئيا؛
- كل عامل يمارس نشاطا غير شرعيا.

من الذي يعمل في العمل الموازي؟

- المتقاعدين، أصحاب المعاشات والبطالين وكذا الأجراء الذين لديهم دخل ضعيف؛
- الأجانب والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم، حيث يشكلون في العديد من البلدان تركيبة لايستهان بها من المجتمع النشيط؛
- العامل بالمنزل الذي ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح بها كالدروس الخصوصية؛
- كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانويا غير رسمي خلال ساعات إضافية؛
- العصابات واصحاب السوابق العدلية؛
- الأشخاص المعوقون: تقوم الدول بوضع سياسات مواتية تهدف إلى الإدماج الاجتماعي والمهني لهؤلاء الأشخاص، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة موازية كالمهن الحرفية.
- فئة الأطفال على الرغم من وجود قوانين تمنع عمل الأطفال لكنها غير محترمة.
- ممارسة الأنشطة من قبل المرأة خاصة الغير متعلمة والمرأة الريفية.

شكل رقم(01):الأشكال الرئيسية للاقتصاد الموازي

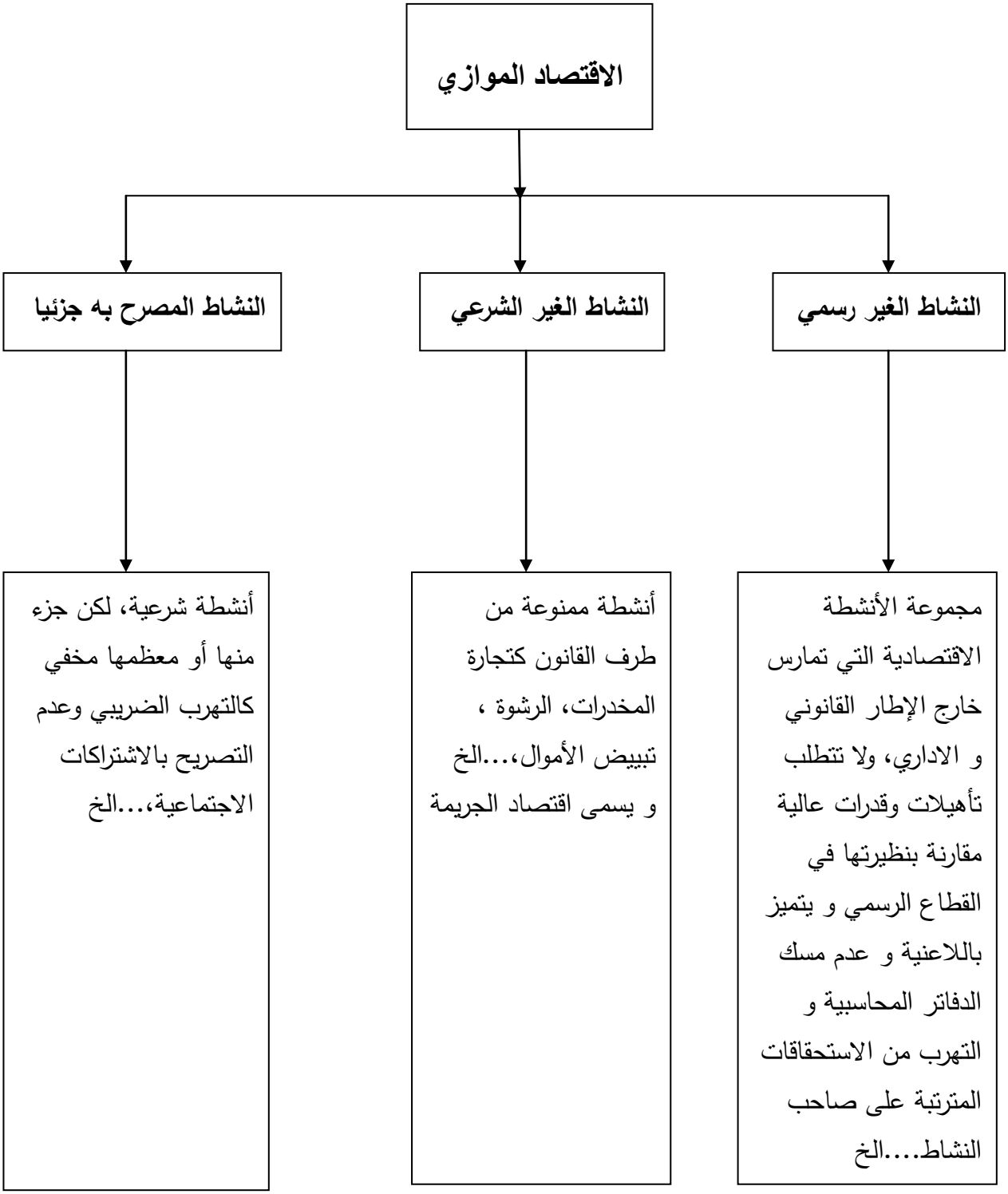

المصدر: ملاك قارة ، مرجع سابق، ص17.

3. العوامل المحفزة لظهور الأنشطة الموازية

يمكننا ايجاز اهم العوامل التي تؤدي إلى نشوء وانتشار الانشطة الموازية ما يلي[1]:

1.3.انخفاض مستوى الدخل او انعدامه

تعدالبطالة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الموازي اضافة الى انخفاض مستوى دخل الفرد ، خاصة إذا ما اتسمت دخول الأفراد بالجمود لفترة طويلة مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، وسوف يجد الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل في الانشطة الموازية حتى يتمكنوا من الحفاظ على نفس مستوى معيشتهم[2].

2.3.ارتفاع مستوى الضرائب

تعد الضرائب المرتفعة حافزا لدى الأفراد والشركات للتحول نحو الاقتصاد الموازي، فارتفاع مستوى العبء الضريبي هو ما يدفع الأفراد و الشركات إما لمحاولة تجنب الضرائب تماما أو التهرب من دفع الضرائب ، وبذلك تتحول بعض الأنشطة الاقتصادية إلى العمل تحت مظلة الاقتصاد الموازي.

يشير Hansson (1982) إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل يمثل العامل الرئيسى فى ظهور الاقتصاد الموازي فى السويد، ويشير إلى أن العامل الذى يعمل في الاقتصاد الموازي ساعة إضافية بنصف الأجر الذى يعمل به فى الاقتصاد الرسمي سيحصل على **إيراد صافي** يساوي ضعف إيراده من تلك الساعة إذا ما عمل فى الاقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة فى الاقتصاد الرسمي عن هذه الساعة الإضافية.

وتمثل العلاقة التبادلية بين **التضخم وارتفاع مستويات الضريبة** على الدخل عاملا إضافيا يؤدى إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الموازي، فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم ينتقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل ، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل الحقيقي منخفض.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو هل يؤدى تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الموازي؟

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، دار النهضة العربية ،مصر،2002، ص ص11- 12 .

[2] رحمة بلهادف، مرجع سابق، ص04.

إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعنى بالضرورة القضاء على الاقتصاد الموازي ذلك أن المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل ضريبة يساوى صفرا، وبالتالي فان تخفيض الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في ايقاف النشاط الموازي و دفع الضريبة المطلوبة، بل سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الموازي[1].

ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضاء عن السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التى تسعى السلطات إلى تحقيقها، إذ يعد ذلك من العوامل الفعالة فى رفع درجة الالتزام من جانب الأفراد نحو دفع الضريبة.

3.3. الأنظمة و اللوائح الإدارية و القيود الحكومية

تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمر من شانه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل وممارسة أنشطة موازية ، وتفرض هذه النظم أو القيود الحكومية إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد (كالقيود القانونية أو المفروضة من قبل نقابات العمال حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة،القيود على الحد الأدنى للأجور...) ، أو قد تكون حظرا بسبب أنها أنشطة إجرامية أو غير قانونية[2].

كما قد تهدف هذه النظم احيانا إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة ، وهو ما ينشأ عنه احيانا فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة ، مما يوفر دافع لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيصا بمزاولة المهنة أو بإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصاد الموازي والعمل بأجر اقل أو الإنتاج بسعر أقل فى الاقتصاد الموازي بدون تحمل الاستثمارات المتمثلة فى تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص[3].

وتتضمن أيضا هذه اللوائح القوانين التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، فبعض الحكومات تفرض عليه رقابة وتحدد قيمة العملة المحلية بشكل لا يعكس القيمة الحقيقة لها أمام العملات الأخرى ، مما يؤدي إلى ظهور سوق موازية للنقد يستفيد منها العديد من المتعاملين في النشاط الاقتصادي[4].

---

[1] رحمة بلهادف،مرجع سابق، ص05.
[2] محمد ابراهيم طه السقا ، مرجع سابق ، ص21.
[3] نفس المرجع السابق،ص22.
[4] رحمة بلهادف،مرجع سابق،ص06.

4.3. ندرة السلع و سياسة الاستيراد

تؤدي ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها دولة ما و التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع الرسمية إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي.

فالنظام الخاص بالأسعار فى الدول النامية عادة ما يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة، فالسلع الأساسية تباع **بأسعار مدعمة** مما يؤدى إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا ما يشجع أنشطة الاقتصاد الموازي من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية ، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع فى الخفاء للوفاء باحتياجات الطلب عليها.

اما بخصوص سياسة الاستيراد التي تكون قائمة على الباب المفتوح للاستيراد، ضعف مراقبة تدفق السلع إلى السوق المحلية وعدم مراقبة المنافذ الحدودية، فهي تلعب دورا في ظاهرة اساسيا في توسع الاقتصاد الموازي[1].

5.3. دور المشروعات الصغيرة

يعتبر الاقتصاد الموازي مهم جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود الاقتصاد الموازي فهي تؤدي دورا لا يستهان به في نمو الاقتصاد الموازي وذلك بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة وعدم فوترتها.

6.3.عوامل اخرى

يمكن ذكر أسباب اخرى لتنامي الاقتصاد الموازي[2]:

أ. تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع، بالاضافة الى تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة وعدم تطبيق القوانين بصرامة... الخ[3] .

ب. تاثير العولمة على المؤسسات التي ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها .

ج. النمو الديمغرافي المتزايد، والفرق بين مخرجات المؤسسات التعليمية و فرص العمل المتاحة.

د.الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية، الخوصصة والأزمات الاقتصادية.

---

[2] سلام إبراهيم عطوف كبة ،اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة ،مجلة الحوار المتمدن ،العدد2065 ،2007، ص 03 .

[2] ملاك قارة،مرجع سابق ،ص20.

[3] علي بودلال، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري ، دراسة قياسية تحليلية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية،2012،ص142.

هـ. تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة و تنامي الاقتصاد الموازي.

المطلب الثاني: الاقتصاد الموازي و علاقته بالاقتصاد الرسمي

1. تعريف الاقتصاد الرسمي

يمكن تعريف الاقتصاد الرسمي على انه عبارة منظومة معيارية ومجموعة القواعد التي تضعها الدولة والتي تسمح بالإنتاج، تسيير وإعادة توزيع الثروة التي يحتاج إليها المجتمع، وذلك وفقا لمبادئ العدالة والقوانين والتنظيمات داخل الحدود التي يسمح بها المحيط، وذلك باستعمال الاجهزة والمؤسسات التي وضعتها الدولة لهذا الغرض، ويعتبر الاقتصاد الرسمي أساس الإصلاحات الاقتصادية للدول[1].

2. الفرق بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي

حسب المنظمة العالمية للعمل توجد هناك عدة مميزات تفرق الاقتصاد الرسمي عن الموازي نلخصها في الجدول التالي:

[1] ملاك قارة، مرجع سابق ، ص 37.

جدول رقم(01): الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي

الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد الموازي
الأهداف الرئيسية	**الأهداف الرئيسية**
o تحقيق أقصى حد من الربح في السوق	o تحقيق مداخيل في السوق
o دخول مقنن، وجود نقابات	o سهولة الدخول و
o تطبيق تشريع العمل	o عدم احترام القواعد
o الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية	o انعدام تشريع العمل
o دفع الضرائب والرسوم	o التمويل الذاتي
o أجور وعقود العمل	o عدم دفع أي رسوم أو ضرائب
	o تشغيل ذاتي ،أجرة على الوحدة المنتجة
تنظيم السوق	**تنظيم السوق**
o حواجز عند الدخول	o غياب الحواجز عند الدخول
o علامات مسجلة، منتجات معيارية	o منتجات تقليدية،مقلدة
o أسواق محمية (حصص، رخص، رسوم)	o أسواق غير محمية
التكنولوجيا	**التكنولوجيا**
o عصرية و مستوردة	o تقليدية
o الاستعمال المكثف لرأس المال	o الاستعمال المكثف للعمل
o إنتاج على نطاق واسع	o وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة

المصدر: ملاك قارة، مرجع سابق، ص38.

3. طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي

ترتبط أنشطة الاقتصاد الموازي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع القطاع الرسمي، فمن ناحية تتجه المصانع إلى الاعتماد في بعض عمليات التصنيع على الانشطة الموازية وذلك لتقليل النفقات ، ومن ناحية أخرى يقوم الاقتصاد الموازي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة نسبيًا لمحدودي الدخل العاملين في الاقتصاد الرسمي، كما ان للاقتصاد الموازي دورا في استقباله المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.

و قد ظهرت ثلاث تيارات فكرية تتناول مسألة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والموازي، وهي[1]:

1.3. التيار الثانوي: بالنسبة لهذا التيار فان الاقتصاد الموازي هو اقتصاد هامشي ليس له علاقة مباشرة مع القطاع الرسمي وهو يشكل مصدر رزق لشريحة الفقراء، و قد ظهر هذا الاقتصاد لأن النمو الاقتصادي والتطور الصناعي لم يوفقا في امتصاص البطالة.

2.3. التيار البنيوي: يرى أن الاقتصاد الموازي نابع من الاقتصاد الرسمي وأن الرأسماليين الذين لهم نفوذا في الاقتصاد الرسمي يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين وبالتالي جعل اليد العاملة غير الرسمية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل.

3.3.التيار القانوني: يعتبر هذا التيار ان العمل الموازي خصوصا الأنشطة غير المصرح بها هي بمثابة رد فعل عقلاني في المبالغات القانونية المفروضة من قبل الإدارة.

و يمكن تلخيص العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي في:

- علاقات تخص حركية اليد العاملة بين الاقتصادين، فنجد العمال ينتمون مرة إلى الاقتصاد الرسمي ومرة أخرى إلى الاقتصاد الموازي (العامل يمكن أن يتواجد في نفس الوقت في كلا منهما) ، كما يمكن ملاحظة وجود تدفق معتبر للعمالة من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الموازي بسبب عدم توفر مناصب للشغل في الاقتصاد الرسمي.
- علاقة بعض الأنشطة التي لايمكن تصنيفها كلية ضمن الاقتصاد الرسمي ولا ضمن الاقتصاد الموازي وإنما يمكن وصفها بالشبه الرسمية (مصرح بها جزئيا).
- من بين أهم الوظائف الهامة في العلاقات بين الاقتصادين هي وظيفة تموين الاقتصاد الموازي لانشطة الاقتصاد الرسمي والعكس صحيح.
- في المجال المالي يلاحظ أن العلاقة بين الاقتصادين تكون جد مهمة فالاقتصاد الرسمي يستخدم جزء كبيرا من وفورات الاقتصاد الموازي، بمعنى أنه يستخدم مدخرات الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد الموازي المودعة في البنوك ويوظفها في شكل قروض، في حين أن أصحاب الاقتصاد الموازي لا يستفيدون من القروض .
- ترويج السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الرسمي عن طريق المتدخلين في الاقتصاد الموازي من بائعي الارصفة وغيرهم الذين يوفرون منفذا لتسويق منتوجات الاقتصاد الرسمي.

[1] ملاك قارة ، مرجع سابق،ص41.

وعموما يمكن القول بأن نوع العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والموازي ينظر إليها من وجهتين:

الوجهة الأولى: هذه العلاقة تتصف بالتكامل بين الاقتصادين، فالاقتصاد الموازي يغطي العجز الذي يشكو منه القطاع الرسمي خاصة من ناحية تشغيل اليد العاملة، وأنشطة الاقتصاد الموازي أصبحت مجالا لزيادة الإنتاجية وتوليدا للدخل في مجتمع كان بدونها سيصبح أكثر فقرا.

الوجهة الثانية: هذه العلاقة هي علاقة تبعية الاقتصاد الموازي الناتجة عن التغير فى أداء الاقتصاد الرسمي فى مجالات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم. ذلك مثلا أن النمو البطيء أو السالب للاقتصاد الرسمي ربما يؤدى من خلال تخفيض معدلات الزيادة فى الدخول الحقيقية الى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن أو تدعيم مصادر الدخول الخاصة بهم .

المطلب الثالث: مناهج قياس الاقتصاد الموازي

يعتبر الاقتصاد الموازي بمثابة متغير ويسمح قياسه بتعديل الحسابات الوطنية والمعايير الرئيسية ذات الصلة بالنشاط كاليد العاملة والتشغيل، البطالة والمداخيل...الخ، و يتفق دارسوا الاقتصاد الموازي على انه من المستحيل تقدير حجم هذا الاقتصاد بدقة لأنه أصلا اقتصاد خفي، إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما لحجم هذا الاقتصاد، ووجد أن التقديرات المقترحة متضاربة حتى بالنسبة للاقتصاد الواحد وذلك بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الموازي[1].

ويوجد هناك فى الواقع مجموعتين من الأساليب لتقدير حجم هذا الاقتصاد:

1.الطرق المباشرة (المسح)

تحسب القيم التقديرية للدخول الناتجة عن مختلف الأنشطة الموازية لدولة ما، ثم تجمع هذه القيم الجزئية تراكميا لتعطي تقديرات حول قيمة الاقتصاد الموازي، لكن صعوبة هذه الطريقة تتجلى في صعوبة تقدير فعاليات هذا الاقتصاد، إضافة إلى الفارق الكبير بين الحجم المقدر والحجم الفعلي. وتضم هذه الطريقة مختلف أنواع التحقيقات التالية[2]:

1.1. التحقيقات الخاصة بالقطاع المنزلي (الأسر)

يتم جلب المعلومات مباشرة من الأفراد في هذا النوع من التحقيق، وهو يشمل:

[1] محمد ابراهيم طه السقا ،مرجع سابق ،ص26.
[2] قارة ملاك،مرجع سابق،ص 42.

- **التحقيقات حول اليد العاملة (العمل)** : يكون في شكل استمارات خاصة لسبر الآراء تستعمل في القطاع المنزلي.
- **التحقيقات الخاصة بالاستهلاك:** وتستعمل من أجل تقدير نفقات الاستهلاك (ميزانية الأسر) والدخول، وكذا معلومات حول طبيعة العمل.

2.1.التحقيقات الخاصة بالمؤسسات

يهتم هذا النوع من الاحصاء بإنتاج السلع والخدمات، وهو يعطي بصفة عامة جانبا مهما حول التشغيل موزعا حسب قطاع النشاط، وتغطي هذه الدراسات الاستقصائية المنشآت الصغيرة وتسمح بجمع المعلومات عن انتاج السلع والخدمات والدخل والخصائص التقنية للشركات، لكنها لا تغطي الاعمال المنزلية، والتجارة في الشوارع .

3.1.التحقيقات المختلطة

وهي تحقيقات تخص الأسر والمؤسسات تنجز على مرحلتين:

المرحلة الأولى : تتعلق بتعريف مؤسسات القطاع الموازي وأصحابها من خلال تحقيق الاسر.

المرحلة الثانية: وتتمثل في اختيار عينة من مالكي المؤسسات وإعطائهم استمارة استبيان بهدف الحصول على معلومات تخصص مؤسساتهم.

يعاب على هذه الطريقة بكونها معقدة ومرتفعة التكاليف فلا يمكن إجرائها بشكل متكرر.

4.1.التحقيق

يكون مثل هذا النوع من التحقيق قائما على أساس مختلف أنظمة التحقيقات التي تجمع بين الأسر و المتدخلين الغير رسميين، ويتم على ثلاث مراحل:

- **مرحلة التشغيل:** يهدف هذا النوع من التحقيق الذي يركز على الأسر إلى تحديد عرض العمل وقدرة إدماج الأفراد في سوق العمل، كما يسمح كذلك بتحديد رؤساء الوحدات الإنتاجية الموازية.
- **مرحلة القطاع الموازي:** يتم تحديد مكونات النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية غير الرسمية من خلال اجراء تحقيق لدى أعوان القطاع الموازي بالتركيز على سلوكاتهم في مجال التشغيل، الأسعار، الإنتاج، الاستثمار والمنافسة.
- **مرحلة الاستهلاك:** يهتم بتحليل استهلاك الأسر إذ يسمح خاصة بتحديد مصدر الطلب الموجه للقطاع الموازي، وهو بذلك يمارس من زاويتين:

– تقدير قيمة نفقات مختلف الأسر حسب المنتجات.

-تقييم أهمية القطاعين الرسمي و الموازي من خلال النفقات التي تقوم بها الأسر [1].

2. الطرق غير المباشرة

تتمثل الطرق غير المباشرة في ما يلي[2]:

1.2. طريقة الفروق بين الدخل والإنفاق

يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي من خلال التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية أو في البيانات الفردية، فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم والذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الاقتصاد الموازي إلا أن هذه الدخول المخفاة ستتحول إلى إنفاق عاجلا أم آجلا[3]، لكن من الممكن أن تكون زيادة الإنفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب عوامل مختلفة .

2.2. طريقة المراجعات الضريبية

وذلك على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، ويتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الخاضعين للضرائب الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات ويتم الكشف عن كافة مصادر الدخل وذلك بالطبع تحت وطأة التهديد القانوني،ثم تعميم النتائج على المستوى القومي.

إلا أن هذه الطريقة تعاني من عدة عيوب منها العيوب لان بعض أشكال الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها مثل التهريب السلعي وتهريب المخدرات، وهكذا فان هذه الطريقة لا تسمح بتقدير الحجم الكامل للدخول المخفاة [4].

---

[1] Hamid ZIDOUNI , Les comptes nationaux et l'économie non observée en Algérie: aspects méthodologiques, cahiers du GRATICE, Université Paris XII, n°22, 1er semestre 2002, p07.

[2] محمد ابراهيم طه السقا،مرجع سابق،ص28.

[3] محمد شريف،السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية،،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2009-2010،ص62.

[4] نسرين عبد الحميد نبيه ، مرجع سابق ،ص ص 57- 60.

3.2.طريقة سوق العمل

ينعكس تصاعد أهمية الاقتصاد الموازي في شكل انخفاض معادلات مشاركة قوة العمل رسميا، وبالتالي فان الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي حجم الاقتصاد الموازي وذلك مع افتراض أن القوة العاملة تشارك بنسب ثابتة عموما .

4.2.الطريقة النقدية

تقوم الطريقة النقدية لتقدير حجم الاقتصاد الموازي على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد الموازي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة ومن ثم فان زيادة حجم الاقتصاد الموازي سينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة.

لقد دعى هذا الافتراض المنطقي المهتمين بمجال الاقتصاد الموازي إلى طرح التساؤل الأتي "**ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصاد موازي ؟**" فإذا تم التوصل إلى ذلك فان الفرق بين الطلب على النقود في الاقتصاد ككل والطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات الرسمية يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الاقتصاد الموازي .

المبحث الثاني: آثار الاقتصاد الموازي والظواهر المحيطة به

ترتكز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الموازي أساسا على أن الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي ، إلا أن ذلك لا يعني انه لا توجد آثار ايجابية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الاول: الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي

باعتبار ان الاقتصاد الموازي بعيد عن كل دعم او رقابة ويخضع لقانون العرض والطلب، فهو بذلك يعكس الاسعار الحقيقية للسلع والخدمات، ونظرا لتوسع حجمه فقد يكون حافزا للاقتصاد الرسمي بان يكون اكثر تنافسية[1]، بالاضافة الى عدة ايجابيات اخرى تتمثل في ما يلي:[2]

[1] محمد زعلاني،شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة الى الاقتصاد الجزائري،مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية،العدد10، ديسمبر2011، ص210.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا و سامي هاشم فالح ، مرجع سابق ، ص 94.

1.الاثر على معدلات البطالة وزيادة العرض السلعي

تبدو أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي، كما ان العمل في هذا الاقتصاد يمنح الفرصة للعاملين فيه باكتساب مهارات وحرف (كالعمل في مجال البناء) يستطيعون من خلالها الولوج الى الاقتصاد الرسمي بعد تلقيهم تكوينا تطبيقيا بممارسة العمل الموازي.

كما تؤدي ممارسة الانشطة الموازية الى زيادة الانتاج مما يزيد من العرض السلعي ويساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.

2.الاستجابة لتغيرات السوق و تحقيق آثار توزيعية موجبة

الاقتصاد الموازي أكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي مما يجعل اثره سريعا عند وجود اختلالات، بالاضافة الى انه يحقق اثارا توزيعية موجبة من خلال تقديم السلعة أو الخدمة للمستهلك بأسعار اقل وتخفيض الفروق في توزيع الدخل.

3.الاثر على معدلات الجريمة ومعدلات الهجرة

الاتجاه الى ممارسة الانشطة الاقتصادية الموازية والمشروعة تؤدي الى التقليل من معدلات الجريمة والهجرة بسبب حصول الافراد على دخول.

4.صمام أمان اجتماعي

وجود اقتصاد موازي كبير الحجم وديناميكي يعد ضروريا لعملية الاستقرار الاقتصادي خصوصا مع تزايد درجات الجمود في الاقتصاد الرسمي الذي ادى في الكثير من الاحيان إلى رفع معدلات إفلاس المنشآت ورفع معدلات البطالة و التضخم وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الموازي دور **المهدئ الاجتماعي**

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاقتصاد الموازي

1. الاثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد الموازي

- **فقدان حصيلة الضرائب:** حيث أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كلاهما للسلطات الضريبية، مما يترتب عنه زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في

الاقتصاد الرسمي(ضغط ضريبي). كذلك فان الإيرادات الحكومية ستكون اقل ومن ثم يصبح النظام الضريبي في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الموازي غير عادل[1].

- **تشوه المعلومات** : عندما يكون حجم الاقتصاد الموازي كبيرا فان درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون مؤشرات اقتصادية خاطئة، ولان القرارات الاقتصادية تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية فان كفاءتها يصبح مشكوكا فيها للاعتبارات الآتية[2]:
  - إن الإحصائيات الخاطئة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام، ومن ثم قد تؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية .
  - إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فهذه المعلومات قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس.
  - عدم وجود نمو اقتصادي مقاس في الاقتصاد الرسمي، وهذا بسبب تركز النمو من الناحية الواقعية في الاقتصاد الموازي، وهذا بحسب الافتراض القائم أن هناك علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي والموازي، فالاقتصاد الموازي ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمي في حالة كساد و العكس صحيح.
- **الاثر على السياسة النقدية:** إن وجود الاقتصاد الموازي يعني زيادة الطلب على النقود لأغراض إجراء المعاملات في هذا الاقتصاد، إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة ، لان الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة وممارسة الأنشطة الخفية قوية للغاية، وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة.

كذلك وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الموازي تعتبر مرتفعة، فان سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي، ولهذا فان سياسة البنك المركزي لابد وان يتم تحليلها بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد الموازي .فإذا ما كانت السياسة النقدية تقشفية فان ذلك يؤدي إلى تقليل احتياطات البنوك وكذلك فان الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الرسمي و ليس من الكميات المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات في الاقتصاد الموازي إلا إذا ترتب على السياسة الحكومية تخفيض في حجم الاقتصاد الموازي نفسه[3] .

---

[1] محمد ابراهيم طه السقا،مرجع سابق ،ص54.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه ،مرجع سابق ، ص ص 81-82.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا و سامي هاشم فالح ،الاقتصاد غير الرسمي في العراق، مجلة المستقبل العربي،العدد44 ،2011،ص90.

2. الاثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد الموازي

تظهر الآثار السلبية للاقتصاد الموازي في:

- غياب الحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية كالأمراض، السرقة... الخ
- يساعد على انتشار الجريمة و انحراف الشباب لممارسة الانشطة الغير مشروعة.
- الاقتصاد الموازي يخلق عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي، فآثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي حيث أن العاملين في الاقتصاد الرسمي يجبرون على دفع الضرائب عكس العاملين في الاقتصاد الموازي، مما ينتج عنه ارتفاع في مداخيل أصحاب القطاع الموازي وانخفاضها بالنسبة لأصحاب القطاع الرسمي، رغم استفادة كلا القطاعين من خدمات الدولة كالتعليم المجاني، الصحة المجانية....الخ
- الاقتصاد الموازي يؤدي إلى استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق و قوانين العمل، ويولد تأثيرا سلبا على الرغبة قي مواصلة التعليم وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

المطلب الثالث: الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و تحليلاتها

تحيط بالاقتصاد الموازي العديد من الظواهر التي تزيد من تعقد الظاهرة نذكر اهمها:

1. الفساد

يرى الاقتصاديون ان الفساد مصطلح يعبر عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة او الاعتداء على المال العام في شكل ظاهرة يعاني منها المجتمع، ويؤدي الى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية، وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدن في الاجور وتفشي الانشطة الموازية، مما يدفع مرة اخرى الى مزيد من الفساد ضمن حلقة الفساد المفرغة[1].

1.1. مختلف تعاريف الفساد

- عرف صندوق النقد الدولي الفساد في تقريره الصادر سنة 1996 بأنه: "سوء إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص".
- تعريف البنك الدولي: "سوء استعمال الوظيفة العامة لتخصيص نفع خاص "[2]

[1] عبد القادر خليل،الحوكمة و ثنائية التحول نحو اقتصاد السوق،دراسة تقييمية حول الجزائر ،2009 ،ص89.
[2] فاطمة الزهراء مجيدي، مرجع سابق،ص13.

- تعريف منظمة الشفافية الدولية: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته"[1]
- تعريف الامم المتحدة: الفساد يتضمن سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، و يشمل القطاع العام و القطاع الخاص و ينتشر عالميا(الدول النامية و المتقدمة)، يتدرج من الرشوة الى عمليات استغلال النفوذ، نشاطات الجريمة المنظمة المافيا و غيرها.
- تعريف جونستونJohnston: يعرفه باساءة استخدام الوظائف العامة او الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة[2].

و يمكن صياغة معادلة الفساد كالاتي[3]:

الفساد= احتكار القوة + الافتقار الى الشفافية - المساءلة

2.1.اسباب الفساد وآثاره

هناك العديد من الدوافع و الأسباب لقيام بعض الفئات بانشطة فاسدة أهمّها نذكر[4]:

- يعتبر الفساد نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة، و بالتالي إستغلال الكثير من المسؤولين في الحكومة لمناصبهم لتحقيق ارباح ومكاسب شخصية ، فتظهر الرشوة والمحسوبية والواسطة والمحاباة.
- تراجع العامل الاخلاقي وكل ما يتعلق بالقيم والمبادئ والأخلاق الحميدة .
- تدهور القدرة الشرائية للكثير من الموظفين وتدني أجورهم قد تكون سببا للكثيرين للّجوء إلى طرق غير مشروعة لزيادة مداخيلهم .
- مختلف القوانين والتنظيمات الخاصة بالدولة والتي قد تعتبر عائقا للنشاط الإقتصادي أو كثرة الثغرات المفتوحة في هذه القوانين و إستغلالها في الفساد.
- عدم صرامة اغلبية العقوبات بالنسبة لإرتكاب الاعمال الفاسدة.

---

[1] Transparency International, Annual Report، the Coalition against Corruption, Berlin, Germany. 2004,p 02.

[2] Michael Johnston, «What can be done about entrenched corruption? " paper presented at the 9th annual bank conference on Development Economics, Washington DC,1997,p02.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن،الفساد السياسي في افريقيا ،دار القاريء العربي،القاهرة،1993،ص18.

[4] Michael Johnston,Op.cit,p09.

- إشكالية الحصانة المقدمة للكثير من المسؤولين و التي تكون بمثابة غطاء لكل عمليات الفساد المالي و الإداري التي يقومون بها.

كل هذه العوامل تساعد على انتشار الفساد الذي له آثار سلبية كثيرة نذكر منها:

- يؤثر على استقرار و ملاءمة مناخ الإستثمار و يزيد من تكلفة المشاريع ؛
- التقليل من إيرادات الدولة ، وهو ما يؤّثر سلبا على مقابلاته من الإنفاق ؛
- إفقاد الفساد لمصداقية الدولة وهو ما يثير مشاكل و إختلافات تهدد الأمن و الإستقرار السياسي؛
- يزيد الفساد من كثرة العوائق أمام المستثمرين خاصة المحّليين الصغار منهم بالنظر لإنتشار البيروقراطية وهو ما يؤدي الى استفحال الانشطة الموازية.
- إتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء مما يدعم الإنطباع بعدم عدالة توزيع الثروة بين الافراد؛
- إضعاف فعالية القانون، من خلال كثرة خروقاته وإستغلال ثغراته وعدم معاقبة المسؤولين ؛
- عدم كفاءة الكثير من الموظّفين بسبب خضوع التوظيف للرشاوي والمحسوبية.

3.1. علاقة الفساد بالاقتصاد الموازي

كان من أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها دراسة بعنوان "الفساد واقتصاد الظل" دراسة تجريبية 2006 ، ولعينة من 120 بلدا وللمدة 1994– 2002 من طرف: Axel Dreher و Friedrich Schneider وفيها تم توضيح العلاقة بين المتغيرين المذكورين(الفساد و الاقتصاد الموازي)، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض كان الاقتصاد الموازي **مكملا** للفساد، في حين كانا **بديلان** لبعضهما في البلدان ذات الدخل المرتفع(سلوك الموظف أو المواطن هو نفسه في البلدان المتخلفة غير أن توثيق العمل مع دقة الإجراءات الرقابية في البلدان المتقدمة تحد من انتشار الفساد)[1].

بالمقابل هناك من المحللين من يرى بأن العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي هي علاقة جد متينة استنادا للدراسات التي أقيمت على دول أمريكا اللاتينية، حيث وجد أن انخفاض الرشوة مثلا يؤدي إلى انخفاض الاقتصاد الموازي، وبالتالي فان الدول التي لها نسبة الرشوة مرتفعة يكون الاقتصاد الموازي فيها جد مهم، ويخلصون للقول بأن العلاقة بينهما متكاملة أكثر ما تكون بديلة[2].

[1] عباس ناجي جواد و خليل إسماعيل عزيز، تحليل العلاقة الدالية بين مستوى النزاهة وبين الاقتصاد الخفي على الصعيد العالمي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية، العدد1 ، 2012، ص 4 .

[2] ملاك قارة ،مرجع سابق ، ص36.

2. تقليد العلامات التجارية

1.2. مفهوم تقليد العلامات التجارية وانواعه

إن عبارة (Contrefaçon) مأخوذة من كلمة لاتينية (Contrefaçere) والتي تعني إعادة الإنتاج بالتقليد، أما في المعنى العام فهذه العبارة تعني التقليد الاحتيالي الذي يلحق أضرارا بالمالك الحقيقي للشيء المصنوع (الأصلي).

كما يعرف كالاتي "يعتبر تقليد العلامات التجارية بمثابة محاولة عمدية ومقصودة لغش المستهلكين وذلك عن طريق تقليد وبيع سلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية، لكنها تختلف في الجودة والنوعية إذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع الماركات الأصلية"

و عموما يمكن تعريف تقليد العلامات التجارية على انه استعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون، وينقسم الى:

- **التقليد الاحتيالي للعلامة:** يقصد به إعادة إنتاج منتج يشبه العلامة الخاصة بالغير، مما يخلق نوعا من الالتباس في ذهن المستهلك، وقد يكون هذا النوع من التقليد إما في التشابه في كتابة العلامة أو في في نغمة الكلمة، ويكون الشبه أيضا في الألوان أو الشعار.

مثال: **ADIDAS - ABIBAS و ايضا La vache chérie - La vache qui rit**

- **التقليد المطابق للعلامة:** يطابق مثل هذا النوع من التقليد إعادة إنتاج سلعة أو تقديم خدمة تحمل نفس شعار العلامة المعروفة وذلك بدون طلب ترخيص من صاحب العلامة الأصلية.

2.2. آثار تقليد العلامات التجارية

إن نتائج تقليد العلامات التجارية تكون ثقيلة على كاهل[1]:

أ.المؤسسات: تخلق تقليد العلامات التجارية منافسة غير شرعية تؤدي إلى خسارة في السوق بالنسبة للمؤسسات ذات الماركة الاصلية، كما ان رداءة جودة المنتج المتأتي من هذا التقليد يشوه صورة العلامات التجارية للمنتجات الأصلية، بالاضافة الى ان تقليد العلامات التجارية يسلب المؤسسات أرباحها المتعلقة بمجهوداتها الاستثمارية ، البحث، الإشهار....الخ

ب. المستهلك: هو اكبر المتضررين لأنه يتعرض للغش الذي قد يشكل خطرا على صحته(خاصة الادوية و قطع الغيار) و تضييعا لأمواله بالنظر لرداءة الجودة و نوعية المواد الاولية المستعملة .

[1] ملاك قارة، مرجع سابق ، ص 24.

3.2. علاقة تقليد العلامات التجارية بالاقتصاد الموازي

نجد الاقتصاد الموازي يهيئ لظاهرة التقليد الجو الملائم لقيامها، فالمقلدون غالبا ما يلجؤون إلى الاسواق غير المصرح بها من أجل ترويج منتجاتهم، لأن هذه الأخيرة تؤمن لهم الهروب من مراقبة الدولة لهم وتجاوز كل القواعد والقوانين التي من شأنها أن تحمي السلعة المقلدة[1].

3. تبييض الأموال

1.3. تعريف تبييض الاموال

عمليات تبييض الأموال هي استخدام حيل ووسائل للتصرف في أموال مكتسبة من مجموع الأنشطة التي تتم في الخفاء و بعيدا عن أعين الأجهزة الحكومية باعتبارها مصادر غير مشروعة، فيتم تبييضها و تحويلها وإكسابها صفة الشرعية والقانونية حتى تكون جزء من النظام الاقتصادي الرسمي في الدولة[2].

2.3. مراحل التبييض

يمر تبييض الاموال القذرة بعدة مراحل هي[3] :

مرحلة التوظيف : يتم في هذه المرحلة فصل الأموال عن الجريمة ووضع الاموال غير المشروعة داخل النظام المالي بتقسيمها وإيداعها في عدد كبير من الحسابات ليتم بعد ذلك تجميعها مصرفيا في حساب واحد بطريقة لا تثير الكثير من الشبهات.

مرحلة الاخفاء: تتم بعدة طرق تهدف إلى إخفاء مصادر الأموال كشراء أو بيع أغراض ثمينة،التحويلات المصرفية، شراء حصص في محافظ استثمارية، إعادة الأموال إلى حسابات مصرفية باسم شركات وهمية أو محترمة. فالأموال التي تصل إلى البنوك بعد هذه المرحلة، يمكن القول بأنها" شبه مبيضة."

مرحلة الدمج: تسعى هذه المرحلة إلى إضفاء مظهرا شرعيا على الأموال غير المشروعة وإتاحة استخدامها بطريقة مربحة ومحترمة عن طريق القيام باستثمارها في مشروعات اقتصادية لكي لا يبقى أي أثر لمصدرها الإجرامي.

---

[1] Ahmed HENNI , Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie, ENAG ,Ager,1991,p10.

[2] ملاك قارة،مرجع سابق ،ص29.

[3] احمد حسن الهيتي و عدنان نجم،ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال المصادر والاثار،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد81، 2010،ص83.

3.3. علاقة تبييض الأموال بالاقتصاد الموازي

تعتبر ظاهرة تبييض الأموال المحرك الأساسي للاقتصاد الموازي، فهي تنتج عن ممارسة الأنشطة غير الرسمية والمخفية التي تنشط في الاقتصاد الموازي وتعتبر من أهم الطرق الأساسية التي تساعد على تمويل هذا الاقتصاد.

فقد تحولت عمليات غسيل الأموال إلى وسيلة رئيسية لتعميق العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي، وهي مستمرة طالما استمر النشاط الاقتصادي الخفي والمعلن، حيث يتم وضع جزء كبير من الاموال القذرة المحققة في الاقتصاد الرسمي من خلال عمليات غسيل الأموال في دورة النشاط الاقتصادي للاقتصاد الرسمي، من خلال القطاع المصرفي الذي يمثل دور الوسيط خلال هذه الدورة.

4. التهرب الضريبي

1.4. تعريف التهرب الضريبي وانواعه

التهرب الضريبي هو محاولة الممول أو المكلف بالضريبة التخلص من أعباء الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها، وينقسم الى:

- **التهرب المشروع**

هو تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية[1].

- **التهرب غير المشروع "الغش الضريبي"**

عرف الغش الضريبي أنه "**مخالفة القوانين الجبائية بهدف الإفلات من الاقتطاعات أو تقليل حجم الوعاء الضريبي**"، فهو يعتبر أحد وجهي التملص من الاقتطاعات الإجبارية بمعارضة ومخالفة صريحة للتشريعات والقوانين والإجراءات الجبائية للتخفيف من حدة العبء الجبائي جزئيا أو كليا[2]، كالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباح المكلف أو تقديم تصريح ناقص...الخ.

[1] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط2،2006 ، ص210.

[2] زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998 ، ص185 .

2.4. طرق التهرب الضريبي

اولا: التهرب عن طريق المعاملات المحاسبية

- **تخفيض الإيرادات**

يلجا المكلف الى البيع دون فواتير (نقدا) ولا يترك أثر العملية مما يمكنه من إخفاء جزء كبير من رقم أعماله، او ان يقوم بتسجيل العمليات بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا بعد الاتفاق المبرم مع الزبون[1].

- **تضخيم التكاليف**

للمكلف حق الخصم لبعض التكاليف من الربح الخاضع للضريبة مما يجعله يسرع إلى الرفع من نسبة الأعباء ويحاول دوما تضخيمها بكل الوسائل والطرق.

ثانيا: التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية

- **التهرب عن طريق عمليات قانونية:** خلق وضعية قانونية تظهر مخالفة الوضعية الحقيقية.
- **التهرب عن طريق عمليات مادية:** يتمثل في إخفاء السلع أو مواد أولية التي في الواقع خاضعة للضريبة سواء كان هذا الإخفاء جزئي أو كلي.
  - **الإخفاء الجزئي:** يتمثل في إخفاء جزء من أملاكه أو جزء من المخزونات التي هي في الواقع تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.
  - **الإخفاء الكلي:** يقوم أصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول إليها وبالتالي الإنتاج المحصل عليه منها يباع دون فواتير.

3.4. علاقة التهرب الضريبي بالاقتصاد الموازي

يعتبر التهرب الضريبي من المحركات الأساسية للاقتصاد الموازي، فهو ينتج عن ممارسة الأنشطة الموازية والمخفية التي تنشط في الاقتصاد الموازي ويعتبر من أهم الطرق التي تساعد على تمويل هذا الاقتصاد. و تظهر علاقة التهرب الجبائي بالاقتصاد الموازي من خلال العلاقة التالية[2]:

حجم التهرب الجبائي= حجم الاقتصاد الموازي x المعدل الضريبي المتوسط المفروض

[1] محمد شريف،مرجع سابق ،ص57.
[2] نفس المرجع السابق ،ص62

المبحث الثالث: تجارب عالمية للتعامل مع الاقتصاد الموازي

قامت بعض الدول بتجارب واجراءات للتغلب على ظاهرة الاقتصاد الموازي نذكر على سبيل المثال تجارب في افريقيا و اسيا وامريكا اللاتينية [1]:

المطلب الاول: تجارب افريقية

1. تجربة غرب إفريقيا

نجد ما يدعى "البنوك المتنقلة أو المتجولة " حيث تقوم هذه البنوك بتعبئة المدخرات غير الرسمية عن طريق المرور اليومي على صغار المدخرين في أماكن عملهم أو في منازلهم لجمع المبالغ المتفق عليها(عادة ما يكون المبلغ اليومي صغيرا جدا) ، وفي نهاية كل شهر يرد البنك للعميل المبالغ التي جمعها منه طوال الشهر مخصوما منها ما يوازي وديعة يوم واحد كعمولة و في حالة انتظام العميل لفترة معقولة يمكنه الحصول على قرض من البنك .ويعد هذا النظام مفيدا للعاملين في القطاع الموازي لعدة أسباب منها عدم وجود حد ادني لمبلغ الإيداع اليومي ،عدم الاحتياج للانتقال أو السفر لمسافات طويلة ، فضلا على أن هذا النظام لا يتطلب إجراءات معقدة تستلزم الإلمام بالقراءة أو الكتابة.

2.تجربة تنزانيا

يوفر مشروع رائد في دار السلام للتامين الصحي من خلال خمس جمعيات مشتركة ،التامين الصحي للعاملين في القطاع الموازي .ففي ايجونجا حقق صندوق صحي للمجتمع المحلي (يغطي خدمات الرعاية الصحية الأولية) مشاركة بلغت 50%.السبب الأساسي لنجاح مشروعات التامين القائمة على الاشتراكات المخفضة للعاملين في القطاع الموازي هو تنظيمها حول رابطة تقوم على الثقة وتبادل الدعم والقدرة الإدارية على جمع الاشتراكات وتوفير المزايا[2].

3. تجربة مصر

ومن التجارب الناجحة التي قدمتها منظمات المجتمع المدني في مصر لتنظيم العلاقة بين الدولة والعاملين في القطاع الموازي ،تجربة جمعية بائعي أطعمة الشارع بمحافظة المنيا التي استطاعت أن تضرب نموذجا مهما لتنظيم العاملين بهذا القطاع على مدار عقدين تقريبا بطريقة إنسانية وتنموية في آن واحد.فقد استطاعت هذه الجمعية التي أنشأت عام 1986 بالتعاون بين مسؤولين حكوميين وبائعي أطعمة الشوارع حماية حقوق الباعة المتجولين والتعامل مع قضيتي الازدحام وسلامة الطعام .

---

[1] رحمة بلهادف، مرجع سابق،ص 21.

[2] صابر احمد عبد الباقي ، القطاع غير الرسمي ، عن الموقع الالكتروني http://kenanaonline.com تاريخ الاطلاع :10-10-2013 .

وبموجب اتفاق من الجمعية ومسئولي المحافظة أصبح في الإمكان مصاحبة مسئولي الصحة الباعة وتنظيم دورات تدريبية لهم في كيفية تداول الأطعمة والنظافة الشخصية ،كما تم تصميم عربات جديدة وأكشاك دائمة تم تخصيصها لبعض المناطق ، مع الأخذ عند تصميمها أن تناسب الجمال السياحي بالإضافة إلى التجارة المحلية[1] .

المطلب الثاني:تجارب آسيا وامريكا اللاتينية

1. قارة اسيا

تمثل تجربة Grameen Bank في بنجلاديش مثالا ناجحا لبرنامج ائتماني موجه أساسا للمرأة العاملة ذات الدخل المنخفض والتي لا تملك أي ضمان للاقتراض، وتمثل المرأة العاملة في القطاع الموازي 92 % من عملاء البنك كما تبلغ معدلات سداد القروض 98% في المتوسط مما يدل على النجاح الكبير لهذه التجربة.

وقد كان الهدف الأول من هذا البرنامج هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الريف ،ومن أهم انجازاته هو تغيير نظرة الريفيين اتجاه النساء وعملهن ،حيث تعاني النساء في مثل هذه المجتمعات من الزواج المبكر وكثرة الإنجاب ومن الجهل والبطالة .

2. أمريكا اللاتينية

قام معهد الحرية والديمقراطية في البيرو بمساندة مالية وفكرية ومعنوية من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية بتنفيذ مشروع Business form بغرض إضفاء الطابع الرسمي على نطاق واسع من المشروعات التي تعمل خارج نطاق القانون وإيجاد مشروعات جديدة رسمية لم تكن ستنشأ في غير وجود هذا النظام حيث في الفترة 1991 –1994 تم إضفاء الطابع الرسمي على 275 مشروع ووفرت 550 ألف فرص عمل وزادت من حصيلة الضرائب بنحو 12 مليار دولار .

[1] رحمة بلهادف، مرجع سابق،ص22.

خاتمة الفصل

يتواجد الاقتصاد الموازي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له، يتسع مجاله ليشمل النشاطات الاقتصادية المشروعة منها وغير المشروعة، التي تفلت من رقابة الدولة ومن القياس الإحصائي و المحاسبي.

إن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يجب أن يكون منطلق من أسباب ظهورها، ومنسجما مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية، لذلك فقد قمنا في الفصل الاول بالتطرق الى مختلف تعاريف ظاهرة الاقتصاد الموازي،عناصرها وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي، وكذا الى الأسباب التي تؤدي إلى نشوء وتطور الانشطة الموازية، كما تطرقنا الى مختلف أساليب تقدير الاقتصاد الموازي والاثار الايجابية و السلبية التي يخلفها هذا الاخير.

ان الاقتصاد الموازي ظاهرة معقدة محاطة بالعديد من الجوانب الخطيرة كالفساد،تبييض الاموال،التهرب الجبائي وتقليد العلامات التجارية، ونظرا لتعقد الظاهرة فان مكافحتها ومقاومتها تتطلب معالجة تعتمد القضاء على العوامل المسببة لها وليس باسلوب المنع والقمع البحت.

الفصل الثانى

تمهيد

رحل الاستعمار الفرنسي بعد 132سنة تاركا وراءه خرابا اقتصاديا على جميع المستويات، فبعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي في جويلية 1962، كان لابد من إقامة الدولة الجزائرية مثلما نص على ذلك بيان أول نوفمبر 1954 " **الاستقلال الوطني من أجل إقامة دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية و اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية** "، فقد كان الهدف الأول للثورة الجزائرية هو استعادة السيادة الوطنية، إلا أن الاستقلال الإقتصادي سرعان ما بدا كشرط لا غنى عنه.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى غاية اليوم ، و هذا من خلال تحديد أهم المراحل التى مر بها و كذا توضيح أهم التدابير او الإصلاحات التى قامت بها الجزائر في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد.

المبحث الأول: وضع الاقتصاد الجزائري قبل و خلال فترة التخطيط

انتهجت الجزائر غداة الاستقلال النهج الاشتراكي كخيار للخروج من التبعية الى الاقتصاد الفرنسي، و خلال هذه المرحلة بين فترتين[1]: مرحلة ما قبل 1967 و مرحلة التخطيط والتنمية.

المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية قبل 1967

1. الوضعية الاقتصادية قبل الاستقلال

تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بعدة سمات نذكر منها[2]:

- سيطرة النشاط الفلاحي ووجود قطاع زراعي يملكه المستعمر تقارب مساحته 03 مليون هكتار موزعة على 25000 معمر و 21000 مزرعة، مقابل 5.6 مليون هكتار يملكها حوالي 622000 من الجزائريين[3].
- تبعية الاقتصاد الجزائري الى الاقتصاد الفرنسي فيما يخص الواردات و الصادرات.
- اختلال الهيكل الإنتاجي بسبب ضعف الصناعة في تكوين الناتج الداخلي.
- اختلال هيكل التشغيل نتيجة توجه اليد العاملة إلى القطاع الزراعي.
- اختلال العلاقة بين الموارد المالية و البشرية خاصة.

[1] محمد شريف، مرجع سابق ،ص 135 .
[2] جمال الدين عويسات،التنمية الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ،ص 02.
[3]Abdelhamid BRAHIMI , L'économie Algerienne, OPU, Algerie,1991,p14

2. الوضعية الاقتصادية من 1962 الى 1966

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية صعبة خاصة وان الجزائر كانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، وقد اتخذت فيها اللبنات الأولية الهادفة إلى تبني الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية وكذلك الدواوين الوطنية.

فقد واجهت الجزائر حصيلة 132 سنة من الاستعمار تميزت بما يلي:

- خلو خزينة الدولة و البنك المركزي من الأرصدة الذهبية و العملات الصعبة، و تحويل كل المدخرات و الأموال إلى الخارج[1].
- شل الجهاز الإداري بتفريغه من العمال والوثائق الضرورية، فقد تم خروج 50000 إطار رفيع المستوى و 35000 إطار متوسط المستوى و 100000عامل مهني.
- قطاع مصرفي يمثل امتدادا لفروع بنوك أجنبية و خصوصا الفرنسية منها.
- حالة اجتماعية جد مزرية مثل ارتفاع البطالة،الجهل، المرض و الفقر ...الخ
- ازدواجية في الاقتصاد الجزائري الذي يمتلك قطاع فلاحي حديث وعصري موجه نحو التصدير متطور تكنولوجيا وتنظيميا لكنه محدود، و قطاع زراعي تقليدي يجمع الاغلبية الساحقة من الفلاحين،اما القطاع الصناعي فكانت اغلب مؤسساته صغيرة ومتوسطة باستثناء بعض المنشات في قطاع المحروقات و الحديد[2].
- تهميش الريف وعزلته[3] ، وانتشار الجهل، المرض و الفقر.
- اقتصار الاستثمار الفرنسي في الجزائر على الأنشطة التي تخدم المصالح الفرنسية.

أمام الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الصعب تطلب الأمر من السلطات أخذ بعض التدابير في المجال المالي لضمان التمويل والتموين، وفي المجال التقني لضمان سير التنمية ، وهي:

أ.التسيير الذاتي للوحدات الاقتصادية

إن الهجرة الجماعية للمستعمرين أعطت صفة التضامن للجزائريين في المصانع القليلة الشاغرة و في المزارع المهجورة لاستغلالها بتكوين لجان تتولى هذه المهمة بغرض[1]:

---

[1] Ahmed HENNI , L' Economie De L'Algérie Indépendante, ENAG, Algérie, 1991, p 26.

[2] عنتر حساني،المديونية الخارجية و التنمية دراسة حالة الجزائر،اطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007،ص 109.

[3] Abdelatif BENACHENHOU, L'expérience Algérienne de Planification et de Developpement (1962-1982), OPU ,Algerie, p5

- جرد ممتلكات و أدوات ومعدات المعمرون المتروكة .
- تملك الدولة كل ما تركه المعمرون و فرض رقابتها و تصرفها عليه .
- منع الخواص من إنشاء الوحدات الإنتاجية أو التوسع فيها في حال وجودها

ب. اعتماد الاشتراكية كخيار لضمان العدالة الاجتماعية

لم تكن الإشتراكية وليدة ظروف عابرة، بل كانت لظروف إجتماعية وإقتصادية وسياسية معينة، فتطور الفكر الإشتراكي نجده في معظمه عبارة عن ترسبات لنزعات ثورية للخروج من الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي فرضتها الأقلية المسيطرة على الأغلبية، و في هذا المعنى يقول إنجلز:" **إن الإشتراكية جاءت كرد فعل للفوضى الإقتصادية في التوزيع و الإنتاج و الصراع الطبقي بين أصحاب الثروات و بين المحرومين الذين لا يملكون إلا الشقاء في العمر**"[2].

و قد تاثرت مسيرة الجزائر التحريرية بما تنادي به الإشتراكية من ضرورة الثورة على الأوضاع القائمة، و يتبين هذا التأثير من خلال القابلية للمواقف الإشتراكية أثناء ثورة التحرير ثم تبنيها بعد الاستقلال كتصور شامل لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، وهذا ما تؤكد عليه المواثيق السياسية الأساسية أثناء الثورة و بعدها[3]، ولعل اهمها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، برنامج طرابلس جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976.

ج. التخطيط المركزي أداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية

يتفق جل الإقتصاديين ان التخطيط الإقتصادي ارتبط بالنظرية الإشتراكية العلمية ووجد تطبيقه العملي لأول مرة في الإتحاد السوفياتي سابقا عام 1917، ثم اتسع نطاق تطبيقه بعد الحرب العالمية الثانية بعد الحركات التحررية للدول النامية .

إن التخطيط الإقتصادي في النظام الإشتراكي يستند إلى مبادئ أهمها[4]:

مبدأ الإلزامية: التخطيط عملية موضوعية مرتبطة بطبيعة النظام وملزمة للدولة والمجتمع.

مبدأ العلمية: يستند التخطيط في بناء الخطة الإقتصادية إلى العلم والواقع القائم موضوعيا.

مبدأ ضمان التوافق بين المصالح: يشترط عند وضع الخطة الإقتصادية تحقيق التوافق بين مصالح الأفراد والضرورات الإجتماعية والاقتصادية.

---

[1] محمد شريف، مرجع سابق ،ص 137

[2] فريديريك إنجلز،الإشتراكية بين الخيال و العلم ، ترجمة يوسف حرواني ، دار الحياة ، بيروت،2005، ص 16 .

[3] زايد مراد،دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ،2006،ص 60.

[4] محمد عبد العزيز عجمية ، مقدمة في التنمية و التخطيط ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1983، ص 260.

مبدأ المركزية الديمقراطية: مشاركة فعلية من جانب المجتمع وبصورة منظمة وفعالة.

مبدأ الرقابة و المتابعة المستمرة: هو احد مراحل عملية التخطيط الإشتراكي الأساسية.

و قد اهتدت الجزائر إلى نظام التخطيط كأداة عمل مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس لأّنه مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية، ولهذا توجب على الجزائر توفير شروط البدء بتطبيق التخطيط وأهمها التحكم في القوى الاقتصادية للبلاد (وسائل الإنتاج، التمويل) ، ولهذا قامت الجزائر بعمليات التأميم.

د. التأميمات و الاحتكارات[1]

- إنشاء البنك المركزي في 1962/12/13 الذي لايخرج عن كونه محاسبا للخزينة العمومية[2]، والذي قام بإصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في1964/04/10 مساو في قيمته للفرنك الفرنسي(180 ميلغرام من الذهب) ؛
- تأميم جميع أراضي المعمرين عام 1963 وأصبحت تسير ذاتيا .
- تأميم المناجم سنة 1966 دون المحروقات.
- تأميم البنوك الأجنبية سنتي 1966 و 1967 ، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

هـ. الانطلاق في الاستثمار

تم في هذه المرحلة تنفيذ بعض الاستثمارات التي كانت ضعيفة[3] في اولها لكنها شكلت بداية لإطلاق عملية التنمية و هذا ما يوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم (02):حجم الاستثمارات خلال الفترة 1963-1966

الوحدة:مليون دينار

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966
الفلاحة	60.80	147.90	98.20	654.80
الصناعة	151.00	131.60	156.80	810.30
مجموع القطاعات	1179.20	1829.70	1562.70	6442.80

Source :Houcine BENISSAD, La Reforme Economique En Algerie, 2ème edition,OPU, Algerie,1991,p16

.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999 ، ص ص35 - 36

[2] بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004،ص 173.

[3] مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التطبيقية، المركز الجامعي بشار، 2004 ، ص03.

يتضح من الجدول السابق ان الاستثمارات كانت ضعيفة في عمومها وهذا بسبب ضعف التمويل الداخلي، كما يبين الجدول أن الصناعة قد استفادت بحصة اكبر من الفلاحة في سنوات1963 ، 1965 و 1966 ، بينما كانت حصة قطاع الفلاحة اكبر من الصناعة سنة 1964.

نستنتج أن السبيل الامثل الذي الجزائر وجدته لإحداث التنمية الإقتصادية هو الإعتماد على التصنيع المكثف، خاصة و أن" دوبرنيس" صاحب نظرية الصناعات المصنعة أقنع المسؤولين السياسيين بأهمية نظريته التي اكدها في كتابه[1]: "كل بلد نامي يقرر عدم الإعتماد على الصناعة الثقيلة و يعمل على بناءها بواسطة صناعات تحتل المستوى الأقل من عملية التصنيع، سوف يصبح مربوط بالتبعية المطلقة للبلدان التي يستورد منها مختلف التجهيزات".

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي 1967- 1979

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية ، والذي لم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحداثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية .عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية ، ابتداء بالمخطط الثلاثي (1967-1969) ثم المخططين الرباعيين الأول و الثاني(1970-1977)، ثم المرحلة التكميلية (1978-1979).

1. المخططات التنموية للفترة 1967-1979

1.1. المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

يعتبر هذا المخطط أول تجربة في مجال التخطيط التي عرفتها الجزائر المستقلة، وقد انصب موضوعه على **التصنيع** كمحرك رئيسي لعملية التنمية وعلى إعطاء الأولوية للهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات، و بناء اقتصاد قابل للاستمرارية وعلى التنويع في جلب الأموال لتمويل التنمية،إضافة إلى إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا[2]. و قد بلغت حجم الاستثمارات المبرمجة لهذا المخطط 9.06 مليار دينار و اما التكاليف الحقيقية فقدرت ب 19.58 مليار دينار وهذا ما يبينه الجدول الاتي:

[1] DE BERNIS.G.D, Industrie lourde, industrie légère, industrialisation au Maghreb, Ed aspero,Paris,1963,p44.
[2] Tahar Ben Houria, L'économie de L'Algérie, François Maspero, Paris, 1980, p 256.

جدول رقم(03):استثمارات المخطط الثلاثي (1967- 1969)

الوحدة :مليار دينار

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة	1.62	1.39
الصناعة	5.40	4.91
القطاع شبه المنتج	0.46	0.36
القطاع غير المنتج	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، ج1،الجزائر،1999، ص190

يتضح من الجدول أنه قد أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي الذي نال فيها 5.40 مليار دينار نظرا لما يمثله قطاع الصناعة من أهمية في خلق الثروة و تعميق التنمية الاقتصادية، في حين نجد أن قطاع الزراعة استفاد من 1.62 مليار دج، و القطاع غير المنتج (التربية ، التكوين و السكن) بمبلغ 1.58 مليار دج، و في الأخير القطاع شبه المنتج (التجارة،النقل و المواصلات) بمبلغ 0.46 مليار دج، و هذا ما يعكس التوجه الاساسي للدولة الجزائري في هذه المرحلة.

2.1. المخطط الرباعي الأول 1970-1973

وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على الاهداف الاساسية التالية[1]:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛
- التركيز على التصنيع كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية وخاصة الصناعات الثقيلة؛
- تنمية الريف وخلق توازن بين المناطق الريفية والمدن.

و قد تميز هذا المخطط بإحداث تغييرات هيكلية مهمة نذكر منها[2]:

- ظهور الثروة الزراعية و اعتماد أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

[1] مسعود دراوسي،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر 1999-2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2005-2006،ص342.

[2] محمد شريف،مرجع سابق،ص 143 .

- تأميم المحروقات سنة 1971 و تأسيس المجلس الوطني للتخطيط.
- ارتفاع حجم الاستثمارات عما هو عليه في المخطط الثلاثي .

جدول رقم(04):استثمارات المخطط الرباعي الاول (1970- 1973)

الوحدة :مليار دينار

القطاعات	تكاليف البرنامج	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة	9.49	4.94	4.35
الصناعة	37.35	12.40	21.44
القطاع شبه المنتج	4.43	1.87	2.60
القطاع غير المنتج	17.29	8.54	7.92
البنية التحتية للاقتصاد	2.05	1.14	1.21
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	68.56	27.75	36.31

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول،مرجع سابق، ص198.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع الصناعة حظي بالحصة الأكبر والتي تقدر ب 12.40 مليار دج أي نسبة % 45 من التقدير المالي للفترة، في حين بلغت تكاليفه ما يعادل نسبة % 54 من تكاليف البرامج المقدرة ب 68.56 مليار دينار، ثم يليه القطاع غير المنتج ب % 31 من الاعتماد المالي، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة ب 4.94 مليار دج ، فرغم أولوية تطوير القطاع الصناعي فان الزراعة لم تهمل فقد زادت بنسبة 62% عن المخطط الثلاثي انذاك.

3.1. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

يعد هذا المخطط ثالث برنامج تنموي متوسط المدى، خصص له مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمار العمومية و هو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 04 مرات للمخطط الرباعي الأول[1] ، و تتلخص أهم أهدافه فيما يلي:

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي، وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص275 .

- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب % 46 على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها % 10 سنويا؛
- تدعيم نظام التخطيط ووضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور؛
- تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي.

جدول رقم(05):استثمارات المخطط الرباعي الثاني(1974- 1977)

الوحدة :مليار دينار

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الصناعة	48.00	74.15
الزراعة	16.72	8.91
البناء و الاشغال العمومية	2.73	3.45
القطاع الشبه المنتج	10.50	10.22
الهياكل الاساسية	32.27	24.50

المصدر: محمد شريف،مرجع سابق، ص145.

يتضح من الجدول أن قطاع الصناعة حظي بالحصة الأكبر و التي تقدر ب 48 مليار دج، في حين بلغت حصة الهياكل الاساسية 32.27 مليار دينار، ثم يليه القطاع الزراعي ب 31 16.72 مليار دج، ثم في المرتبة الرابعة قطاع البناء والاشغال العمومية ب 2.73 مليار دج .

لقد كان هذا المخطط استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، و تميزت الاستثمارات بمبالغ كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط، و أثرت هذه الأخيرة على زيادة الإنتاج والتشغيل والدخل القومي و متوسط دخل الفرد ، فالمحاور الأساسية للمخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس و محرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية.

4.1.اتجاهات المرحلة التكميلية 1978-1979

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الإنتقالية التي تم خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت ببرامج استثمارية تتصف بان أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية، فمجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج[1].

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص335.

2. الحصيلة الاقتصادية لفترة التخطيط المركزي

أدى مجهود التنمية خلال هذه الفترة إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين وإلى احداث تحويلات عميقة في اقتصادنا، إلا أن النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة ، بالإضافة بروز إختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، و يمكن ايجاز اهم الملاحظات فيما يلي[1]:

– بلغت الاستثمارات الإجمالية 300 مليار دج خلال هذه الفترة،الا ان القطاع المسيطر كان القطاع الصناعي و بالخصوص الصناعات الميكانيكية والحديد والصلب و كذا المحروقات.

– خلال هذه الفترة تضاعف الإنتاج الداخلي الخام، بحيث بلغ 86.8 مليار دينار سنة 1978.

– عدم التحكم في تسيير المشاريع وتخصيص الوسائل مما أدى إلى إخلال التوازن العام لهيكل الإستثمارات وجعل المنطقيات القطاعية هي المسيطرة.

– حركية الإنتاج الداخلي الخام لم تكن الكافية مقارنة بالتوسع السريع لطلب السلع والخدمات الذي تضاعف بمعدل سنوي يبلغ 8.5% .

– اللجوء الكثيف إلى الخارج لاستيراد السلع، مما ادى الى رفع حجم استدانة الجزائر من الخارج.

– التسيير الممركز كان مصدرا لتكاليف اضافية ولظواهر اقتصادية سلبية كالتبذير، الندرة،الاسواق الموازية و الفساد الاداري.

– الإعتماد الأحادي على عائدات البترول لتمويل التنمية.

وعموما فان فترة 1967–1979 ارتفعت خلالها معدلات الاستثمار في الإنتاج الداخلي الخام بشكل جدير بالتنويه الا ان فعاليتها لم تمس كل القطاعات، فالإشكالية الأساسية التي ظهرت خلال هذه الفترة هي أن الدولة عملت على تثبيت نسيج الناتج المحلي إما عن طريق احتياطاتها من المحروقات أو بالاستدانة الخارجية المفرطة أو اللجوء إلى الاثنين معا ، لهذا فإن المرحلة الجديدة تحتم على الدولة البحث على وسائل أكثر ملائمة لإقامة تنمية على أسس سليمة .

المطلب الثالث:الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 80– 1989

عرفت عملية التنمية عامة خلال فترة 1980–1989 تركيزا على التحولات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الإختلالات الاقتصادية

[1] مسعود دراوسي،مرجع سابق، ص 349 .

والاجتماعية الناجمة عن فترة السبعينات، وهذا تعبيرا عن المطامح العميقة للجماهير الكادحة وتلبية حاجياتها الإجتماعية الأساسية[1]. وذلك من خلال إنجاز المخططين الخماسيين الاول والثاني.

1. المخططات التنموية للفترة 1980-1989

1.1. المخطط الخماسي الاول 1980-1984

حمل هذا المخطط الخماسي في طياته تغييرات هامة، تكون فيها الجماهير الكادحة هي المستفيدة منه و ذلك بفضل التوجهات الجديدة المسجلة في هذا المخطط ، و الذي يؤكد زيادة على جوانبه العامة الضرورية المسجلة على التحكم أكثر في جهاز الإنتاج الصناعي و تعزيز قطاعات الفلاحة و الري[2].

تمحورت سياسة التنمية في المخطط الخماسي الأول إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تغطية كافة الاحتياجات الوطنية في آفاق 1990؛
- بناء سوق داخلية نشيطة و القضاء على التوترات الناشئة في المرحلة السابقة؛
- تعبئة الطاقات و الكفاءات الوطنية، وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها لتحسين فعاليتها؛
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الاقتصادية، ورفع قيمة الإستثمارات في قطاع الفلاحة و الري ؛
- إنشاء المخططات الولائية و البلدية لتأطير النشاطات و تحقيق التوازن الجهوي؛
- إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة.
- تطبيق لامركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الإقتصاديين كالمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية.

جدول رقم(06):استثمارات المخطط الخماسي الاول (1980- 1984)

الوحدة :مليار دينار

القطاعات	تكاليف البرنامج القديمة و الجديدة
القطاعات المنتجة (الزراعة و الصناعة)	297.61
القطاع شبه المنتج	46.2
القطاع غير المنتج	216.69
مجموع الاستثمارات	560.6

المصدر: مسعود دراوسي،مرجع سابق،ص353.

[1] المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية ، جامعة الجزائر ، العدد الثالث ، سبتمبر 1980، ص 586.
[2] نفس المرجع السابق، ص 587.

يتضح من الجدول أن التكاليف الإجمالية بلغت 560.6 مليار دج وزعت بين برامج قديمة وأخرى جديدة، فكانت للاستثمارات الإنتاجية 297.61 مليار دج بحصة % 53 من مجموع التكاليف، تليها الاستثمارات شبه الإنتاجية بمبلغ 46.2 مليار دج، ثم الاستثمارات غير المنتجة ب 216.69 مليار دج. نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن المخطط أعطى اهتماما للقطاعات الأخرى مثل السكن والهياكل القاعدية الاقتصادية والتربية والتكوين.

لقد كان لهذا المخطط الأثر في تحقيق نتائج بنسب إنجاز عالية، حيث حقق إنشاء 710.000منصب شغل، و تحقيق فائض في الميزان المبادلات الخارجية ب 13.8 مليار دج، وارتفاع الإنتاج الداخلي الخام إلى 225.4 دج[1].

2.1. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط الخماسي الأول ، و تمثلت اهم أهدافه في تحقيق ما يلي[2]:

- التحكم في التوازنات المالية للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذي يزداد نموهم بوتيرة 3.2 % سنويا؛
- مواصلة النمو للاستثمارات و الإنتاج و تخفيض تكاليفها؛
- مواصلة تنظيم الاقتصاد التي شرع في تنفيذها من قبل بإتباع سياسة إعادة الهيكلة؛
- تطوير قطاع الفلاحة و الري، و تطوير طرق الإنتاج و تحديث أدواته؛
- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات.

اعتمدت الدولة في هذا البرنامج هيكل استثمارات مخطط خصصت له 828.38 مليار دج ، وقد توزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية خلال هذه الفترة بالنسبة للقطاعات المنتجة إلى غاية 56.6% ، والى 48.4% بالنسبة للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الجماعية.

2. الحصيلة الاقتصادية لمرحلة التنمية اللامركزية 1980- 1989

لقد تحقق خلال فترة المخطط الخماسي الاول قسم وافر من الإهداف المسطرة[3]: ففي مجال الموارد انتقل الإنتاج الداخلي من 113 مليار دج سنة 1979 إلى225.4 مليار دج سنة 1984 ، وسجل خارج المحروقات نموا قدره % 5.8 سنويا، اما القطاعات فقد نمى قطاع الصناعة ب9.5%، البناء والأشغال العمومية 8.6% ،المحروقات % 28.6 ، القطاع الفلاحي ب1.2% .

[1] محمد شريف،مرجع سابق،ص 146.
[2] نفس المرجع السابق،ص 147
[3] مسعود دراوسي،مرجع سابق،ص 354.

فيما يخص المخطط الخماسي الثاني فلم يستكمل الفترة المحددة له بسبب المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من جراء أزمة البترول 1986 والأزمة السياسية 1988 . وباختصار تتمثل اهم الاصلاحات المتخذة خلال فترة الثمانينات في ما يلي[1]:

- **إصلاح النظام الجبائي:** أصبحت الجباية أداة لتوجيه وتحفيز وتطوير المؤسسات الوطنية.
- **إصلاح القرض والبنك:** حيث نص المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من خلال توزيع البنوك على التراب الوطني، اما في فترة المخطط الخماسي الثاني فقد ادخلت اجراءات تنظيمية من خلال قانون86 / 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي حدد مهام واختصاصات المؤسسات المصرفية، و أصبح البنك المركزي المسؤول الأول عن تنفيذ وتجسيد السياسة النقدية، كما أدخلت تعديلات أخرى سنة 1988 على دور البنك المركزي أين أصبح مستقلا عن الخزينة العمومية.
- **اصلاح نظام الاسعار:** حيث كان معمولا بنظام الاسعار المدعمة منذ 1982 الى غاية صدور القانون12/89 الذي قسم الاسعار الى اسعار مقننة واسعار حرة .
- **اعادة هيكلة المؤسسات العمومية:** اعتبر المخطط الخماسي الاول ان اعادة هيكلة المؤسسات هي الوسيلة للتخلص من البيروقراطية التي تعرقل نشاط المؤسسة،حيث نجد 1165 وحدة تجمع ضمن19 مؤسسة عمومية. و قد عرفت المؤسسة العمومية شكلين من إعادة الهيكلة:اعادة الهيكلة العضوية واعادة الهيكلة المالية، لكن مع فشل هذه الاصلاحات الهيكلية طبق نظام استقلالية المؤسسات العمومية تجسد في شكل مشاريع قوانين تمت المصادقة عليها في ديسمبر1987[2].

خلال هذه الفترة، عرف الإقتصاد الجزائري أزمة حقيقية، رجعت إلى الإنخفاض المزدوج لأسعار البترول و في قيمة الدولار، فانخفاض إيرادات المحروقات بمقدار 20 % بسبب إنهيار أسعاره التي انخفضت من 60 % إلى 70 % [3]، أدى إلى عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، و الذي فتح الباب داخليا نحو مديونية المؤسسات العمومية و خارجيا على توسيع المديونية الخارجية[4]. وبذلك تأزمت الاوضاع الاقتصادية في الجزائر نهاية الثمانينات حتى وصلت مرحلة الركود في كافة المجالات، وسجل

[1] نفس المرجع السابق،ص358.
[2] ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998 ، ص62.
[3] مراد زايد،مرجع سابق،ص 74.
[4] عبد القادر خديجي ، دراسة الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، حالة الجزائر، ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2001 ، ص 105.

انخفاض المداخيل ولم تتوقف البطالة عن الارتفاع، كما ظهرت عدة نتائج سلبية كارتفاع الأسعار للموارد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، استفحال السوق السوداء، ارتفاع معدل التضخم.

وفي ظل هذه الظروف القاسية اعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية وعملت على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية واتجهت نحو الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من خلال عدة اجراءات كاصلاح القطاع الزراعي والصناعي،اصلاح نظام الاسعار والتدرج نحو الغاء الدعم، انسحاب الخزينة من التمويل وكذا عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية. وفي نفس الوقت عملت الجزائر على خلق جو من التقارب مع المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بهدف دفع عجلة الإصلاحات المتخذة .

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والانتقال الى اقتصاد السوق

لجأت الجزائر في ظل الازمة المتفاقمة لمجموعة الدول الدائنة في نادي باريس طالبة إعادة جدولة ديونها، حيث اشترطت تلك الدول التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول إصلاح اقتصادي كشرط لإعادة جدولة الديون[1]، وبالفعل بدأت اتصالات الجزائر بالهيئات الرسمية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حول موضوع مديونيتها الخارجية، و ارسل وزير المالية الجزائري في مارس1989 خطاب نوايا الى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، اكد فيه عزم الجزائر على الالتزام بالتحولات الليبيرالية والمضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، والاعتماد على ميكانيزم الاسعار وكذا توسيع دور القطاع الخاص.

المطلب الأول: الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963، و هي عضو في مجلس المحافظين و بلجنة الأربعة و العشرين التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق، وقد لجأت الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اواخر الثمانينات، ودخلا في مفاوضات سرية من فيفري1989 الى افريل من نفس السنة، والتي نتجت عنها الاتفاقيات التالية:

1.برنامج التثبيت الاول: كان اول اتفاق Stand by مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، حيث وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصةDTS ، و تحصلت أيضا

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية 12 ، نوفمبر 1998 ، ص 35.

على تسهيل تمويل من الصندوق قيمته 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أن يكون تاريخ استحقاقه من 03 إلى 05 سنوات، وفي نفس السياق تم ابرام اتفاقيات مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة على تقديم مساعدة ب300 مليون دولار[1].

لقد كانت هذه المفاوضات ذات اثر ايجابي سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة مقبول، مما ادى الى تحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 ، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة % 19 والإنتاج الداخلي الخام بنسبة % 2.9 عما كانا عليه سنة1988 ، وبذلك استرجعت الجزائر عملية النمو خلال هذه الفترة[2].

2.برنامج التثبيت الثاني: توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاقStand by ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان1991 و يمتد الى31 مارس1992، حيث تم تحرير رسالة النية[3] في 21أفريل1991، وتمكنت الجزائر من الحصول على قرض قدره 403 مليون دولار أي ما يعادل 300 مليون حقوق سحب خاصة DTS ، يوزع هذا القرض إلى اربع اقساط، وقد انجر عن هذا الاتفاق عدة اجراءات كاصدر قانون القرض والنقد[4].

وقد لجأت الجزائر في01 اكتوبر 1991 إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق الاتفاق اهمها[5]:

- التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي تعاني من عجز مالي هيكلي؛
- تقليص الدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع وتحرير % 40 من الأسعار؛
- الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية باصدار المرسوم التنفيذي 37/91؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي22% بين مارس وسبتمبر 1991؛
- رفع تكلفة القروض وتحجيم حصة المؤسسات العمومية منها.

تميزت سنة 1991، بإلغاء نتائج الانتخابات و الدخول في مرحلة إنتقالية متأزمة، فعملت الدولة على تخفيفها باتخاذها لإجراءات معاكسة لاتفاق مع الصندوق منها رفع الأجور إلى 7000 دج كحد أدنى و منع استقلالية البنك المركزي عمليا عن الخزينة العمومية. وقد قامت الجزائر بتحرير رسالة نية ثانية

---

[1] دحمان بن عبد الفتاح ، أداة السياسة النقدية في الجزائر ، قي ضوء الإصلاحات الإقتصادية ، مداخلة في الملتقى الدولي العلمي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة واقع و رهانات ، المكتبة الوطنية ، الجزائر، 11 جوان 2005 ، ص 06.

[1] عنتر حساني، مرجع سابق، ص 199.

[2] علي بطاهر،سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد الاول،2004،ص 182.

[3] عبد المجيد قدي ، التمويل بالضريبة في ظل التغيّرات الدولية -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1994، اطروحة دكتوراة غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1994-1995،ص259 .

[4] مراد زايد،مرجع سابق،ص 87.

[5] Houcine Benissad,Op.cit,p141

بتاريخ 30 سبتمبر 1991، حيث ركزت فيها على تحرير الأسعار، إلا أن الصندوق رفض منح القسط الرابع في البرنامج.

3.برنامج التثبيت الثالث: ترافق هذا البرنامج مع اعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر، وتم ابرام الاتفاق الثالث Stand by في 01 افريل 1994 لمدة سنة واحدة، و كانت الجزائر تمر خلال هذه الفترة بازمة سياسية داخلية حادة (اغتيال الرئيس)، ولأول مرة في تاريخها لم تستطع تسديد ديونها[1].

وقد تمكنت الجزائر من الحصول على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5مليون وحدة سحب خاصة ، قسم هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS وتتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات. وبهذا الصدد لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق منها[2]:

- تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17 %، ليصبح 1 دولار= 36 دينار؛
- تحرير الاسعار بنسبة 85%؛
- التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد الغاء قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد؛
- تخفيض عجز الميزانية عن طريق زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة؛
- تخفيض حجم الكتلة النقدية عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار إلى% 14 وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى%23.5 ؛
- محاولة كبح معدل التضخم؛
- اقامة شبكة اجتماعية للتخفيف من اثار البطالة الناجمة عن تسريح العمال، وآثار تحرير الاسعار.

4.برنامج التصحيح الهيكلي: بعد انقضاء برنامج التثبيت وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30مارس 1995إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي تطلب مساهمة مالية لدعم السياسات التي تنوي تطبيقها، ودخلت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 31 ماي 1995 الى01 افريل 1998، مرفقا بتسهيلة موسعة من متوسطة الاجل من الصندوق ، كما تم في 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 توقيع اتفاق التعديل الهيكلي مع البنك الدولي يمتد لسنتين[3].

---

[1] هادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة ،الجزائر ،1996، ص 202.

[2] نفس المرجع السابق،ص116.

[3] عنتر حساني،مرجع سابق، ص137.

وبمقتضى هذا البرنامج تحصلت الجزائر على مبلغ مالي يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب (ما يعادل % 127.9 من حصة الجزائر في الصندوق)، وذلك لتحقيق استراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي واستقرار مالي، خلق مناصب الشغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، توازن في ميزان المدفوعات وعلاج المشاكل الهيكلية لنظام الانتاج.

أتخذت الجزائر خلال فترة 1995-1998 عدة اجراءات اهمها[1]:

- تثبيت حرية سياسة الاسعار(ماعدا بعض المنتجات) من خلال الامر رقم 06/95؛
- السعي لترقية الصادرات بانشاء شركة عمومية لتامين الصادرات، صندوق ترقية الصادرات؛
- انهاء احتكار الدولة لقطاع التامينات وإنشاء شركات تأمين خاصة؛
- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية؛
- تدعيم ميكانيزمات الخوصصة بصدور الامر 22/95 والامر 25/95؛
- إنشاء بورصة القيم المنقولة بموجب المرسوم التنفيذي 93 /10 لتدعيم الخوصصة، بالاضافة الى ظهور منتجات مالية جديدة مثل Leasing

سمحت الإجراءات العامة مع المؤسستين الماليتين الدوليتين اعطاء انطباع ايجابي لدى الدائنين الامر الذي ادى الى إعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العام مع نادي باريس.

المطلب الثاني: اتفاق الجزائر مع نادي باريس و نادي لندن

1.الاتفاق مع نادي باريس

تزامنت اعادة جدولة الديون مع برنامج التثبيت الثالث و التعديل الهيكلي ، حيث توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا من الصندوق النقد الدولي1994 الى نادي باريس لاعادة جدولة ديونها الحكومية ، وتم الاتفاق على مساعدة الجزائر بالنظر الى الاصلاحات التي تعهدت بها خاصة ان الجزائر في نظر دائنيها ذات طاقة اقتصادية وبشرية معتبرة.و قد جرت مفاوضات ثنائية بين الجزائر وكل بلد دائن على حدى من خلال اتفاقين[2]:

- **الاتفاق الاول:** تم في افريل 1994 ويخص الالتزامات الغير مسددة والمستقبلية للفترة 1993-1994 وتم توجيهه لتمويل برنامج التثبيت الثالث حيث تم الاتفاق مع 17دولة، وشمل

[1] مسعود دراوسي،مرجع سابق، ص377.
[2] علي بطاهر، مرجع سابق،ص184 .

اعادة جدولة 4.4 مليار دج على مدى 16 سنة، منها اربع سنوات اعفاء ثم يبدأ التسديد مرتين في السنة ابتدءا من 13 ماي 11998. من ناحية اخرى قدم صندوق النقد الدولي 1.25 مليار دولار كدعم لميزان المدفوعات[2].

- **الاتفاق الثاني:** تم في21 جويلية 1995 وقد انصب على التزامات الدين العمومي والشبه عمومي للفترة من جانفي 1995 الى ماي 1998، ويتم تسديد الديون التي اعيد جدولتها على 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة من 1999 الى 2011.

2.الاتفاق مع نادي لندن

اذ كانت اعادة جدولة الديون الحكومية من صلاحيات نادي باريس، فان الديون البنكية من صلاحيات نادي لندن الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص(البنوك)، وقد تقدمت الجزائر بصفة رسمية باعادة جدولة ديونها في اكتوبر 1994 لدى هذا النادي،حيث تم انشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك و يقف وراء هذه اللجنة التمثيلية اكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، وعقد اتفاق باعادة جدولة 3 مليار من الديون الخاصة لدى نادي لندن في جوان وجويلية 1996[3].

المطلب الثالث: الحصيلة العامة لفترة التسعينات

1. الاصلاحات المعتمدة خلال فترة التسعينات

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات التي تمت في الاقتصاد الوطني تهدف إلى تنظيم الاقتصاد من اجل الدخول إلى اقتصاد السوق واهمها[4]:

1.1.تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عنها: تطلب إلغاء دعم الدولة للسلع عملية تحرير ضخمة لنظام الأسعار وإحداث زيادات كبيرة في الأسعار المحددة إداريا، وخلال الفترة 1994 إلى 1996 رفعت الحكومة اسعار المنتوجات الغذائية والبترولية المدعمة بنسبة % 20 وذلك للوصول إلى مستوى الأسعار الدولية ، وبهدف دعم الفئات المحرومة تولت الحكومة مساعدة هذه الفئات وذلك عن طريق إنشاء برنامج الشبكة الاجتماعية 1992 وبعده صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة 1993[5].

---

[1] عنتر حساني،مرجع سابق، ص 141.
[2] سعاد مهماني،تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الاسرة الجزائرية، اطروحة ماجستير غير منشورة،علم الاجتماع والديموغرافيا،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009، ص42.
[3] علي بطاهر،مرجع سابق، ص 185.
[4] مسعود دراوسي،مرجع سابق،ص379.
[5] نفس المرجع السابق،ص 381.

2.1. الإصلاحات الضريبية: تميز النظام الضريبي قبل التسعينات بالتعقيد والثقل صعب التحكم في تسييره ومكلف للغاية، وقد قامت الحكومة مع مطلع 1991 بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي وإنشاء ضرائب جديدة كالرسم على القيمة المضافة .

3.1. اصلاح القطاع المالي: ان البداية الحقيقية لاصلاح القطاع المالي كانت بانسحاب الخزينة من تمويل الاقتصاد واستقلالية البنك المركزي، ثم اصلاح الجهاز المصرفي ضمن قانون 90-10 و بعده محاولة اعطاء الدينار الجزائري قيمته الحقيقية.

4.1. الاصلاحات التجارية: كانت الدولة تحتكر التجارة الخارجية خلال فترة التخطيط، بعد سنة 1989 بدأ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية خاصة مع صدور قانون النقد والقرض ثم الاصلاحات المعتمدة سنة 1994.

5.1. اصلاح المؤسسات العمومية و الخوصصة: قبل سنة 1994 بذلت السلطات جهودا معتبرة نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية إذ منحت لمعظم هذه المؤسسات الاستقلالية القانونية والمالية مع إعادة تأهيلها وتطهيرها[1]، وفي سنة 1996 فقد تم اقرار قانون الخوصصة مع البنك الدولي.

2.آثار اعادة الجدولة وبرامج صندوق النقد الدولي على الجزائر

اعتبرت الجزائر ان اللجوء الى سياسات اعادة التوازن التي تفرضها المؤسسات الدولية هو الخيار الاقل تكلفة اقتصاديا واجتماعيا مقارنة بخيار التوقف عن الاستيراد بعد نفاذ احتياطات الصرف وعدم القدرة على الاقتراض، و في ما يلي بعض آثار البرامج المطبقة في هذا الصدد[2]:

1.2.الآثار على التوازنات الكلية للاقتصاد: ان برامج صندوق النقد الدولي المرافقة لاعادة جدولة الديون الجزائرية سمحت بتسجيل عودة التوازنات المالية الكلية الداخلية والخارجية، خاصة في ما يتعلق بتوازن الميزانية العامة للدولة، تكوين احتياطي صرف، تحسن ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم وانخفاض معدل خدمة الدين.

2.2.الآثار الاقتصادية: سجل الانتاج الصناعي تراجعا (ما عدا قطاع الطاقة والمحروقات الذي عرف نموا)، مما ادى الى ضعف قدرات التصدير للقطاع الصناعي، كما تدهورت الحالة المالية للمؤسسات العمومية (بسبب رفع حماية الدولة عنها) الامر الذي ادى الى حل الكثير منها وتسريح

[1] Mustapha MEKIDECHE, L'Algerie Entre Economie De Reste Et Economie Emergente, Edition Dahlab, Alger , 2000, p39

[2] عنتر حساني،مرجع سابق، ص ص143-144.

6% من اجمالي عدد العمال في البلاد. اما في مجال الزراعة فقد ارتفعت القيمة المضافة للزراعة ضمن الناتج الداخلي الخام ب3.6 مرة، لكنها بقيت بعيدة عن تحقيق الاكتفاء.

3.2.الآثار الاجتماعية: ان محاولة الجزائر تخفيض عجز الميزانية العامة الذي هو من مقتضيات برامج الاصلاح، تم عن طريق تخفيض الانفاق العام (الغاء او خفض الاعانات، رفع الدعم عن الاسعار، تجميد اجور العمال...) وزيادة الايرادات بزيادة العبىء الضريبي كانت لها آثار كبيرة على المجتمع كتدهور القدرة الشرائية للمواطنين،ارتفاع البطالة، انخفاض الانفاق الحكومي على قطاعات التربية، التعليم، الصحة ....الخ

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الفترة2001-2014

واصلت الجزائر سلسلة الإصلاحات التي شرعت فيها في التسعينات تكريسا للانتقال النهائي نحو اقتصاد السوق، لدعم النمو ومواكبة التطورات الدولية، فمنذ سنة 2000 خفف عبء المديونية الخارجية بشكل كبير فقد انتقل معدل خدمة الدين الى الصادرات من 47.5 %سنة 1998 الى19.8 %سنة 2000 ويرجع ذلك الى التحسن في اسعار النفط.

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001 ، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها ، تزامنا مع الوضع المالي المريح نتيجة التطورات الحاصلة في السوق البترولية، و الانخفاض في المديونية الخارجية خاصة مع عمليات الدفع المسبق التي قامت بها الجزائر منذ 2004، وذلك عبر برامج استثمارات عمومية ممتدة على طول الفترة من 2001إلى 2014 الهادفة الى دعم البنية التحتية قصد تعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الاجنبي .

1.مخطط الانعاش الاقتصادي 2001- 2004

وجه هذا البرنامج في الاساس الى البنية التحتية(الطرق،السكك الحديدية،الاتصالات، السكن..) التي يعتقد انها ستسمح بجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، واعتماد إصلاحات لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التخفيف من حدة البطالة والتقليص من الفقر، و تحقيق الدعم للنشاط الإنتاجي الذي يدر قيمة مضافة، و تعزيز المنشآت الاقتصادية و إنعاش الزراعة و الصيد البحري و تحسين الوضع الريفي.

وقد خصص لهذا المخطط 7 مليارات دولار(525 مليار دج) قبل ان يصبح غلافه النهائي 16 مليار دولار موزعة كالاتي[1]: 20% للتنمية المحلية، 40% لدعم الخدمات العمومية،18% لتنمية الموارد البشرية،18% لدفع الإصلاحات وتحسين اداء البنوك الوطنية.

لقد حقق هذا البرنامج جملة من النتائج، حيث عرفت خلالها الجزائر تطور في احتياطي الصرف بلغ سنة 2004 مبلغ 35 مليار دولار، ، التخفيض من البطالة من30% سنة 2000 الى 17% سنة 2004، كما سجل الاقتصاد نموا مستمرا وصلت نسبته 6 % سنة 2004 وهذا ما يبينه الشكل رقم() الذي يوضح تطور البطالة باتجاه تناقصي منذ سنة 2001 بينما معدل النمو اخذ الاتجاه التصاعدي من 2000 الى 2003 و تناقص سنة 2004.

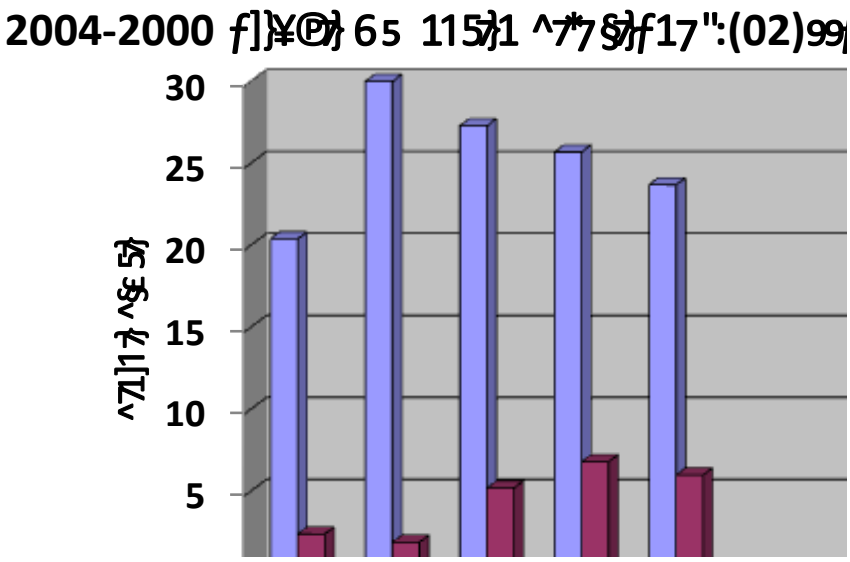

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : تقارير2000 ،2001،2004،2003،2002.

اما في ما يخص إنجاز المنشآت قاعدية فقد وصلت إلى800 ألف مسكن وترميم 14000كم من الطرقات، وكذا وصل 470000 منزل بشبكة التزويد بالغاز و240000 منزل من المناطق الريفية بشبكة الكهرباء . كلف كل هذا الدولة 38 مليار دولار من 2000-2004، كما استثمر القطاع الخاص ما يقارب 25 مليار دولار.

وتجدر الاشارة الى ان البرنامج لم يستهلك سوى 65% من الميزانية المخصصة له.

[1] عنتر حساني، مرجع سابق،ص 160.

2.برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

خصص لهذا البرنامج الخماسي غلاف مالي كبير بمبلغ اجمالي يقدر ب140 مليار دولار مقسمة كالاتي[1]:

- برنامج تحسين الظروف المعيشية للمواطنين خصص له 45% من المبلغ الاجمالي؛
- برنامج تنمية المنشآت القاعدية خصص له 40.5% من المبلغ الاجمالي؛
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية خصص له 8% من المبلغ الكلي للبرنامج؛
- تحديث الخدمة العمومية 4.8% من قيمة البرنامج ككل، موزعة بين الجماعات المحلية والامن الوطني والمالية والعدالة؛
- برنامج تنمية التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال 1.1% من قيمة برنامج ككل.

3.البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

سجلت اسعار النفط هذه الفترة ارتفاعات مهمة ، فقد وصل سعر البرميل منه سنة 2004 حوالي 38.5 دولار ووصل احتياطي الصرف لنفس السنة 43.1 مليار دينار، ومع التفاؤل بشان الايرادات المتوقعة اقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شانه خلق ديناميكية للاقتصاد الجزائري[2].

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 140 مليار دولار[3]، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق و البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية [4].

4.برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

قوامه المالي الاجمالي قدره 21.214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق(9.680 مليار دينار) ، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار(155 مليار دولار)[5].

خاتمة الفصل

---

[1] عنتر حساني،مرجع سابق،ص 161.

[2] كريم بودخدخ، اثرسياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر2001-2004،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة دالي ابراهيم الجزائر،2009-2010،ص202.

[3] علي بن يحي عبد القادر وقديد عبد القادر،ابحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،جامعة سطيف،2013،ص 02.

[4] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو،مجلة الباحث،العدد10، 2012 ، ص147.

[5] نفس المرجع السابق،ص 148.

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي، وجدت نفسها تواجه أزمة متعددة الجوانب و مشاكل إجتماعية عديدة تتمثل في الجهل، الفقر، المرض و البطالة...الخ و اخرى إقتصادية تمثلت في نقص رؤوس الأموال، هجرة كفاءات إدارية تسييرية و غيرها، وقد تمكنت السلطات العمومية من رسم سياسة تنموية طويلة المدى، بانتهاج الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإتباعها لسياسة مركزية ترتكز على سياسة التصنيع الثقيلة واحتكار الدولة للقطاع الاقتصادي، وجاءت مخططات التنمية تباعا .

في أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ النظام المنتهج ، فرغم ضخامة الاستثمارات الحكومية لم يطرأ تحسن كبير على الإنتاج ، وقد بدت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط الاشتراكي واضحة بعد الصدمة النفطية العكسية عام 1986 و حدوث اختلالات في التوازنات الاقتصادية التي أظهرت عمقا في أزمة الاقتصاد الوطني، اتسمت باستمرار الضغوط التضخمية و تزايد عبء المديونية الخارجية،ارتفاع معدل خدمة الدين وركود اقتصادي في مختلف النشاطات الاقتصادية وغيرها من الاختلالات الأخرى ، مما ادى الى تفكير عميق جدا في إعادة صياغة نمط التنمية الإقتصادية على منطق السوق والتخلي عن النظام السابق.

عززت السلطات من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي عندما شرعت في تنفيذ برامج بدعم من المؤسسات المالية الدولية ، بهدف الانتقال من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق و تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية واعادة التوازنات الكلية للاقتصاد، لكنها في المقابل خلفت آثارا اقتصادية واجتماعية معتبرة.

ساعدت اعادة جدولة الديون التي حصلت عليها الجزائر الى تخفيف عبء خدمة الديون بشكل كبير، اضافة الى تحسن اسعار النفط منذ سنة 2000 مما جعل الجزائر تتحكم في مديونيتها الخارجية بل انها سعت منذ سنة 2004 الى الدفع المسبق لديونها، وبالموازاة اطلقت برنامج تنموية طموحة بغرض توفير المناخ الملائم للاستثمار ولتحسين المستوى المعيشي للسكان.

الفصل الثالث

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الموازي من الظواهر القديمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ففي الحقبة الاستعمارية ظهرت انشطة موازية مارسها الجزائريون لتحقيق دخول تضمن لهم الكفاف، و قد ارتبطت تلك الانشطة بمحاولة الخروج من حالة البؤس التي كان يعيشها الشعب الجزائري، و سميت هذه الانشطة آنذاك بالعمل التحتي،الاقتصاد الهامشي...الخ.

اتجه المواطنون الجزائريون لممارسة نشاطات موازية بسبب شح فرص العمل المتوفرة في الاقتصاد الرسمي الذ كان يسيطر عليه الفرنسيون، فمارسوا انشطة موازية كبيع الخضر والفواكه،بيع السجائر و الجرائد، مسح الاحذية، حمل الحقائب...الخ، خاصة مع تزايد ظاهرة النزوح الريفي الى المدن ومكننة قطاع الفلاحة[1].

مع رحيل المستعمر الفرنسي تراجع حجم الاقتصاد الموازي (المتعلق بالبؤس) خاصة مع انطلاق البرامج التنموية، هذا لم يمنع من ظهور نوع جديد من الانشطة الموازية وهو ما يسمى "الاقتصاد الموازي في مجال التوزيع" تلاه ظهور "الاقتصاد الموازي في مجال الانتاج" بعد انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق.

المبحث الاول: الاقتصاد الموازي في الجزائر ومراحل تطوره

مر الاقتصاد الموازي في الجزائر بعدة مراحل، فهو لم ينشأ صدفة بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد.

المطلب الاول: المرحلة الاشتراكية والاقتصاد الموازي في مجال التوزيع

يعتبر من اهم العوامل الرئيسية لانتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ألا وهو النظام الاشتراكي، فالاقتصاد الموجه والمخطط يعتمد مركزية القرارات وتدعيم الدولة للأسعار وخاصة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع مثل البنزين، الملابس، المواد الإستهلاكية...الخ، بالاضافة الى احتكار الدولة التام للتجارة الخارجية و التقويم المفرط للدينار.

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل، وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية،

[1] Youghourta BELLACHE,L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages-le cas de Bejaia,These de Doctorat, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Spécialité Sciences Economiques , Université Paris-Est Créteil et Université de Bejaia,2010, p50.

وسمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلاّ أن جمود الاقتصاد و وارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية ادى الى انتشار انشطة موازية .

ظهرت هذه الفترة ما يسمى السوق السوداء للسلع والخدمات والصرف وظاهرة الطوابير بسبب عدم مرونة العرض[1] الذي يؤدي الى التوازن بين العرض والطلب،الامر الذي ادى الى :

1.المضاربة: اصبحت المضاربة في مجال التوزيع السمة الاساسية للاقتصاد الجزائري الموجه في هذه الفترة وهذا بسبب ندرة المواد (الاستهلاكية،المواد الاولية،المواد النصف مصنعة، قطع الغيار...) والطوابير الطويلة للحصول عليها،مما جعل المضاربين يقومون بشرائها من السوق الرسمية بالاسعار المدعمة التي حددتها الدولة، ثم يقومون باعادة بيعها في السوق الموازية(السوداء) باسعار اعلى من اسعارها الحقيقية مما يعود عليهم بالأرباح الكبيرة في ظل الطلب المتزايد وعدم مرونة العرض[2].

2. تجارة الشنطة: تأثر الاقتصاد الجزائري من نقص شديد في بعض السلع الاستهلاكية والتي لم يستطع الجهاز الانتاجي تلبيتهاخاصة مع زيادة الطلب نظرا لزيادة الدخول، وفي هذه الأثناء ظهرت بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ّالترابانديّ و تجار الشنطة[3].

3.التهريب الى الخارج: كانت الجزائر في ظل النظام الاشتراكي تتبع سياسة تدعيم الاسعار خاصة الاستهلاكية منها والوقود، مما جعلها لان تكون عرضة لمحاولات تهريب الى البلدان المجاورة (المغرب، تونس، مالي والنيجر) اين يعاد بيعها بالعملة الصعبة التي اما تغذى بها السوق الموازية للعملات في الجزائر واما يتم شراء و اعادة بيع المواد المطلوبة في الجزائر[4].

تجدر الاشارة الى ان الدولة كانت هي المالك والمسير لوسائل الانتاج وبذلك سيطر القطاع العام على كل القطاعات الاقتصادية ،اما القطاع الخاص فكان قليل النشاط بسبب عدم تشجيع الدولة له في ما عدا مساهمة المؤسسات الصغيرة(التي توظف اقل من 10 عمال) التي كانت تستثمر اثناء الفترة الاستعمارية خاصة في مجال النسيج وقطاع البناء. وقد شاركت هذه المؤسسات بدورها في الانشطة الموازية في مجال التوزيع فلم تكن تعيد استثمار ارباحها بل كونت شبكات للمضاربة في المواد الاولية والتجهيزات التي تحصل عليها من السوق الرسمية باسعار مدعمة وتعيد بيعها بأسعار مرتفعة في السوق السوداء ، فالمؤسسات الخاصة الصغيرة التي كانت موجودة في الفترة الاشتراكية للجزائر كانت تقوم بالمضاربة لا الانتاج.

---

[1] Ahmed NENNI, Essai sur l'économie parallèle- cas de l'Algérie, Op.cit, p05.

[2] Youghourta BELLACHE, Op.cit, p47

[3] سعدية قصاب،مرجع سابق، ص149.

[4] Youghourta BELLACHE, Op.cit,p48

جدول رقم(07): تطور وتقسيم المؤسسات الخاصة حسب الحجم 1969-1990

عدد العمال الاجراء	1969		1987		1990	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
9-1	170	19.4	11629	82.6	20554	93
19-10	256	29.2	2452	17.4	905	4.1
49-20	225	25.7	0	-	485	2.2
199-50	168	19.2	0	-	138	0.6
200 وما فوق	57	6.5	0	-	12	0.05
المجموع	875	100	14081	100	22094	100

المصدر: Youghourta BELLACHE,Op Cit, p54

نلاحظ من الجدول ان عدد المؤسسات الخاصة انتقل من 875 سنة 1969 الى 14081 سنة 1987 ثم الى 22094، ويرجع السبب خاصة الى تزايد المؤسسات المصغرة (اقل من 10 اجراء).

4.العوامل المفسرة لانتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر في مجال التوزيع

- النظام الذي اتبعته السلطات الجزائرية لمراقبة الاسعار والصرف الذي ولد نشاطات موازية في مجال توزيع السلع والخدمات والعملات؛
- القيود المفروضة على المؤسسات الخاصة كان السبب الرئيسي للممارسات الغير الشرعية التي تصدر عن المؤسسات الخاصة الرسمية؛
- الانفجار السكاني وانعكاساته على الطلب وكذا ارتفاع نسبة التضخم ؛
- التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا للتحديث السريع للاقتصاد.

جدول رقم(08):تطور بعض مؤشرات سوق العمل في السنوات 1967-1978-1983

الوحدة: الف نسمة

	1967	1978	1983
عدد السكان	12567	17626	20169.8
المجتمع النشيط	2300	3500	4423
المجتمع العامل	1720	2830	3765.6
نسبة التشغيل%	13.6	16.0	18.6
نسبة البطالة%	33	22	13.1

المصدر : Youghourta BELLACHE,Op. cit, p59.

نلاحظ من الجدول النمو الكبير لسكان الجزائر خلال هذه الفترة، حيث انتقل العدد من حوالي 12.5 مليون نسمة سنة 1967 الى اكثر من 20 مليون نسمة ، بالمقابل نلاحظ تواضع نسب التشغيل هذه الفترة التي لم تتعد 20% ، مع ملاحظة التناقص التدريجي لنسب البطالة من 33%الى 22% ثم 13.1% خلال السنوات 1967، 1978، 1983 على الترتيب.

جدول رقم(09): سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمية والموازية خلال الفترة 1974-1987

	1974	**1977**	**1980**	**1987**
السوق الرسمي	**1**.00	1.3	0.62	0.80
السوق الموازي	1.1	1.5	2.50	4.00

Source : Ahmed HENNI,Essaie sur l'Economie Parallèle-cas de l'Algerie, Op. cit, p 121.

نلاحظ من خلال الجدول ان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي يختلف ما بين السوق الرسمية والموازية، حيث كان 1 فرنك فرنسي= 1دج في السوق الرسمي =1.1 دج في السوق الموازي سنة 1974، وزاد الفارق شساعة بين السعرين سنة 1980 حيث 1 فرنك فرنسي= 0.62 دج في السوق الرسمي = 2.5 دج في السوق الموازي للعملة، الشيء الذي يدفع الافراد الى التعامل مع هذه الاسواق.

المطلب الثاني: الانتقال الى اقتصاد السوق والاقتصاد الموازي في مجال الانتاج

تميزت هذه المرحلة منذ سنة 1986 بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 89-91-94 والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994. و تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية وتراجع القطاع العام وسعي الافراد الى البحث عن وظيفة ثانية بسبب انخفاض الأجور.

تميزت الفترة ما بعد 1998 بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، و رغم ذلك إلا أن النشاط الموازي شهد ارتفاعا ملحوظا بالرغم من السياسات الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار مكافحة النشاطات الموازية وتحفيز الافراد على دخول دائرة العمل الرسمي.

1.اثر برنامج التعديل الهيكلي على انتشار الاقتصاد الموازي

تطبيق برنامج التعديل الهيكلي PAS ادى الى آثار وخيمة على المستويات المعيشية للسكان وسوق العمل خاصة في ما يخص حل المؤسسات وتسريح العمال، اعادة تقييم العملة الوطنية، رفع الدعم عن اغلب المنتوجات الاستهلاكية و تخفيض الانفاق العام.

ان سياسة التحرير الاقتصادي عززت تطور القطاع الخاص الذي اصبح يمارس المضاربة خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية او ما يسمى "الانفتاح غير المراقب" لهذا القطاع الاستراتيجي لصالح المتعاملين الخواص[1].

كان لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي انعكاسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كارتفاع معدلات البطالة، انخفاض الأجور الحقيقية وظاهرة الفقر، وظهرت سلوكات جديدة للعائلات الجزائرية كعمل النساء بالبيوت و تشغيل الأطفال القصر وغيرها من الظواهر التي زادت من تفشي الانشطة الموازية.

[1] Youghourta BELLACHE,Op .cit,p65

جدول رقم(10): توزيع الدخل حسب الاجراء والأحرار

الوحدة: مليار دج

السنة	الاجراء	الاحرار
1990	172,6	125,5
1992	312,2	237,7
1994	429,7	341,8
1996	664,7	619,4
1997	720,7	635,9
1998	820,7	723,3
1999	881,1	792,7
2000	866,1	825,4
2001	956,6	938,2

المصدر: سعدية قصاب،مرجع سابق، ص 120، نقلا عن تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نلاحظ من خلال الجدول انتقال شكل التشغيل من التأجير إلى المشتغلين في المهن الحرة والتجارة ، فرغم الزيادة المتناقصة التي شهدها قطاع الأحرار إلا أنها أكبر من الزيادة المسجلة في الكتلة الأجرية، وهو التحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة.

جدول رقم(11): تطور عدد الإضرابات المسجلة خلال الفترة 1990 – 2001

	عدد الاضرابات	**عدد العمال المضربين**
1990	2023	–
1991	1034	–
1992	493	–
1993	537	120348
1994	410	130222
1995	432	132773
1996	441	127364
1997	292	77554
1998	195	53421
1999	137	33989
2000	187	66152
2001	30	672

المصدر:التقرير السنوي لوزارة العمل والحماية الاجتماعية لسنة 2001

من خلال تحليل الأرقام الإحصائية المدونة في الجدول أعلاه نلاحظ ممارسة الحق النقابي من العمال في المرحلة الانتقالية فتطور عدد الإضرابات كان متناقصا خلال هذه المرحلة حيث كان عددها سنة 1990 إلى 2023 إضراب ثم تناقص إلى 187 إضراب سنة 2000 ،ويرجع تفسير هذا الى المرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائروالتي كان لها الاثر الكبير على وضعية العمال وتسلمهم اجورهم في مواعيدها.

1.1.البطالة

عرفت بداية التسعينات تسريح عدد كبير من العمال ارتفاعا لمخزون البطالة في الجزائر نتيجة غلق العديد من المؤسسات او التقليص من عدد عمالها، فنجد حوالي 1224 مؤسسة وطنية انحلت ضمن هذا البرنامج مما أدى إلى تسريح 635018 من العمال[1]، بالإضافة إلى التخلي عن الدور الاجتماعي الذي كانت تمارسه العديد من المؤسسات العمومية والمتمثل أساسا في الاحتفاظ بنسبة كبيرة من العمال يعملون في بطالة مقنعة ، فالنمط التسييري للمؤسسات في هذه المرحلة تبنيه هو الرجوع إلى حقيقة السوق بهدف ترشيد التكاليف.

جدول رقم(12):عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين للفترة 1994-2000

	عدد المؤسسات المنحلة	عدد العمال المسرحين
1994	20	20908
1995	300	236300
1996	162	100498
1997	503	162175
1998	239	115137
1999- 2000	225	-
المجموع	1224	635018

المصدر: سعدية قصاب، مرجع سابق، ص125 .

نلاحظ من خلال الجدول ان الفترة 1994-2000 عرفت حل 1224 مؤسسة وتسريح 635018 عامل الامر الذي ادى الى اختلال سوق العمل في الجزائر لتلك الفترة.

[1] سعدية قصاب، مرجع سابق ،ص 124.

وصلت مستويات البطالة في التسعينات مستويات عالية قاربت المعدلات غداة الاستقلال،حيث بلغت نسبة البطالة 30.7% سنة 1996، ثم بدات بالتناقص التدريجي حتى وصلت حدود10% سنة 2010.

2.1.انخفاض الأجور الحقيقية وظاهرة الفقر

عرفت ظاهرة الفقر تطورا ملحوظا في العشرية 1988-1998 حيث سجلت الاحصائيات 14% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر التي حددت ب311 دولار للفرد الواحد[1] ، وهذا بسبب البرنامج الصارم المقترح من طرف المؤسسات المالية الدولية , الذي اعتمد أساسا على التقليص من الانفاق العمومي والضغط على الطلب ، وهو ما أثر على القدرة الشرائية لشريحة عالية من العمال في ظل انعدام الدخل أو تقلصه لدى مختلف شرائح المجتمع، مما انعكس سلبا على المستوى المعيشي لهم، خاصة العمال الذين أحيلو إلى التقاعد المسبق، أو الذين مسّهم إجراء التسريح أو غلق مؤسساتهم أو نهاية عقود تشغيلهم وما نتج عنها من فقر وحرمان ، وحسب احدى الدراسات التي قام بها الديوان الوطني للاحصائيات سنة 1996 فان 17% من العائلات الجزائرية ليس لها ولا فرد يشتغل أي عديمة الدخل، وهي الأسباب التي تركت العائلات تبحث عن العمل مهما كان القطاع المشغل رسميا او موازيا، وظهرت سلوكات جديدة للعائلات الجزائرية نذكر منها

- **عمل النساء بالبيوت:** اصبحت المراة الجزائرية تمارس أنشطة موازية خاصة المتعلقة بتربية المواشي، النسيج والخياطة ، الصناعات ...الخ
- **تشغيل الأطفال القصر:** من المحركات الرئيسية للتشغيل الموازي عمل الأطفال القصر، فبعد ان كانت هذه السلوكات مقتصرة على مواسم معينة كشهر رمضان مثلا، أصبحت دائمة الممارسة وخلال كل أشهر السنة، وأصبحت شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري تعتمد على هذه الطريقة في تحصيل الدخل للعائلة تسوية ميزانية آخر الشهر رغم التحسن الذي شهدته الأجور الأسمية وزيادة الاجر الوطني الادنى المضمون .

[1] سعدية قصاب،مرجع سابق، ص 133.

جدول رقم (13): تطور الاجر الوطني القاعدي المضمون SNMG خلال الفترة 1990-2012

السنة	الاجر القاعدي المضمون (دج)
01 جانفي1990	1000
01 جانفي 1991	1800
01 جويلية 1991	2000
01 افريل 1992	2500
01 جانفي 1994	4000
01 ماي 1997	4800
01 جانفي 1998	5400
01 سبتمبر 1998	6000
01 جانفي 2001	8000
01 جانفي 2004	10000
01 جانفي 2007	12000
01 جانفي 2010	15000
01 جانفي 2012	18000

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **الشغل الإضافي لدى الفئات الضعيفة الدخل:** تشمل هذه الفئة عمال ينتمون إلى قطاعات إقتصادية عديدة خاصة التابعة لقطاع الوظيف العمومي الذين يشتكون ضعف مرتباتهم، فنجد موظفي قطاع التربية والتعليم، عمال الإدارة، موظفين شبه طبيين...الخ.

2. العوامل المفسرة لانتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر في مجال الانتاج

1.2. العوائق الادارية و عدم ملائمة مناخ الاستثمار

تعاني الجزائر من تنامي ظاهرة البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية وما ترتب عنه من نفور الاعوان الاقتصاديين والمستثمرين من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية، خصوصا إذا علمنا بأن التخلص من العراقيل البيروقراطية يكون في غالب الأحيان عن طريق دفع الرشاوي. و رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لكنها لم تسمح لها بعد من تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وهذا ما أشارت إليه الدراسة التي نشرها البنك الدولي سنة 2011 حول ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، التي صنفت الجزائر فيما يتعلق بشروط البدء في النشاط

التجاري في الرتبة 150 من مجموع 183 دولة والترتيب 15 من مجموع 20 دولة عربية معنية بالدراسة، حيث قدر عدد الإجراءات اللازمة ب 14 إجراء، تستغرق 24يوما لإتمامها[1].

كما رتب تقرير البنك الدولي الجزائر في المراتب الأخيرة على مؤشر سهولة التجارة عبر الحدود[2]، حيث احتلت المرتبة 124 من مجموع 183 ، بينما صنفت تونس والمغرب بالمرتبتين 30 و 80 على التوالي، وهذا ما يدل على أن إجراءات التجارة الخارجية بالجزائر أكثر تعقيدا مقارنة بدول الجوار،الأمر الذي شجع أيضا على تنامي الحركات غير المشروعة للبضائع عبر الحدود.

جدول رقم(14): العوائق الرئيسية امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2003

نوع العائق	%
صعوبة الحصول وارتفاع تكلفة القروض	28.8
المنافسة الغير شرعية للنشاطات الموازية	28.2
مشكل العقار	12.9
ارتفاع التكليف الضريبي	12.1
عدم استقرار السياسات الاقتصادية	7.1
الفساد	6.3

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي: http://data.albankaldawli.org/indicator ، تاريخ الاطلاع:23-09-2013.

نلاحظ من خلال الجدول ان اكثر العراقيل التي كانت تتلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال تلك الفترة هي صعوبة الحصول وارتفاع تكلفة القروض بالإضافة الى المنافسة الغير شرعية للنشاطات الموازية التي اصبحت تمثل عائقا امام المؤسسات التي تنشط ضمن الاقتصاد الرسمي.

[1] بوطالب براهيمي،ص 61.
[2] تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، 2011 .

جدول رقم(15): مؤشر التأسيس القانوني للاعمال في الجزائر، تونس، المغرب (2003-2004-2006)

		عدد الاجراءات			المدة الزمنية(يوم)			تكلفة الانجاز كنسبة من الدخل الفردي		
البلد	الترتيب العالمي 2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008	2003	2004	2008
الجزائر	125	18	14	14	29	26	24	31.9	27.3	13.2
تونس	88	10	09	10	46	14	11	16.4	11	8.3
المغرب	129	11	05	06	36	11	12	19.1	12.3	11.5

المصدر: كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر،اطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010-2011، ص 88.

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة، حيث احتلت الرتبة 125 سنة 2008، في المقابل احتلت المغرب الرتبة 129 وتونس الرتبة 88، ويعود سبب الترتيب المتاخر للجزائر الى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع والى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

2.2. ارتفاع مستويات الضرائب والحقوق الجمركية

ارتفاع حجم الحقوق الجمركية أدى إلى التهرب من دفعها، إذ بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج الوطني أو السلع الكمالية، وجهت نحو السلع واسعة الاستهلاك[1] .

اما في ما يخص الضرائب ، فان المكلف يشتكي دائما من تعقد النظام الجبائي الجزائري، والتغييرات المستمرة و المختلفة في قوانين الجباية اضافة الى ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاته ، كم ان ضعف العدالة الضريبية تؤدي الى اتساع وتيرة التهرب و الغش الجبائيين[2].

[1] بوطالب براهيمي،مرجع سابق،ص 62.
[2] محمد شريف،مرجع سابق، ص158.

جدول رقم (16) : حجم التهرب الضريبي

في الجزائر2007-2010

الوحدة:دج

السنة	2007	2008	2009	2010
الضريبة الإجمالية	122334297	110699214	98482326	16093786
الضريبة المستحقة	79517293,05	6649528,4	73861744,5	88515824,6
التهرب الضريبي	42817003,95	44279685,6	24620581,5	72422038,3

المصدر: معطيات وزارة المالية.

3.2. الفساد

عرفت الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية يومنا الحالي ممارسات فاسدة وفضائح فساد اقتصادي من العيار الثقيل أبرزها فضيحة "خليفة بنك" و فضيحة شركة "سوناطراك" أدت بالجزائر إلى احتلال مراتب غير مشرفة ضمن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهو ما انعكس سلبا على سير الاقتصاد الجزائري وزاد من تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي[1]. ويعتبر اعتماد الجزائر على مداخيل المحروقات بصفة اساسية يجعل من الدولة تتدخل في جميع الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يفتح للموظفين الكبار الفرص لاستقبال الرشاوى و اختلاس الأموال[2].

4.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استفاد القطاع الخاص من التحولات حيث سلمت حركية الاقتصاد لهذا الأخير، حيث نجد نسبة مساهمة هذا الأخير لا تتعدى 33 %سنة 1985 من إجمالي الثروة ، لكن بعدما شهد النظام اصلاحات اقتصادية وقانونية جذرية تمكن من رفع النسبة إلى 47 %سنة 2001 ، أما بالنسبة لمعدل نفس القطاع لكن خارج المحروقات قد شهد ديناميكية ملموسة تظهر في القيمة المضافة التي يساهم بها القطاع الخاص في خلق الثروة الوطنية حيث سجلت الأرقام سنة 1985 ما يعادل 47.3 % ثم ارتفعت النسبة الى 77.2 % سنة 2001[3].

[1] فاطمة الزهراء مجيدي ، مرجع سابق،ص26

[2] عبد الوهاب سيواني ، التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له-حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير مشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2006-2007،ص52.

[3] سعدية قصاب،مرجع سابق، ص156.

اعتمد الديوان الوطني للإحصائيات ONS في تحليله لظاهرة الاقتصاد الموازي على نوع المؤسسة الاقتصادية الخاصة، ونتيجة الملاحظة هي عدم إمتثال المؤسسات المصغرة (اقل من 10 عمال) لقواعد المحاسبة بمختلف أنواعها، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تمارس خرق القانون وخاصة التهرب الضريبي . ونتيجة الدراسة والبحث تمثلت في أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للاقتصاد الموازي بمختلف أشكاله مهما كان حجم المؤسسة الاقتصادية .

جدول رقم(17): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال لسنة2002

	المؤسسات		العمال	
	عدد المؤسسات	%	عدد العمال	%
1-9 عمال(مصغرة)	177733	94.05	340646	46
10-49عمال(صغيرة)	9429	4.99	179585	24
50-250 عامل(متوسطة)	1402	0.7	210851	29
المجموع	188893	100	731082	100

Source: Youghourta BELLACHE,Op Cit, p61 .

نلاحظ من الجدول ان المؤسسات المصغرة اخذت الحصة الاكبر من اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (94.05%) وتشغل النسبة الاكبر من العمال(46%) وهذا ما يوضح مدى تاثيرها على الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم (18): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001 – 2012

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2012
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	179893	188893	207949	225449	245842	269806	299346	711832

من اعداد الطالبة استنادا الى نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وزارة التنمية الصناعية وتنمية الاستثمار، العدد22، 2012، ص 43.

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر ، حيث انتقل من 179893 سنة 2001 الى 711832 سنة 2012 و هو الان يشغل اكثر من1848117 عامل، وذلك بفضل التحفيزات التي قامت بها السلطات الجزائرية في هذا المجال بعد عملية الخوصصة.

5.2.عوامل اخرى

- **الازمة الامنية:** تدهور الوضع الامني وتفشي ظاهرة الارهاب في الجزائر خلال فترة التسعينات زاد من عدد اخارجين عن القانون، سواء بممارسة انشطة اقتصادية مشروعة لكن خارج الدائرة الرسمية او بممارسة انشطة اجرامية، خاصة مع هروب سكان الريف الى المدن بحثا عن الامن ومن ثم العمل[1].
- **ازمة النظام التعليمي وسياسة التكوين**

o إرتفع معدل التسرب من المنظومة التربوية بشكل كبير، الامر الذي جعل المتسربين والمطرودين يتوجهون إلى سوق العمل الرسمية أو الموازية ، فنجم عن ذلك إرتفاع معدل النشاط عند الأطفال الذي تقل أعمارهم عن 16 سنة و التي تشكل أحد مدخلات السوق الموازية[2].

o غياب التنسيق بين المنظومة التربوية وجهاز التكوين المهني، فلم يتمكن هذا الأخير من امتصاص التلاميذ المتسربين من المدرسة ، لذا يصبح عرضة للبحث عن العمل في السوق الموازي ويشكلون مادة يتم استغلالهم ابشع استغلال.

o عدم توافق متطلبات المؤسسات الإقتصادية والتكوين المتحصل عليه من مختلف الجامعات بسبب إنعدام التكامل بين المؤسسة الإقتصادية و المؤسسة الجامعية، مما يؤدي إلى صعوبة إدماج الطالب الجامعي المتخرج في الجهاز الإنتاجي، وهو ما يخلف الإصطدام بين التكوين والتشغيل. وبالتالي التوجه الى الانشطة الموازية.

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد الموازي وتقدير حجمه

تعرف الانشطة الموازية انتشارا كبيرا في الجزائر مما يخلف آثارا اقتصادية واجتماعية، هذا الانتشار وجد أرضية لاحتضان هذه الممارسات المخالفة للقانون تتمثل في القطاعات الاقتصادية المهيكلة اهمها:

[1] Youghourta BELLACHE,Op.cit,p60

[2] محمد كنفوش، مرجع سابق، ص79.

قطاع البناء والأشغال العمومية: من بين القطاعات المغذية للاقتصاد الموازي خاصة بعد إعادة هيكلته في فترة الإصلاحات، فحل مؤسساته العمومية أعطى الفرصة للقطاع الخاص بفتح مؤسسات مصغرة تشغل فئة البطالين و تستعمل مواد البناء في البناءات الذاتية غير المرخصة وبأسعار موازية، عن طريق عدم تطبيق المعايير اللازمة في عملية البناء للحصول على فوارق الأسعار[1].

قطاع التجارة: هو القطاع الأكثر عرضة لهذه الممارسات خاصة في دائرة التسويق للاستفادة من فوارق الأسعار، ومازال هذا القطاع يعاني من المشكل وقد لقي انتشارا لمثل هذه السلوكات فأصبح القطاع التجاري المهيكل يخشى من منافسة القطاع التجاري الموازي له ، بحيث يعيش مضايقات كثيرة اشتدّت في المرحلة الأخيرة من الإصلاح[2].

ولعل من أهم أسباب انتشار التجارة الموازية هي ارتفاع معدل البطالة و تحرير التجارة الخارجية أدت إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة في الأسواق الجزائرية.

كما تشمل التجارة ايضا الانشطة التجارية الاجرامية كالاتجار في البشر وتجارة المخدرات...الخ

قطاع المنتجات الغذائية: ينتعش نشاط النتجات الغذائية في بعض المواسم سواء كانت دينية أو موسمية او مناسبات اجتماعية كالأعراس.

قطاع النسيج وصناعة الأثاث: عادة ما تختص في صناعة النسيج النساء الماكثات في البيوت أو العمال في ورشات غير مصرح بها، اما في ما يخص صناعة الاثاث فنجد ورشات كثيرة فتحت أبوابها لممارسة هذا النشاط في الخفاء.

1.آثار الاقتصاد الموازي في الجزائر

1.1. الآثار الايجابية

يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل،وكذا الى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانتشار الفقر والبطالة.

فيما يخص الفقر فقد احصت الجزائر سنة 2008 حوالي 177 بلدية فقيرة تضم 1569637 شخص يقل دخله عن 5 آلاف دينار شهريا، منها 46 بلدية تعاني الفقر الشديد بالإضافة إلى كونها محرومة

[1] Belaid ABRIKA , caracteristiques de l'économie informelle dans le secteur du batiment cas de la wilaya de tizi Ouzou,revue Economie et managment, N01 , 2001,p02.

[2] علي بودلال،انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري،مرجع سابق،ص149.

من خدمات الصحة، التربية، الماء، قنوات الصرف، والغاز، إلى جانب انتشار البطالة والأمية والسكن غير اللائق[1]. وقد وصلت نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم في الجزائر إلى حدود 18% خلال الفترة 1990-2004، في حين أن نسبة الفقر قدرت بحوالي 22% خلال نفس الفترة[2] ، وهي نسبة مرتفعة مما يدل على تدهور المعيشة ، الشيء الذي يدفع الفقراء الى اللجوء لإتباع أساليب غير مشروعة لكسب الرزق من خلال الانشطة الموازية كتجارة المخدرات والبيع على الارصفة.

كما عرفت الجزائر ازمة بطالة خانقة في التسعينات ، حيث فاق معدل البطالة 30% سنة 1996 ، مما جعل الانشطة الموازية ملاذا للبطالين لكسب قوتهم.

2.1. الآثار السلبية

تتجلى أهم هذه الآثار في مايلي[3]:

- خسارة خزينة الدولة لقسم هام من الموارد جراء التهرب الضريبي للمتدخلين في الاسواق الموازية وبالتالي حجم النفقات الاجتماعية ، و كشف وزير التجارة مصطفى بن بادة خلال منتدى "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر...سبل الانتقال نحو الرسمية" المنعقد في 12 مارس 2012 أن حوالي 60 % من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية ، وان البيع دون فواتير (التجارة) كلف الدولة خسارة 155 مليار دينار خلال الثلاث سنوات الاخيرة، أي حوالي 1,2 مليار دولار بالنسبة لقطاع التجارة وحده.
- تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات وشبكات الاجرام والارهاب؛
- عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية كمعدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوى العاملة...إلخ، تؤدي الى الاستنتاجات غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع؛
- زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، تبييض الأموال وتهريبها؛
- النشاطات الموازية تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى الاستثمار الاجنبي في الجزائر؛
- التهرب الجبائي يفسد مبدأ المساواة ويؤدي الى الاضرار بذوي الدخول القارة (الضرائب من المصدر) ؛

[1] ملاك قارة، مرجع سابق، ص146.
[2] سعاد مهماني، مرجع سابق،ص73.
[3] ملاك قارة، مرجع سابق، ص 165.

- يؤثر الاقتصاد الموازي على القطاع الإنتاجي بشكل كبير، نظرا للمنافسة غير الشريفة مع الاقتصاد الرسمي (الفارق في الاسعار) ؛
- يؤثر الاقتصاد الموازي سلبا على التنمية المستدامة، لانه يؤدي الى استنزاف الثروات الطبيعية كالصيد غير المشروع ، قطع الأشجار وتوجيه الخشب إلى المصانع غير مرخصة ، بالإضافة إلى أن المشاريع الصغيرة لا تحتوي في الغالب على أماكن لتجميع النفايات وقدرات معالجتها[1].

2.حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بمراحل كان لها الاثر الكبير على تحديد حجم ونوع الاقتصاد الموازي في بلادنا، الا انه من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم الانشطة الموازية نظرا لطبيعتها و طريقة ممارستها الغير مستقرة، إلا إن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقديرٍ لحجم الاقتصاد الموازي.

جدول رقم (19): تقدير نسبة الاقتصاد الموازي بالنسبة للناتج الوطني الخام1988-2006

	1988	1990	1998	2000	2003	2006
نسبة الاقتصاد الموازي من PNB [2]	19.5	25.4	32.95	34.1	42	34.2

المصدر: علي بودلال، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري ، مرجع سابق، ص 12.

يلاحظ من الجدول أن الاقتصاد الموازي في الجزائر في تنامي مستمر خاصة مع انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق ، إذ انتقل من 19.5% من PNB سنة 1988 إلى 25.4% سنة 1990 ، ثم إلى 32.95 % سنة 1998 ، ليبلغ ذروته 42 %سنة 2003 ، ثم يتراجع قليلا الى 34.2%سنة 2006 .

[1] محمد كنفوش، مرجع سابق، ص 40.
[2] PNB: الناتج الوطني الخام هو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواءً كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها و ذلك خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة

جدول رقم(20): تقدير نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام 1970 -2010

السنوات	نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام PIB[1]
1970	28
1980	27
1985	21
1990	24
1995	25
2000	23
2004	24
2005	23
2010	24

المصدر: علي بودلال، مرجع سابق، ص311.

نلاحظ من الجدول ان الدخل الموازي يمثل نسبة هامة من الناتج الداخلي الخام للجزائر، فقد تراوح بين 21% سنة 1985 كحد ادنى الى حدود 28 %سنة 1970 ، وقدر سنة 2010 بنسبة 24%.و تختلف هذه النسب من فترة الى اخرى حسب المرحلة و الوضعية التي يكون عليها الاقتصاد الوطني .

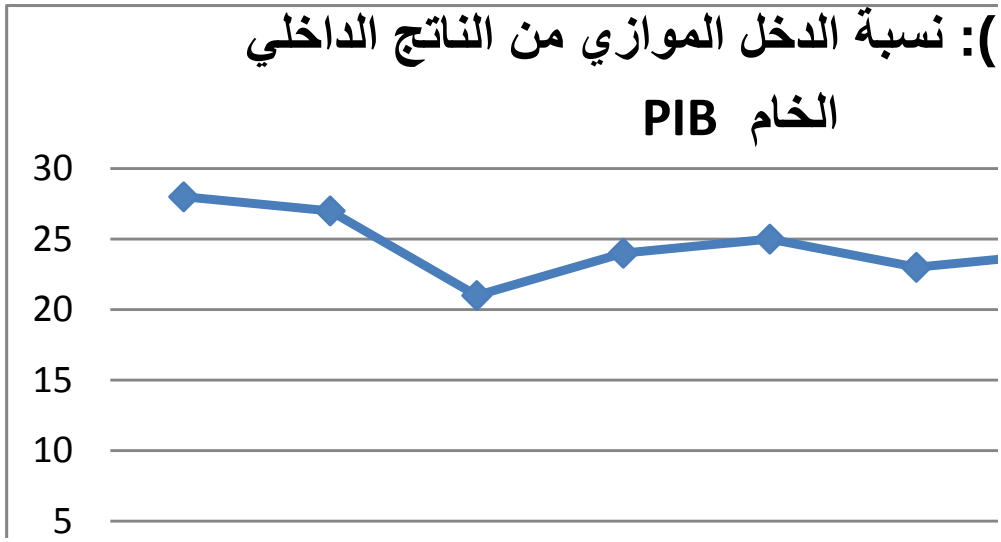

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

[1] PIB: الناتج الداخلي الخام هو **القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.**

شكل رقم(04): تقدير نسبة العمالة الموازية من العمالة الكلية 1990-2005

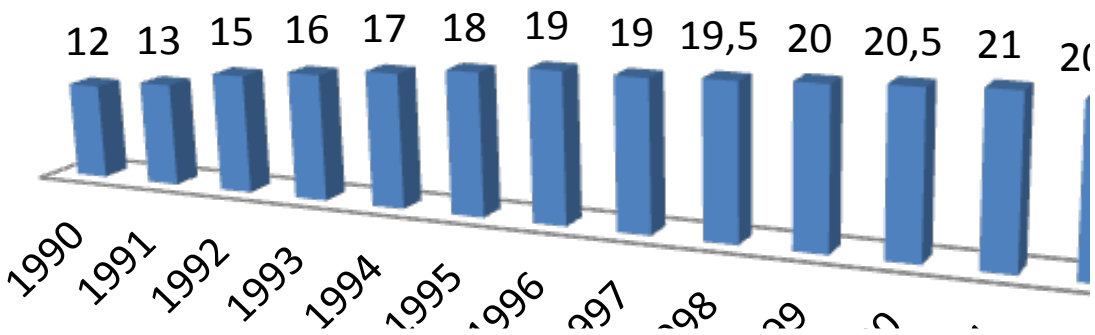

المصدر: رحمة بلهادف، مرجع سابق، ص94.

نلاحظ من الشكل البياني ان نسبة العمالة الموازية قد ارتفعت منذ التسعينات ، فقد سجلت نسبتها سنة 1990 حوالي 12% من العمالة الكلية، ليبلغ حجمها سنة 2005 اكثر من 26% و ذلك بسبب مرحلة انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق وانعكاساتها السلبية على سوق العمل،كما نلاحظ ان حجم العمالة الموازية في تزايد معتبر منذ سنة 2002 ، وذلك رغم عودة التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري وبرامج الانعاش ودعم النمو التي سطرتها السلطات الجزائرية وهذا بسبب اجتماع العديد من العوامل من اهمها النشاط الموازي للمؤسسات الخاصة(خاصة المصغرة) في مجال الانتاج قصد تخفيض التكاليف.

جدول رقم(21): نسبة التشغيل الموازي الى التشغيل الرسمي الغير فلاحي 1975-2007

	1979-1975	1989-1985	1999-1995	2007-2000
نسبة التشغيل الموازي الى التشغيل الرسمي الغير فلاحي	21.8	25.6	42.7	41.3

رحمة بلهادف ،مرجع سابق، ص95.

من خلال هذا الجدول نجد ان نسبة التشغيل الموازي الى التشغيل الرسمي الغير فلاحي في الجزائر نسبة لا يستهان بها ، حيث بلغت ما بين 1975-1979 نسبة 21.8% وانتقلت الى 25.6% بين 1985-1989 لتصل الى 42.7% ما بين 1995-1999 وهي اعلى نسبة حتى سنة 2007، وهذا بسبب مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق و ما صاحبتها من نتائج زادت من نسبة التشغيل الموازي في الجزائر، لتنخفض الى41.3 % بين 2000-2007 وتبقى هذه النسبة هي الاخرى مرتفعة جدا.

المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي في الجزائر

تحيط بالاقتصاد الموازي في الجزائر عدة ظواهر سلبية تشكل عاملا فعالا في تناميه وتغذيته اهمها:

المطلب الاول: الفساد

عانت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال من انتشار لمختلف مظاهر الفساد الاقتصادي، ويعود سبب ذلك إلى تأثير العديد من العوامل المختلفة اهمها[1]:

- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة الرشاوي والاختلاسات؛
- الخصخصة الفوضوية التي فتحت المجال للاتجار بالمؤسسات و الاملاك العمومية؛
- الفقر والبطالة وانخفاض مستويات الأجور الحكومية؛
- ضعف المسائلة القانونية؛
- تعقد الاجراءات الادارية والتنظيمية،
- ضعف الوازع الديني والاخلاقي.

جدول رقم (22): ترتيب الجزائر في سلم مؤشر الفساد الاقتصادي وفق مؤشر مدركات الفساد(CPI) [2] لمنظمة الشفافية الدولية ما بين 2003 إلى 2012

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقطة	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الموقع:

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi تاريخ الاطلاع: 2013/10/21.

يلاحظ من الجدول السابق ان الجزائر احتلت مراتب متاخرة وفق مؤشر مدركات الفساد كما ان وضعية الفساد في تزداد حدة من سنة الى اخرى، فنجد ترتيبها انخفض ب 7 نقاط من سنة 2010 إلى سنة 2011 و ذلك بعدما تحسنت مقارنة بسنة 2009، ما يدل على أن البلاد تعرف انتشار للفساد فيها.

[1] فاطمة الزهراء مجيدي،مرجع سابق، ص ص 29-30.

[2] CPI: مؤشر إدراك الفساد هو مؤشر يقيس حالة إدراك الفساد في اغلب دول العالم ، يقع بين الصفر كحد أدنى وعشرة درجات كحد أعلى ، وكلما كانت الدولة أكثر شفافية ومنعا للفساد كلما اقتربت من العشر درجات والعكس صحيح ، كما يعكس المؤشر درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و محاربة الفساد.

جدول رقم (23): الإحصائيات الخاصة بعدد قضايا الفساد في الجزائر 2006-2010

السنوات	عدد الجرائم التي تم البت فيها من طرف المحاكم	عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإدانة
2006	1378	930
2007	1050	1789
2008	787	1694
2010	948	1352

المصدر :فاطمة الزهراء مجيدي،مرجع سابق،ص31.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم جرائم الفساد في تناقص منذ 2006 إلى غاية 2010 ، بالمقابل فان عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإدانة بلغ ذروته في 2007، وعليه يمكن القول بأن الفساد الاقتصادي في الجزائر يأخذ منحنى أخطر و هو السير نحو التعدد و اشتراك أكثر من شخص في القيام بالأفعال الفاسدة.

المطلب الثاني: تقليد العلامات التجارية والتهرب الضريبي

1. تقليد العلامات التجارية

يعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر إلى الانفتاح نحو الخارج وتحرير التجارة الخارجية ، حيث أصبح تقليد العلامات التجارية يمس جزء كبير من مختلف المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر، وحتى الأدوية. وقد صنفت الجزائر حسب التقرير السنوي الأمريكي الخاص بالتجارة الدولية لسنة 2009 في المرتبة الثالثة في القائمة الحمراء التي تضم 11 دولة التي تقل جهودهم وقدراتهم في محاربة التقليد[1].

ويمكن حصر العوامل المشجعة لتنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر في ما يلي[2]:

- عدم الدراية بالقوانين المتعلقة بحماية الملكية الصناعية وحقوق المستهلك؛
- نقص مشاركة المصالح المختصة في مكافحة الغش في توعية المستهلك؛
- نقص تأهيل الأعوان المختصين في قمع ومكافحة الغش؛
- نقص وسائل المراقبة ؛
- غياب التنسيق بين مختلف المصالح(الشرطة، الجمارك، الجهاز القضائي،..الخ) فيما يخص مكافحة تقليد العلامات التجارية.

[1] ملاك قارة،مرجع سابق،ص136.
[2] نفس المرجع، ص137.

- غياب الخبرة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الجدد، وجهلهم بمعايير الجودة والسلامة؛
- انتشار التقليد والتزييف وسط المنتجين المحليين الخواص الذين ينشطون في الاقتصاد الموازي.

شكل رقم(05): عدد الوحدات المغشوشة المحجوز عليها عبر الموانيء من قبل الجمارك الجزائرية 2007-2012

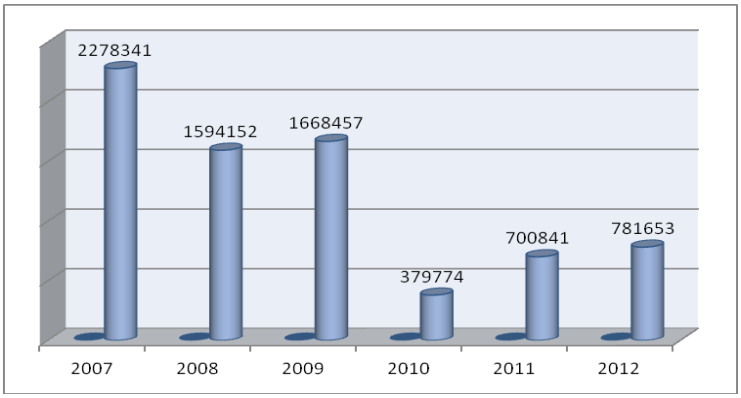

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

نلاحظ من خلال الشكل ان عدد وحدات السلع المغشوشة القادمة من الخارج والمحجوز عليها من طرف الجمارك الجزائرية عرف تناقصا كبيرا، حيث قدر العدد سنة 2007 ب2278341 وحدة محجوز عليها، ووصلت سنة 2010 الى 379774 وحدة، ثم اتجه العدد نحو الارتفاع ووصل الى 781653 وحدة محجوزة. و حسب المديرية العامة للجمارك فان المصادر الرئيسية للسلع المقلدة سنة 2012 كانت الصين وتركيا، وتسعى السلطات دائما من اجل منع دخول هذه السلع التي تشكل خطرا على المستهلك.

2.التهرب الضريبي

عرف التهرب الضريبي في الجزائر تناميا كبيرا خلال السنوات الاخيرة ، وهذا ما يحرم الخزينة العامة للدولة من موارد هامة و يضيع جزءا هاما من الموارد المالية وبالتالي عجز الدولة عن أداء واجباتها اتجاه المواطنين. ويرجع التهرب الضريبي في الجزائر لعدة أسباب نذكر أهمها[1]:

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري؛
- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب ، الجمارك والغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة؛
- التعاملات التجارية في الجزائر يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير ؛

[1] رحمة بلهادف،مرجع سابق، ص 137.

- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب و الجمارك ؛
- انفتاح الجزائر نحو العالم وتحرير التجارة الخارجية مما يدفع بالمستوردين للجوء إلى استخدام كافة الطرق من أجل استيراد أكبر كمية من السلع، وبالتالي الحصول على الربح السريع.
- ارتفاع حجم الضرائب، وشعور المكلف بالضريبة بعدم إنفاق الحصيلة الضريبية في المنافع العامة أو عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات أو المنافع العامة.

جدول رقم (24) : حجم التهرب الضريبي خلال الفترة 2007-2010

الوحدة دج

السنة	2007	2008	2009	2010
الضريبة الإجمالية	122334297	110699214	98482326	16093786
الضريبة المستحقة	79517293,05	6649528,4	73861744,5	88515824,65
التهرب الضريبي	42817003,95	44279685,6	24620581,5	72422038,35
نسبة التهرب الى الضريبةالاجمالية	%35	%40	%25	%45

المصدر: رحمة بلهادف ، مرجع سابق، ص .138

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التهرب الضريبي خلال الفترة 2007-2010 بلغ في المتوسط 36% ،وهي نسبة مرتفعة جدا ولها تأثير على الاقتصاد الوطني ، وهذا ما يوضح مدى انتشار الانشطة الموازية والتي تسعى الى تحقيق الارباح والافلات من تسديد المستحقات الضريبية.

المطلب الثالث: تبييض الاموال

عرفنا في الفصل الاول ان هناك علاقة وثيقة جداً بين عمليات غسيل الأموال و الاقتصاد الموازي، ولا يمكن الكلام عن أي منهما بمعزل عن الآخر لأن عمليات غسيل الأموال تعد بمثابة الجسر الذي تعبر عليه الأموال القذرة التي تولدت من الانشطة الموازية لتصل إلى الاقتصاد الرسمي[1].

و قدرت بعض المصادر تحويلات الأموال التي تتم إلى خارج البنوك الجزائرية في إطار عملية غسيل الأموال بحوالي سبعة مليار دينار جزائري، و هو رقم لا يدل حقيقة عن حجم التحويلات الحقيقية، كما تعد هذه الظاهرة خطيرة لارتباطها بعمليات إجرامية خطيرة منها تجارة

[1] علي حبيش، أثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2006،ص 76.

المخدرات، عمليات التهريب، الاختلاسات التي يقوم بها كبار المسئولين في الإدارات الكبيرة، و الأخطر من ذلك ارتباطها بتمويل النشاطات الإرهابية[1].

جدول رقم (25): عدد قضايا تبييض الأموال خلال السنوات الممتدة من 2007 إلى 2009

السنة	عدد القضايا
2007	4
2008	11
2009	9

المصدر: فاطمة الزهراء مجيدي، مرجع سابق، ص 37.

يوضح الحدول اعلاه عدد قضايا تبييض الاموال الصادر فيها أحكام قضائية ، دون ذكر عدد التحقيقات و الدعاوى في تبييض الأموال، ونلاحظ ارتفاع العدد من 4 قضايا سنة 2007 الى 11 قضية سنة 2008 ثم 9 قضايا سنة 2009.

1. مصادر الأموال القذرة في الجزائر

1.1. تجارة المخدرات

عرف تهريب وتجارة المخدرات مستويات مرتفعة مع بداية التسعينات بسبب عدم استقرار الوضع الأمني الذي ترتب عنه تراجع دور أجهزة الدولة المكلفة بمكافحة الظاهرة، بالإضافة اشتراك مع الجماعات الإرهابية مقابل الحصول على الأسلحة و المال.

جدول رقم (26) : بعض المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة خلال الفترة 2007 - 2009

	2007	2008	2009
القنب الهندي	8371,828كغ	4443,835كغ	5274,524كغ
الهيروين	381,79غرام	109,57غرام	682,99غرام
الكوكايين	20.677كغ	509.7غرام	984,91غرام
قرص مهلوس	104491	837189	42438

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الموقع:

http://www. www.dgsn.dz ، تاريخ الاطلاع: 2013/07/21.

[1] Financial Action Task Force, Money Laundering and Terrorist Financing Typologies ,France ,2004-2005, 10 June , p03.

من خلال الجدول اعلاه، يتضح ان كمية القنب الهندي المحجوزة انخفضت من 8371.828 في سنة 2007 الى 5274.524كغ سنة 2009 ، اما المحجوزات من الكوكايين والهيروين والاقراص المهلوسة فقد ارتفعت بصورة كبيرة تدعو للقلق، وهذا ما يبين ان الجزائر بعد ان كانت منطقة عبور اصبحت منطقة استهلاك للمخدرات[1] الاكثر خطورة من القنب الهندي. ويعتبر المغرب المصدر والممون الاول لسوق المخدرات في الجزائر[2].

جدول رقم(27): كمية المخدرات المحجوزة خلال الفترة 2002 -2010

الوحدة كغ

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكمية المحجوزة	7322	8068	12378	9643	10045	16116	38036	74642	23040

المصدر :الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان

يوضح الجدول اعلاه ان الكمية المحجوزة من المخدرات في تزايد مستمر، فقد انتقلت الكمية المحجوزة من 7322 كغ سنة 2002 الى 23040 كغ سنة 2010 اي ما يعادل 32%، و هو ما يؤكد خطورة الوضع الذي وصلت اليه تجارة المخدرات في الجزائر باعتبارها مصدرا رئيسا للاموال القذرة .

2.1. الجريمة المنظمة والإرهاب

تعرف الجريمة المنظمة بأنها ذلك الفعل المنظم والدقيق الذي يسير وفق طرق معينة تقوم بها عصابات محترفة غايتها تحقيق المنفعة الذاتية. أهم أشكال الجريمة المنظمة في الجزائر نجد التزوير، المتاجرة في المواد الكيميائية المحظورة، تجارة الأسلحة وتزييف العملة،...الخ بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر وبالأخص في التسعينات وما خلفته من خسائر اقتصادية و اجتماعية معتبرة[3].

3.1. تزوير العملات

تزييف أو تزوير العملة هو اختلاق عملة مشابهة لعملة أخرى من غير جهة مختصة في ذلك، تحمل نفس القيمة والشك، ويتم تداول العملات المزورة في سوق الصرف الموازي.

تشكل كل من تيزي وزو، وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة نقاطا أساسية لبيع و شراء العملة الصعبة في السوق الموازية، التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني.

[1] عيسى القاسمي، الوضع الحالي لظاهرة المخدرات بالجزائر، ملتقى دولي حول دور البحث العلمي في إعداد السياسات الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 4 ديسمبر 2006 ،ص11.

[2] بوطالب براهيمي،مرجع سابق،ص 149.

[3] ملاك قارة، مرجع سابق، ص140.

يمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي هذا السوق في الجزائر فيمايلي:

- المركزية في الحصول على العملة الصعبة إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط حكرا على البنوك وبمبالغ محددة؛
- تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة ب 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج ، ويحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العام ؛
- تحديد السلطات الجزائرية مبلغ 7500 أورو من أجل تمويل المستوردين لعملياتهم التجارية ، مما يدفعهم الى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

ومن اهم مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر نذكر[1]:

- **المغتربين والمتقاعدين المغتربين:** تعتبر أكبر فئة ممولة للسوق الموازي في الجزائلر، وهذا لعدم تشديد الرقابة من قبل مصالح الجمارك في المطارات الجزائرية على العملة الصعبة التي يحملها المغتربين و الاكتفاء فقط بما يقدمه المسافر من تصريح. كما ان نسبة تحويلات العاملين الجزائريين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ضئيلة جدا في الجزائر إذا ما قورنت بمثيلتها في البلدان العربية الأخرى ، وهذا راجع إلى أن معظم التحويلات يكون في السوق الموازية.
- **العمال الأجانب و السواح:** عادة ما يدفع الراتب للعمال الأجانب بالعملة الصعبة، فيقوم هؤلاء العمال بتحويل جزء منه إلى عائلاتهم في مواطنهم الأصلية، أما الجزء المتبقي ففي غالب الأحيان يتم بيعه في السوق الموازي من أجل الاستفادة أكثر الفرق في الاسعار .اما السواح فيعتمدون نفس طريقة المغتربين.
- **الشبكات الاجرامية:** تساعد بشكل كبير في تمويل سوق الصرف الموازي كالتهريب، التزوير،التجارة بالأسلحة، الارهاب،...الخ.

4.1.الهجرة غير الشرعية

تمارس الشبكات الاجرامية في الجزائر نوعين من الهجرة الموازية التي تكون مصدرا مهما للاموال القذرة

- هجرة الأفارقة نحو الجزائر والقادمين من النيجر والمالي ودول الساحل الإفريقي.
- هجرة الجزائريين إلى أوروبا عبر السواحل أو ما يعرف بالحراقة.

[1] ملاك قارة،مرجع سابق، ص146.

2.أساليب تبييض الأموال في الجزائر

يتم تبييض الاموال القذرة في الجزائر غالبا من خلال الى عدة اساليب اهمها[1]:

1.2. التحويلات البنكية نحو الخارج

يعتبر المجال المصرفي من أكثر القطاعات عرضة لتبييض الأموال في الجزائر وذلك لانه يعاني ضعفا كبيرا من ناحية الرقابة.

2.2. كراء السجل التجاري

نظرا الى الخلل الموجود في القوانين التي تضبط كيفية التعامل بالسجل التجاري في الجزائر، فان ظاهرة كراء السجلات التجارية اصبحت وسيلة لاصحاب الاموال القذرة للهروب من المساءلة القانونية والتملص من دفع الضرائب، ويتم توريط اصحاب الطبقة المتوسطة والفقيرة، المعوقين، العجزة...الخ.

3.2.السوق العقارية

يعد الاستثمار في السوق العقارية من الوسائل التقليدية المضمونة لغسيل الاموال، لذلك يقوم غاسلس الاموال في الجزائر بالعديد من التعاملات العقارية لاخفاء المصدر غير المشروع للاموال، وكذا الاستثمار في المشروعات السياحية والمجمعات لاعطاء صفة الشرعية لتلك الاموال[2]

المبحث الثالث: آليات التعامل مع الاقتصاد الموازي في الجزائر

تقوم السلطات الجزائرية بمجهودات معتبرة للتقليل من انتشار الانشطة الموازية، وذلك من خلال محاولة السيطرة على الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي.

المطلب الأول: مجهودات الدولة في قطاع التشغيل و الاستثمار

ان اهتمام الجزائر بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة اليها. ومن اجل ذلك تم انشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة على المستوى المركزي من مديريتين عامتين الاولى للتشغيل والثانية للتضامن الوطني، بالاضافة الى وكالات متخصصة تحت الوصاية المباشرة للوزارة اهمها[3]:

---

[1] فاطمة الزهراء مجيدي، مرجع سابق، ص 36.
[2] دليلة مباركي،غسيل الاموال،اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008،ص32.
[3] سعدية قصاب، مرجع سابق، ص 197-.

- الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالةCNAC
- وكالة التنمية الاجتماعية ADS
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1. سياسة تسيير البطالة

تمثل سياسة تسيير البطالة المحور الأساسي في التخفيف من الضرر الإجتماعي بالنسبة للفئة العاملة المتضررة من جراء الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها الجزائر في التسعينات، وتمثلت هذه السياسة في[1]:

1.1.التأمين ضد البطالة

من ضروريات هذه المرحلة محاولة تسيير طلبات الشغل المتزايدة بإستمرار على سوق العمل ، فتم انشاء الصندوق الوطني للتامين ضد البطالة وظيفته في تغطية العمال المسرحين في إطار توقف الأنشطة من طرف صاحب العمل أو غلق المؤسسات العمومية ، فيتحصل هؤلاء المستفيدين على تعويضات إجتماعية تحسب على أساس متوسط الأجر الشهري، بشرط البحث المستمر و الفعلي على الشغل بتسجيل العامل المسرح بنفسه في وكالة الوطنية للشغل ANEM .

2.1. التقاعد المسبق

تخص هذه العملية الفئة التي لا يمكنها الإندماج مرة ثانية في الحياة العلمية ،لا من ناحية السن ولا من ناحية المؤهلات الضرورية لذلك ،ويمكن لهذه الفئة أيضا أن تبقى تستفيد من خدمات الضمان الإجتماعي و كذلك المنح العائلية من أجل مراعاة الحالة الإجتماعية لهم.

في فترة برنامج التعديل الهيكلي تمكن الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة من معالجة 43129 حالة في إطار التقاعد المسبق من مجموع 260109 عامل مسرح وذلك خلال الفترة 1994 و 2000 .

[1] سعدية قصاب، مرجع سابق،ص193.

2.تسيير الشغل

في إنتظار إنعاش الإقتصاد عن طريق تحفيز الإستثمارات المحلية و الأجنبية القادرة على خلق مناصب الشغل، وحتى تتمكن الجزائر من إمتصاص طلبات الشغل المتزايدة، ظهرت سياسات تشغيلية جديدة خاصة في فترة تعامل الجزائر مع منظمات بروتن وودز، وأهم هذه الإجراءات:

1.2. برنامج الادماج المهني للشباب DIPJ

جاء هذا الإجراء لتصحيح النقائص التي عانى منها برنامج تشغيل الشباب لسنة 1987، واهتم البرنامج بما يلي:

- **التشغيل المأجور**: بمبادرة من الجماعات المحلية(ESIL)، وهي عقود عمل مؤقتة تتراوح بين 6 الى 12 شهر، موجهة أساسا للشباب ذوي التأهيل البسيط، وتم خلق في هذالا الاطار 332 ألف منصب عمل مؤقت و 160 ألف منصب دائم في الفترة 1990-1994.

- **إنشاء تعاونيات جماعية أو فردية**

بهدف بعث روح المبادرة الذاتية لدى الشباب ويشجع الاستقلالية في الحصول على الشغل. فخلال الفترة 1990- 1994 تم انشاء 19000 مشروع اقتصادي ، منها 66 % تعاونيات جماعية و 34 % الباقية مؤسسات فردية تضم قطاع الحرف التقليدية والخدمات والتجارة بنسبة % 71 وقطاع الزراعة ب 17.9 % وأخيرا 11.10% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية.

- **الإدماج المهني عن طريق التكوين**

تكوين الشباب في اختصاصات معينة وفقا لمشاريعهم، حيث تمكن هذا البرنامج من تكوين حوالي 18640 شاب لهذا الغرض من بداية الإجراء إلى سنة 1994 اي بمعدل سنوي يصل إلى3728 شاب . وعادة ما يضم التكوين اختصاصات معينة تساعد المقاولين الشباب على تسيير تعاونياتهم.

2.2.برنامج الشبكة الاجتماعية

يقوم البرنامج على تقديم منحة أو تعويض يقدر ب 3000 دج للبطالين الذين يقومون بأنشطة عمومية ذات منفعة عامة ولصالح البلديات . مسّ هذا الإجراء الجنسين ولكن وصلت نسبة الإناث إلى % 58 من المستفيدين ، وتتراوح أعمارهم بين 18 سنة وأكثر من 60 سنة وبمستوى تعليمي مختلف ، حيث رجعت حصة الأسد إلى المستوى التعليمي المتوسط والثانوي بما يعادل54% .

3.2.برنامج المعالجة الإقتصادية للبطالة

يهتم هذا البرنامج بعدة محاور اهمها[1]:

اولا: برنامج اشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

يختلف معدل توزيع البطالة حسب الرقعة الجغرافية وإختلاف المناطق ، ويهدف هذا البرنامج الى خلق مناصب شغل مؤقتة لصالح الشباب البطال بدون مؤهلات ، و وجهت المناصب المفتوحة الى قطاع الغابات ، ورشات الأشغال العمومية، القطاع الزراعي ، قطاع الري... إلخ، وقد تلقت الجزائر في هذا البرنامج مساعدات من طرف البنك العالمي.

ثانيا: برنامج عقود ما قبل التشغيل

يهدف هذا الإجراء كغيره إلى امتصاص البطالة لدى المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي الذي أصبح مخزونهم يزداد من سنة إلى أخرى وذلك بتهيئتهم للعمل ، عن طريق الحصول على خبرة ميدانية في مجال اختصاصهم مما يسمح لهم بالحصول على منصب دائم لاحقا.

وللاستفادة من هذا البرنامج يقوم البطال بالتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل في انتظار العقد، وتتكفل الدولة بالاجور الاساسية للمتعاقدين وكذا تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة العقد.

على الرغم من أهمية هذا الإجراء إلا أن تداخل المهام بين مختلف المتدخلين كبح نوعا ما فعالية الإجراء ، فنجد على سبيل المثال أن تسيير هذا الأخير يعود ل L'ADS بمساعدة l'ANSEJ ، والتنصيب كلف به مندوبي تشغيل الشباب على مستوى l'ANEM أما التسجيل فهو من إ ختصاص مندوبي تشغيل الشباب على مستوى الولايات، بالضافة الى ضعف المقابل المادي الذي يتقاضاه المستفيد المؤهل.

ثالثا: التنمية المشتركة

استحدث سنة 1998 ويعتمد على المشاريع الاقتصادية الصغيرة التي تخدم المصلحة العامة ، حيث يقترح هذا الإجراء أن يساهم المستفيد بصفة فعالة في المشروع من ناحية الانجاز ، اختيار المشروع والتمويل ، حيث حدد السقف التمويلي للمستفيد ب 20 %و % 25 من إجمالي تكاليف المشروع ، حيث قسمّ هذا الإجراء إلى مرحلتين الأولى من 1998 الى 2000 والثانية من 2001 إلى يومنا.

[1] ملاك قارة،مرجع سابق، ص 172.

عرف هذا الإجراء إقبالا كبيرا ، حيث تمكن من الإنتشار في سنة 2001 في31 ولاية و تمكن من إنشاء ما يعادل 3390 منصب منها 540 دائم ، في المقابل وصلت تكلفة المشروع الواحد في المتوسط إلى 2787461 دج ، ويعتبر هذا الإجراء مكلف نوعا ما للبطالين لأنه يستوجب المساهمة في تكلفة المشروع

رابعا: القروض المصغرة

كلفت وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير البرنامج منذ ظهوره سنة 1999، ويهدف هذا الترتيب إلى معالجة المشاكل الإجتماعية والاقتصادية كتشجيع للسكان إلى العودة إلى مقرّ إقامتهم الأصلية والتي غادروها لأسباب اقتصادية أو أمنية ، و تحفيز البطالين على خلق منصب عمل بأنفسهم والمساهمة في خلق الثروة والمداخيل. يتعين على المستفيدين من هذا الإجراء تحمل دعم شخصي يعادل 10 % من تكلفة المشروع إضافة إلى 1% من التكلفة الإجمالية كضمان للصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة وتأمين القرض من الأخطار المحتملة ، ويتم الحصول في الاخير على التمويل من طرف البنك .

خامسا: تدعيم الشغل وترقية الاستثمار

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ANSEJ** وباستثناء الانشطة التجارية البحتة، بتمويل كل نشاطات الانتاج والخدمات(مع مراعاة عامل المردودية) ، بحجم استثماري قد يصل الى 10 مليون دينار جزائري، اما صيغة التمويل فتكون على الشكل التالي:

قرض بدون فوائد من الوكالة ، قرض بفوائد مخفضة من البنك، مساهمة شخصية من صاحب المبادرة.

اما في ما يخص تعزيز الاستثمار ، فان المهمة اوكلت الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**، التي تعمل على ايجاد المناخ المناسب للاستثمارات المحلية والاجنبية وتجاوز معوقات الاستثمار في الجزائر وغيرها من المهام التي من شانها دفع عجلة الاستثمار وخلق مناصب شغل للبطالين[1]عن طريق تدابير وتسهيلات لدعم الاستثمار اهمها[2]:

- **تدابير لدعم الشركات:** تتضمن تخفيف الأعباء الإجتماعية و الأعباء الخاصة بالأجور تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الإستثمار.

- **تدابير لدعم التمويل:** وضعت في هذا المجال العديد من الاجراءات اهمها تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مزايا جبائية هامة لتمويل

[1] ملاك قارة،مرجع سابق، ص178.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/ ، تاريخ الاطلاع: 26-10-2013.

الإستثمارات الخاصة بسلع التجهيز، وكذا قابلية القروض البنكية للإستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الإستثمارية وغيرها من التحفيزات المشجعة للاستثمار.

- **تدابير لدعم خلق فرص العمل:** تتضمن هذه التدابير عدة عناصر متعلقة النظام الخاص بدعم تشغيل الشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) والنظام الخاص بالعاطلين عن العمل (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة) تدابير دعم مشتركة بين نظامي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، بالاضافة الى تدابير دعم للقروض المصغرة (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر) . تركز هذه التدابير خاصة على منح امتيازات للمستثمرين كمنح قروض بدون فوائد .

وبصفة عامة نلاحظ أن سوق العمل في الجزائر تتسم بالإزدواجية ، سوق أولية تتميز بمناصب شغل دائمة ذات أجور مقبولة ، وسوق ثانوية تتميز بمناصب مؤقتة وأجور منخفضة.

تقوم الجزائر بمجهودات كبيرة للتخفيف من ظاهرة البطالة ، فقد لجات إلى العلاج الإجتماعي(كالضمان ضد البطالة، التقاعد المسبق) والعلاج الإقتصادي (كتشغيل الشباب) أي محاولة إيجاد منصب عمل للبطالين حتى ولو كان هذا المنصب مؤقتا، وهو ما يتزامن في مثل هذه الحالة في الإقتصاديات الإنتقالية مع التحضير لتحريك عجلة الإستثمار خاصة في المشاريع التي تخلق مناصب شغل حتى يرجع التوازن لسوق العمل تدريجيا.هذه الوضعية تفسر انتشار الانشطة الموازية كملاذ لذوي الدخول الضعيفة او لمعدومي الدخل.

المطلب الثاني: مجهودات الدولة لمكافحة الفساد و التهرب الضريبي والجمركي

سخرت السلطات الجزائرية وسائل ضخمة للتخفيف من بعض الظواهر التي من شانها زيادة الانشطة الموازية والاضرار بالاقتصاد الوطني، خاصة في ما يخص الفساد،التهرب الضريبي والجمركي.

1.اساليب وطرق مكافحة الفساد

انتهجت الجزائر أساليب محلية متعددة بهدف تطويق و الحد من الفساد الاقتصادي، يتمثل مجملها في[1]:

[1] فاطمة الزهراء مجيدي،مرجع سابق،ص ص76-80.

1.1.الأطر التشريعية الجديدة لمكافحة الفساد الاقتصادي

- **القانون المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006**

واهم ما جاء به هو شروط التوظيف والتعيين حسب الكفاءة والجدارة، التصريح بالممتلكات قبل مباشرة العمل في المنصب، المراقبة الداخلية المستمرة للمؤسسات العمومية و تفعيل نظام التدقيق لحساباتها ، بالاضافة الى أسلوب الردع والعقاب كوسيلة لمعاقبة كل من خولت له نفسه استغلال وظيفته للحصول على مكاسب خاصة غير مشروعة.

- **القانون المتعلق بمكافحة جريمة تبييض الأموال رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005**

تناول القانون أحكاما عامة حول تحديد كافة العمليات الإجرامية التي يمكن اعتبارها شكلا من أشكال تبييض الأموال أو مصدرا من مصادر تمويل الإرهاب، ووضع سبلا للوقاية من الظاهرة عن طريق اعتماد نصوص قانونية تنظم عمليات البنوك و المؤسسات المالية، كما تضمن القانون أحكاما جزائية متعلقة بتحديد أشكال العقوبات التي يخضع لها المسؤولين عن المعاملات المالية المشبوهة

2.1. دور الأجهزة المحلية في مكافحة الفساد الاقتصادي

- **دور البرلمان الجزائري في الوقاية من الفساد الاقتصادي**

تعتبر الرقابة البرلمانية من أقدم وظائف البرلمان تاريخيا وأشهرها سياسيا، إذ يعتبر البرلمان المسئول عن متابعة وتقييم أعمال الحكومة، فالرقابة وسيلة لحماية مصلحة الشعب، من خلال محاسبة الحكومة عن أعمالها و قراراتها. ويمكن للبرلمان أن يستعمل عدة آليات رقابية على أعمال الحكومة، نذكر[1] :

- مراقبة عمل الحكومة ، ومناقشة مشاريع و اقتراحات القوانين و إثرائها و المصادقة عليها.
- إنشاء لجان تحقيق برلمانية في أي قضية ذات مصلحة وطنية.
- الاستماع إلى الحكومة في بيانها السنوي عن السياسة العامة .
- الحق في الاستجواب و طرح الأسئلة الشفهية و الكتابية على الوزراء في مختلف القضايا .

لكن الملاحظ ان البرلمان الجزائري يميل بصفة أكبر إلى استخدام آلية الأسئلة من مجموع الآليات الرقابية المخولة له. اضافة الى تورط الكثير من النواب في قضايا الفساد[2]، و كذا وجود الولاءات السياسية و المصالح الحزبية مما يشكل عائقا أمام جهود مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر[3].

---

[1] موسى بودهان ، مكافحة الفساد رؤى واليات، ورقة مقدمة في اليوم البرلماني المتعلق بمكافحة الفساد ، المجلس الشعبي الوطني الجزائري، 2010/05/19، ص09.

[2] عنترة بن مرزوق و عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر- دراسة في الجذور الأسباب و الحلول، جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص 129.

[3] موسى بودهان،مرجع سابق ، ص12.

- **دور الهيئات الاخرى في مكافحة الفساد**

في اطار مكافحة الفساد بكل اشكاله، انشات السلطات الجزائرية عدة هيئات مهمتها الاساسية وقائية وذلك من خلال التوجيهات والعمليات التحسيسية والثانية ردعية من خلال استغلال المعلومات والتحري بشأنها وتوظيفها لكشف جرائم الفساد وإيقاف مرتكبيها.ومن اهم ه الهيئات نذكر[1]:

- **مجلس المحاسبة**
- **المفتشية العامة للمالية**
- **المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها**
- **هيئة وسيط الجمهورية**
- **خلية معالجة الاستعلام المالي**
- **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته**

وعلى الرغم من جميع مجهودات الدولة لمكافحة الفساد في الجزائر الا ان النتائج لن تكن ايجابية، و فحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية ، فان مسالة مكافحة الفساد في الجزائر تزداد صعوبة خاصة مع امتناع الدول الجزائرية عن اقرار ميكانيزمات لتتبع تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد رغم انها صادقت عليها سنة 2003، كما رفضت الجزائر قدوم خبراء دوليين من الامم المتحدة لرصد مدى تقدم تنفيذ الاتفاقية[2].

2.اساليب وطرق مكافحة التهرب الضريبي

اعتمدت ادارة الضرائب عدة طرق للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي و ردع المتهربين اهمها[3]:

- وضع رقم جبائي احصائي وطنيNIS خاص بكل شخص طبيعي او معنوي، ويتكون من 15 رقم، وذلك لتحديد هوية الشخص المكلف بالضريبة،منطقته، رقمه في السجل التجاري...الخ ؛
- منع المتهربين من دفع الضرائب من المشاركة في المناقصات الوطنية اوالدولية ؛
- وجوب تقديم وثيقة مستخرج الضرائب بعبارة "لا شيء" عند طلب التشطيب من السجل التجاري ؛
- وجوب اظهار كل البيانات الخاصة بالموردين واصحاب الخدمات من الرقم الجبائي، رقم المادة، رقم السجل التجاري ؛
- وضع اليات رادعة لمكافحة الرشوة لموظفي ادارة الضرائب ؛

[1] فاطمة الزهراء مجيدي،مرجع سابق، ص88-91.
[2] ملاك قارة،مرجع سابق،ص203.
[3] فاطمة الزهراء مجيدي،مرجع سابق، ص195-197.

- اجراءات وعقوبات قانونية لمكافحة التهرب الضريبي اهمها:
  - لادارة الضرائب الحق في رفع شكوى ضد اي تصرف رامي الى التهرب من دفع المستحقات؛
  - التذكير الدوري بالرسوم المستحقة على المكلفين ، وامكانية سحب وثيقة الامتياز من المستفيدين منها في حال وجود تلاعبات وتناقضات في تصريحات المكلفين من هذه الفئة ؛
  - ممارسة الرقابة الجبائية باستمرار عن طريق مراقبين ومفتشين تابعين لمصالح الضرائب؛
  - تطبيق عقوبة الغرامة المالية او الحبس او الاثنين معا.

رغم كل هذه الاجراءات الا ان الملاحظ هو بعض الغموض الذي يلف سياسة ادارة الضرائب:

- العقوبات المفروضة والمتابعات القضائية تخص غالبا بائعي التجزئة وليس الى تجار الجملة؛
- انتشار اسواق جملة معروفة كسوق تاجنانت، سوق دبي(العلمة) وسوق الحميز يتم التعامل فيها بدون فواتير ولم تتحرك المصالح المعنية لحد الان،
- تاجر التجزئة يتعرض دوما لمضايقات على الطرقات ومن نقاط التفتيش عند شرائه سلعا بدون فواتير من قبل تجار الجملة.

3.اساليب وطرق مكافحة التهرب الجمركي

تكثف مصالح الجمارك من مجهوداتها في مجال الرقابة ومكافحة التهرب الجمركي عن طريق[1]:

- العمل على تنفيذ اتفاقية كيوطو 18 ماي 1968 التي تعتمد نظام تسيير الاخطار للرقابة الجمركية
- وضع النقاط المدرجة في اتفاقية اروشا Déclaration d'aruchac المؤرخ في جويلية 1993 المنجز من طرف المنظمة العالمية للجمارك، ويضم مختلف اجراءات التبسيط الجمركية اضافة الى العناصر المتعلقة باخلاقيات الوظيفة الجمركية ؛
- اعداد تشريع وتنظيم جمركيين يتميزان بالدقة والوضوح بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية اسطنبول وكيوطو اللتان ادخلتا نظام معلومات وتسيير آلي SIGAD خاص بالتصريحات الجمركية الذي اصبح يغطي 97% من التجارة الخارجية للجزائر؛
- تبسيط هيكلة ادارة الجمارك لتسهيل التعامل مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين؛
- ادخال الرقم الجبائي الجديدNIF ابتداءا من جانفي 2009 واستعماله مع النظام الآلي SIGAD، وذلك لتسهيل تبادل المعلومات بين مصالح الضرائب ومصالح الجمارك ؛
- تعزيز اجهزة مكافحة الغش الجمركي على المستوى المركزي والجهوي ؛

[1] ملاك قارة،مرجع سابق،ص ص198-202.

- مكافحة الفساد على مستوى مصالح الجمارك، حيث نفذت اجراءات صارمة سنة 2006 ادت الى فصل 100 جمركي ، ورفع دعاوى قضائية ضد 530 موظف آخر.
- تم اطلاق برنامج لثلاث سنوات 2007–2010 بتكلفة 10 ملايير دينار لمكافحة تقليد العلامات التجارية وايضا بهدف نقل ادارة الجمارك من وظيفتها التقليدية (التحصيل الجبائي ومراقبة الاشخاص والبضائع على الحدود) الى مهمة حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر كالتقليد، التهريب،تبييض الاموال...الخ .

رغم كل هذه المجهودات الا ان معظم الواردات الجزائرية لا تخضع للرقابة الجمركية، و بحسب وزارة المالية الجزائرية فان الواردات التي تخضع حقيقة للمراقبة تتراوح بين 8 %الى 10% بمعنى 90% من الواردات التي تدخل الجزائر غير مراقبة جمركيا[1]

المطلب الثالث: برامج الدولة لازالة الاسواق الموازية

1. برنامج وزارة التجارة

احصت وزارة التجارة سنة 2012 حوالي 1368 سوقا موازيا و 39984 متدخلا في هذه الاسواق، مما جعل وزارة التجارة تقوم بتدابير لمواجهة ظاهرة التجارة الموازية[2].

1.1. برنامج انشاء اسواق مغطاة

استفادت وزارة التجارة في اطار المخطط الخماسي 2010–2014 من غلاف مالي يقدر ب10 مليار دج كمساهمة من الدولة لانجاز 320 سوقا مغطى في 36 ولاية، وهذا تجسيدا للتعليمة الوزارية المشتركة بين وزارة التجارة و وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و المتعلقة بإزالة الاسواق الموازية و اعادة ادماج المتدخلين فيها في اسواق رسمية. وقسم الغلاف المالي المخصص لهذه العملية كالاتي:

- **الدفعة الاولى (2012)**: مبلغ 4 مليار دج لانجاز 160 سوقا مغطى في 17 ولاية.
- **الدفعة الثانية(2013)**: مبلغ 6 مليار دج لانجاز 160 سوقا مغطى في 19 ولاية.

2.1. برنامج انشاء واعادة تاهيل اسواق الخضر و الفواكه

اوكلت مهمة انجاز و تسيير 18 سوقا للجملة خاص بالخضر والفواكه الى المؤسسة العمومية MAGROS ،اما بخصوص اعادة تاهيل اسواق الجملة و التجزئة للخضر والفواكه، فقد خصصت له

[1] ملاك قارة،مرجع سابق، ص207.
[2] نشرية وزارة التجارة،حصيلة انشطة واحصائيات، خلية الاتصال بوزارة التجارة،العددالخامس،2013،ص24.

الدولة غلافا ماليا قدر ب5.9 مليار دينار لاعادة تاهيل 273 سوق منها 32 سوق جملة و241 سوق تجزئة.

2. برنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية

1.2.برنامج انجاز 100 محل في كل بلدية

تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل فخامة رئيس الجمهورية خلال اجتماع الولاة حول تشغيل الشباب في 22 و 23 أكتوبر سنة 2003، هدفه ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل[1] (الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة)[2].

2.2.برنامج انجاز اسواق جوارية

خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قدره 12 مليار دج على دفعتين (6 مليار دج دفعة اولى و8 مليار دج دفعة ثانية) و هذا لانجاز 460 سوقا جواريا قصد اعادة ادماج المتدخلين الغير شرعيينفي اسواق رسمية بعد ازالة الاسواق الموازية التي ينشطون فيها[3]، وقد تم استلام الى غاية اكتوبر 2013 حوالي 170 سوق جواري .

المطلب الرابع: الشراكة الاورو متوسطية ومكافحة الاقتصاد الموازي

كان أول إنجاز لمفهوم الشراكة الاورومتوسطية مع انعقاد مؤتمر برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الاسبانية، حضرته 15 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي وهي: بلجيكا، الدانمارك ، ألمانيا، اليونان،اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد وبريطانيا، و 12 شريكا متوسطيا: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، قبرص، إسرائيل،الأردن، لبنان، مالطا ، سوريا، تركيا والسلطة الفلسطينية الذين قاموا بالمصادقة على قرار المؤتمر بصفة رسمية[4].

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-366 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 الذي يحدد شروط و كيفيات وضع المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي تحت تصرف البطالين ذوي مشاريع.

[2] موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=11&s=4 ، تاريخ الاطلاع: 05 -12-2013

[3] نشرية وزارة التجارة،حصيلة انشطة واحصائيات، خلية الاتصال بوزارة التجارة،العددالخامس،2013،ص26.

[4] رحمة بلهادف،مرجع سابق،ص65.

وقد اتخذت الدول الاورومتوسطية ومنها الجزائر مجموعة من البرامج المشتركة لمكافحة ظاهرة الاقتصاد الموازي خاصة الاجرامي منه ، والتي سنذكر بعضا منها على سبيل المثال[1]:

- برنامج التعاون الإقليمي في مجال العدل، مكافحة المخدرات، الجريمة المنظمة، والإرهاب علاوة على التعاون في الأمور المتعلقة بدمج المهاجرين في المجتمعات، الهجرة وتنقلات الأفراد، رصدت له ميزانية تقدر بحوالي 6 مليون اورو، تاريخ البدء به كان في 2004 لمدة 4 سنوات.
- مشروع التعاون حول الأمور المتعلقة بدمج المهاجرين في المجتمعات، الهجرة و تنقلات الأفراد بميزانية قدرت ب2 مليون اورو، يهدف هذا المشروع إلى مراقبة، تحليل والتنبؤ بحركة الهجرة الغير شرعية،أسبابها وتأثيرها في أوروبا وفى الشركاء المتوسطيين .
- مشروع التعاون الشرطي الأورومتوسطي في المنطقة المتوسطية، بميزانية 2 مليون اورو لمدة سنتين بدءا من 2004، يهدف هذا المشروع إلى تحسين التعاون الشرطي بين أجهزة الشرطة للشركاء المتوسطيين في مجالات الجريمة المنظمة، تهريب البشر، تعاطي المخدرات والاتجار فيها ، الإرهاب الدولي ، حقوق الإنسان والهجرة غير الشرعية، وهذا بانشاء "**الشرطة الاورومتوسطية**".
- مؤتمر مكافحة التهريب في المنطقة المتوسطية 2008 الذي بحث وسائل الدعم الإداري المشترك في المجال الجمركي في نطاق الشراكة الاورومتوسطية ، كما بحث إمكانيات التعاون في المسائل التقنية ذات الصلة من اجل زيادة تحسين حماية المنطقة المتوسطية من مخاطر نشاطات التهريب و التجارة الموازية ، كما بحث المؤتمرون زيادة توعية الجمهور بالمخاطر التي يمثلها التزوير للوثائق الجمركية على المواطنين[2].

[1] المفوضية الأوروبية ، مذكرات إعلامية اوروومتوسطية : الشراكة الاورومتوسطية و الأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا ، يناير 2005 ، ص 36.
[2] من الموقع الالكتروني : www.enpi-info.eu بتاريخ :13-10-2013.

خاتمة الفصل

ساهم تبني الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال النظام الاشتراكي وانتهاجها سياسات التدخل الحكومي في اسواق السلع وعوامل الانتاج والصرف الاجنبي في انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في مجال التوزيع او ما سمي بالسوق السوداء وانتشار المضاربة ، التهريب وتجارة الشنطة خلال تلك الفترة ، وذلك بسبب التاثيرات التي مارستها هذه التدخلات على هيكل الطلب والعرض والاسعار.

بعد منتصف الثمانينات شهدت الجزائر أزمة اقتصادية حادة و اختلالات هيكلية بين الطلب والعرض، بين الاجور والاسعار، وبين اسعار الفائدة ومعدلات التضخم وغيرها من الاختلالات التي كان لها الاثر في تدعيم وتوطيد اركان الاقتصاد الموازي الذي تغيرت طبيعته من مجال التوزيع الى مجال الانتاج.

وقد شهد الاقتصاد الموازي نموا سريعا منذ التسعينات حيث تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية ، تحرير التجارة الخارجية ، تراجع القطاع العام ثم الخوصصة الفوضوية، مما فتح المجال لظهور مجالات كسب موازية لم تكن موجودة من قبل كالانتاج الموازي، في حين لم تتسع فيه الانشطة الاقتصادية الرسمية بالقدر الذي يتيح فرص عمل تتناسب مع حجم ونوع الزيادة في العرض من القوى العاملة، وغياب خطط تنموية فعالة كبديل لهذا الانتقال واحتواء مخلفاته السلبية كالبطالة .

انتشرت ايضا في هذه الفترة في ظل تيار العولمة ما يسمى بالجريمة المنظمة الداخلية والعابرة للحدود، و التي اصبحت تمارس من خلال شبكات منظمة وخطيرة(مافيا) تهدد امن المواطن الجزائري وتضر بالاقتصاد الوطني ، وتشمل هذه النشاطات خاصة مجالات التهريب، الهجرة الغير شرعية، تجارة المخدرات، تبييض الاموال، الدعارة، الاتجار بالبشر...الخ، وقد وجدت هذه الممارسات بيئة ملائمة لتفشيها في ظل تزايد معدلات الفساد في بلادنا ، مما ادى الى الزيادة تعقيد ظاهرة الاقتصاد الموازي والتاثير في حجمه وانتشاره ، لذلك فان السلطات الجزائرية تسعى الى مكافحة هذه الظواهر بالموازاة مع الاجراءات المتخذة للقضاء على الانشطة الموازية.

الخاتمة العامة

تناول البحث موضوع الاقتصاد الموازي في الجزائر وأثره على الاقتصاد اجزائري منذ الاستقلال، اذ تعرفنا على الظاهرة وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي والأسباب التي تؤدي إلى نشوء وتطور الاقتصاد الموازي،وكذا اثاره و مختلف أساليب تقدير حجمه.

يقصد بالاقتصاد الموازي كافة الانشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، اما لتعمد اخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الانشطة ، واما هذه الانشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلد. وبالتالي يمكن تقسيم الاقتصاد الموازي إلى قطاع قانوني وقطاع غير قانوني، فالقطاع القانوني(غير رسمي او مصرح به جزئيا) يكشف عن اقتصاد يهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي(الكفاف) او لتخفيض نفقات المؤسسات (الربح) كالتجارة الموازية، الورش والدكاكين الغير مصرح بها، بينما القطاع غير القانوني فيمثل اقتصاد الجريمة الذي يتعامل مع سلعا محظورة كالمخدرات، الاسلحة، آثار، تجارة الرق...الخ

اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى: يتجه الاشخاص الى ممارسة انشطة موازية حين يتم اقصاؤهم من الدائرة الرسمية للشغل.

بعد دراستنا لأسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، اتضح لنا أن اقصاء الاشخاص من الدائرة الرسمية يمثل سببا من مجموعة اسباب التوجه الى ممارسة انشطة موازية كتدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، تدعيم الاسعار، ارتفاع مستويات البطالة وغيرها من اسباب انتشار الانشطة الموازية، وبالتالي فان هذه الفرضية ليست خاطئة لكنها ناقصة.

الفرضية الثانية: يختلف شكل الاقتصاد الموازي في ظل النظام المخطط عنه في ظل اقتصاد السوق

اتضح لنا من خلال دراسة الاقتصاد الموازي في الجزائر ان شكل وطبيعة الظاهرة اختلفت في الاقتصاد الموجه(التوزيع) عنها في اقتصاد السوق(الانتاج)، ومنه فهذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: محاولات السلطات الجزائرية القضاء على الاقتصاد الموازي لم تحقق النتائج المرجوة.

تبين لنا من خلال دراسة مجهودات الدولة في مجال القضاء على الاقتصاد الموازي لم تحقق فعلا هدفها، لذلك نجد ان حجم هذا الاخير بالنسبة للناتج القومي مازال في ارتفاع وهذا حسب احدث الاحصائيات المنشورة وتصريحات مسؤولين في الدولة، وبالتالي فان السلطات الجزائرية لم تتمكن لحد الان من القضاء على الظاهرة محل الدراسة، فالفرضية الثالثة صحيحة .

نتائج الدراسة

بعد دراسة الموضوع تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- مشكلة تتجاوز حدود الجانب الاقتصاد إلى جوانب اخرى
- الاقتصاد الموازي هو رد فعل على طريقة توزيع الدخول التي تفرضها الدولة
- الاقتصاد الموازي هو نتيجة للسياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل السلطات
- عندما نتحدث عن الاقتصاد الموازي نتحدث عن وجود ازدواج في السوق(سوق العمل، سوق السلع والخدمات، رؤوس الاموال، الصرف) ، في نظام خلق وتوزيع الدخول، في الاسعار ووجود مسلكين لدوران المنتوجات. بمعنى وجود سوق رسمية منظمة ومضبوطة اداريا بقوانين وتدخل في حسابات الناتج القومي بجانب سوق خارجة عن هذه القوانين والتنظيمات ولا تندرج ضمن حسابات الناتج القومي للبلد
- يهدف الى خلق دخل غير خاضع للضرائب والقوانين التي تنظم السوق الرسمية.
- الاقتصاد الموازي هو نتيجة عضوية لطريقة تنظيم النشاط الاقتصادي، وهو يبين عجز الدولة في وضعية معينة عن وضع الميكانيزمات المناسبة للحفاظ على سوق وطنية واحدة.
- يتفرع الاقتصاد الموازي الى فرعين:

✓ سوق ثانية(غير السوق المنظمة) تكون الاسعار فيها مرتفعة عن الاسعار السائدة في السوق الرسمية

✓ سوق ثانية تكون فيها الاسعار منخفضة عن تلك السائدة في السوق الرسمية.

- عرف تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر مرحلتين رئيسيتين:

1.الاقتصاد الموازي في مجال التوزيع: ساد في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه وتدخل الدولة واحتكارها للتجارة الخارجية(اقتصاد يقوم على الاستيراد لا الانتاج)، وبذلك كان انتشار الانشطة الموازية في مجال التوزيع بسبب:

- عدم مرونة العرض(الكمية) بسبب تحكم الدولة في الواردات؛
- عدم تحقيق الاسعار الادارية المقننة التوازن بين العرض والطلب،
- وجود دخول اضافية لا يكون مصدرها انتاج السلع والخدمات .

2.الاقتصاد الموازي في مجال الانتاج: ظهرت انشطة موازية في مجال الانتاج خاصة مع انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق بعد الازمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها بلادنا في النصف الثاني من الثمانينات، ثم تعاملها مع الهيئات الدولية التي فرضت عليها اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وما خلفه ذلك من انعكاسات على جميع الاصعدة ، الامر الذي ساعد على انتشار الاقتصاد الموازي خاصة مع التحرير الغير مراقب للتجارة الخارجية لصالح المتعاملين الخواص، الخوصصة وزيادة عدد المؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهر الاقتصاد الموازي ، ذلك لان هدفها الرئيسي هو تعظيم الارباح وتخفيض التكاليف، بالاضافة الى عوامل اخرى اهمها البطالة والفقر، ارتفاع مستويات الضرائب، البيروقراطية والفساد الاداري، العولمة، ضعف الاستثمار .

للاقتصاد الموازي اثار ايجابية واخرى سلبية على الاقتصاد الجزائري، تتمثل اهم الاثار الايجابية في انه يشكل منافسا للاقتصاد الرسمي مما يزيد من تنافسية هذا الاخير، يبين القيمة الحقيقية للاسعار لانه بعيد عن تدخل الدولة، يساهم في خفض البطالة والفقر، زيادة العرض السلعي، الاستجابة لتغيرات السوق و تحقيق آثار توزيعية موجبة. اما عن الاثار السلبية فنذكر منها فقدان حصيلة الضرائب والحقوق الجمركية ، عدم عدالة توزيع العبء الضريبي، تشوه المعلومات وبالتالي الاجراءات المتخذة من قبل السلطات، انتشار الجريمة المنظمة

- لم تعتمد الدولة الجزائرية في القضاء على الانشطة الموازية على اسلوب قمع الظاهرة فقط، لكنها اتبعت ايضا الطرق التالية:

✓ معالجة الاسباب المنشئة للظاهرة كاصلاح النظام الضريبي لتخفيف العبء الضريبي عن المكلفين؛

✓ مكافحة الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي كمكافحة الفساد و تبييض الاموال؛

- ✓ سياسة اعادة دمج المتدخلين في الاسواق الموازية عن طريق برامج وزارتي التجارة والداخلية والجماعات المحلية، سياسة التشغيل، سياسة الاستثمار.
- رغم كل المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية لمكافحة ظاهرة الاقتصاد الموازي الا اننا نلاحظ استمرار الانشطة الموازية كالبيع على الارصفة، اغراق السوق الجزائرية بالسلع المغشوشة، ارتفاع نعدلات التهرب الضريبي و الجمركي والغش الاجتماعي، الاسواق الموازية للعملات، شبكات الدعارة والهجرة الغير شرعية وغيرها.

الاقتراحات و التوصيات

- دعم الاستثمار بجميع أشكاله وإنعاش الأداة الوطنية للإنتاج و تشجيع الاستثمارات المنتجة، بغية التوجه نحو زيادة معدلات النمو، بحيث تساعد على توليد إمكانية توسيع القطاع الرسمي؛
- انشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج قصد تحفيز المغتربين على تحويل اموالهم بطرق رسمية الى الجزائر؛
- يستوجب على الدولة أن تتبع سياسة تنموية فعالة تراعي خصوصية الاقتصاد الجزائري، و العمل على رفع الإنتاجية؛
- منح التسهيلات المادية و المعنوية للأشخاص الذين يريدون الاستثمار في قطاع الزراعة في الريف والجنوب الجزائري خاصة؛
- فتح المناطق الحرة و تشديد المراقبة و الحراسة على الشريط الحدودي؛
- وضع ميكانزمات تجارية جديدة تسودها الشفافية و المنافسة ؛
- دعم قطاع الفلاحة والسياحة قصد تحريك عجلة النمو الاقتصادي؛
- تشجيع الاستثمار الاجنبي وذلك من خلال تبني سياسة اقتصادية مستقرة وتوفير بيئة استثمار جذابة؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال الانشطة الموازية إلى الجانب الرسمي (التراخيص الإدارية، الإجراءات المالية والتجارية...الخ)؛
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستويات الدخل؛
- إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي، ومراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها والتصاعد النسبي وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي؛

- تشجيع الأفراد على الدخول إلى الاقتصاد الرسمي من خلال توفير فرص عمل وضع برامج التشغيل بما يساير سوق العمل والمخرجات التعليمية؛
- مكافحة الرشوة والفساد وضرورة تطبيق الحكم الراشد والشفافية وإصلاح الجهاز القضائي؛
- توسيع شبكات الضمان الاجتماعي وتحسين أدائها؛
- تحفيز المتعاملين الاقتصاديين على استعمال الصك كوسيلة للتسديد؛
- تحول الدولة من جهة وصائية إلى جهة تنموية؛
- تأهيل وتدريب اليد العاملة لزيادة تلاؤمها مع متطلبات سوق العمل؛
- تعزيز دور الشرطة بهدف زيادة قدرتها على مكافحة الجريمة.

آفاق البحث

نظرا لتعقد موضوع الاقتصاد الموازي وأهمية البحث فيه، فان هذه الدراسة تفتح المجال للبحث في مواضيع ذات صلة بالبحث نذكر على سبيل المثال:

- وضع مقارنة لآليات مكافحة الاقتصاد الموازي في الجزائر؛
- معوقات مكافحة الاقتصاد الموازي في الجزائر وسبل تذليلها؛
- سوق الصرف الموازي في الجزائر؛
- دراسات مقارنة لتجارب مختلف الدول في مكافحة الانشطة الموازية.

وفي الأخير أرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته بالقدر الذي يزيد من اتساع معارفنا ومعارف إخواننا من الطلبة والمهتمين.

المراجع

قائمة المراجع

1/المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب

1.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.

2.جمال الدين عويسات،التنمية الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986

3.حمدي عبد الرحمن حسن،الفساد السياسي في افريقيا، دار القارئ العربي، القاهرة،.1993

4.زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر،بيروت، 1998

5.شهاب مجدي محمود ،الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة،مصر،.2007

6.شهاب مجدي محمود ،الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة،مصر،.2007

7.صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، دار النهضة العربية ،مصر،.2002

8.عبد القادر خديجي ، دراسة الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، حالة الجزائر، ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2001.

9.عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الإقتصادية –تحليل كلي ، سلسلة الدراسات الإقتصادية، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، 2003.

10.عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الإقتصادية تحليل كلي ،مجموعة النيل العربية، مصر، ط2003،1.

11.علي زغدود، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ط2 ،2006.

12.عنترة بن مرزوق ،عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر– دراسة في الجذور الأسباب و الحلول، جيطلي للنشر، الجزائر، 2009.

13.فريديريك إنجلز،الإشتراكية بين الخيال و العلم ، ترجمة يوسف حرواني ، دار الحياة ، بيروت،2005.

14.كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2004.

15.محمد ابراهيم طه السقا،الاقتصاد الخفي في مصر، ملتزمة للطبع و النشر، مصر، 2006.

16.محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،ج1، 1999 .
17.محمد عبد العزيز عجمية ، مقدمة في التنمية و التخطيط ، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
18.ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998
19.نسرين عبد الحميد نبيه ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر،الإسكندرية، مصر، 2008.

الاطروحات الاكاديمية

1.بوطالب براهيمي،مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2011-2012.
2.دليلة مباركي،غسيل الاموال،اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007-2008.
3.رضا بوعزيزي ، التهرب الضريبي في الجزائر ، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 1998-1999 .
4.زايد مراد،دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006،ص 60.
5.سعاد مهماني،تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الاسرة الجزائرية، اطروحة ماجستير غير منشورة،علم الاجتماع والديموغرافيا،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009.
6.سعدية قصاب،اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر1990-2004،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، ،2005-2006.
7.عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيّرات الدولية -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1994، اطروحة دكتوراة غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1994-1995.
8.عبد الوهاب سيواني ، التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له- حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2006-2007.
9.علي بودلال، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006-2007.

10.علي حبيش، أثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ،2005- 2006.
11.عنتر حساني،المديونية الخارجية و التنمية دراسة حالة الجزائر،اطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2006-2007.
12.فتحي بن يشو، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ،2007-2008.
13.كريم بودخدخ، اثرسياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2004،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر،2009-2010.
14.كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر،اطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010-2011.
15.مسعود دراوسي،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر 1999-2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2005-2006.
16.محمد شريف،السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010
17.محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستديمة، اطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، 2004- 2005 .
18.ملاك قارة،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك،تونس والسنغال ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري قسنطينة ،2009-2010.

الملتقيات والمؤتمرات

1.دحمان بن عبد الفتاح ، أداة السياسة النقدية في الجزائر ، قي ضوء الإصلاحات الإقتصادية ، مداخلة في الملتقى الدولي العلمي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة واقع و رهانات ، المكتبة الوطنية ، الجزائر، 11 جوان 2005 .
2.علي بن يحي عبد القادر وقديد عبد القادر،ابحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،جامعة سطيف،2013.

3.علي بودلال، مداخلة بعنوان "إشكالية الاقتصاد الغير رسمي و العوامل المساعدة على توسيع رقعته"،جامعة تلمسان،2006.
4.عيسى القاسمي، الوضع الحالي لظاهرة المخدرات بالجزائر، ملتقى دولي حول دور البحث العلمي في إعداد السياسات الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 4 ديسمبر 2006 .
5.مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التطبيقية، المركز الجامعي بشار، 2004 .

المجلات

1.المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية ، جامعة الجزائر ، العدد الثالث ، سبتمبر 1980.
2.احمد حسن الهيتي و عدنان نجم،ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال المصادر والاثار،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد81، 2010.
3.سلام إبراهيم عطوف كبة ،اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة ،مجلة الحوار المتمدن ،العدد2065 ،2007.
4.سليمان حيان ، الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية ، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد 7، تموز 2006.
5.عباس ناجي جواد و خليل إسماعيل عزيز، تحليل العلاقة الدالية بين مستوى النزاهة وبين الاقتصاد الخفي على الصعيد العالمي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد1، 2012.
6.علي بطاهر،سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد الاول،2004.
7.محمد زعلاني،شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة الى الاقتصاد الجزائري،مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية،العدد10، ديسمبر2011.
8.محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، 2012 .
9.نبيل جعفر عبد الرضا و سامي هاشم فالح ،الاقتصاد غير الرسمي في العراق، مجلة المستقبل العربي،العدد44 ،2011.

تقارير ومنشورات

1.تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، 2011

2.علي بودلال، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري ، دراسة قياسية تحليلية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية،2012،

3.المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية 12 ، نوفمبر 1998 .

4.منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق ، الدورة العامة العادية 24 جوان 2004 .

5.موسى بودهان ، مكافحة الفساد رؤى واليات، ورقة مقدمة في اليوم البرلماني المتعلق بمكافحة الفساد ، المجلس الشعبي الوطني الجزائري، 19-05-2010.

6.نشرية وزارة التجارة،حصيلة انشطة واحصائيات، خلية الاتصال بوزارة التجارة،العددالخامس،2013.

المواقع الالكترونية

http://data.albankaldawli.org/indicator
http://www.andi.dz/index.php/ar/
http://www.dgsn.dz
http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

2/المراجع باللغة الفرنسية

1. Abdelatif BENACHENHOU, L'expérience Algérienne de Planification et de Developpement (1962-1982), OPU ,Algerie.
2. Abdelhamid BRAHIMI, L'économie Algerienne, OPU, Algerie,1991.
3. Ahmed HENNI , L'Economie De L'Algérie Indépendante, ENAG, Algérie, 1991.
4. Ahmed HENNI , Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie, ENAG ,Algérie,1991.
5. Belaid ABRIKA , caracteristiques de l'économie informelle dans le secteur du batiment cas de la wilaya de tizi Ouzou,revue Economie et managment, N01 , 2001.
6. Bruno LAUTIER , L'économie informelle dans le tiers monde, Edition la découverte, Paris, 1994.
7. Chaib BOUNOUA, Processus D'informalisation et Economie de Marché en Algérie, Cahiers du GRATICE, Université Paris XII, 1er semestre 2002.
8. Fatma BOUFENIK et Abdelkrim ELAIDI ,L'informel en Algérie: Quelle Approche, Revue Economie et Management, Université de Tlemcen, n° 01, Mars 2002.
9. Houcine BENISSAD, La Reforme Economique En Algerie, 2ème edition,OPU, Algerie,1991.
10. Mustapha MEKIDECHE, L'Algerie Entre Economie De Reste Et Economie Emergente, Edition Dahlab, ALGER , 2000.
11. Philippe ADAIR, l'économie informelle –figures et discours, Edition Anthropos, Paris, 1985.
12. Youghourta BELLACHE,L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages- le cas de Bejaia,These de

Doctorat, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Spécialité Sciences Economiques , Université Paris-Est Créteil et Université de Bejaia ,2010.

3/ المراجع باللغة لانجليزية

1. Financial Action Task Force, Money Laundering and Terrorist Financing Typologies ,France ,2004.
2. Michael Johnston, «What can be done about entrenched corruption? " paper presented at the 9th annual bank conference on Development Economics, Washington DC,1997.
3. Transparency International، Annual Report، the Coalition against Corruption، Berlin، Germany. 2004.

الملاحق

ملحق رقم(01): تطور مخزون وخدمة المديونية الخارجية الجزائرية 1984-2004

الوحدة:مليار دولار

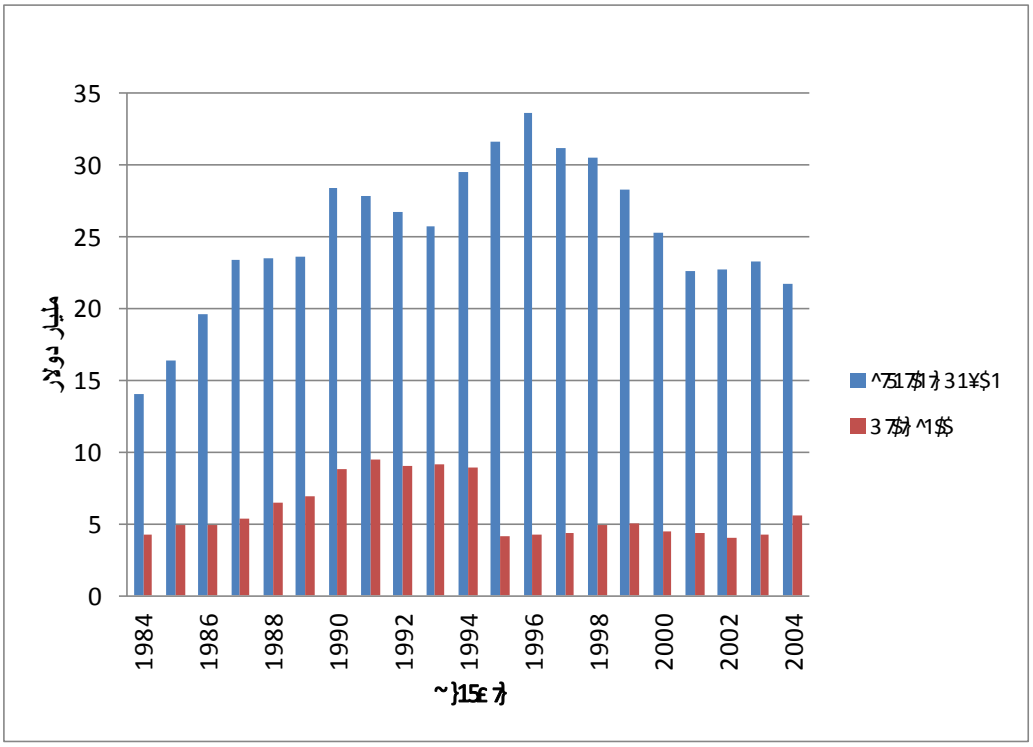

المصدر: عنتر حساني،المديونية الخارجية والتنمية،مرجع سابق، ص 129

ملحق رقم(02):تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

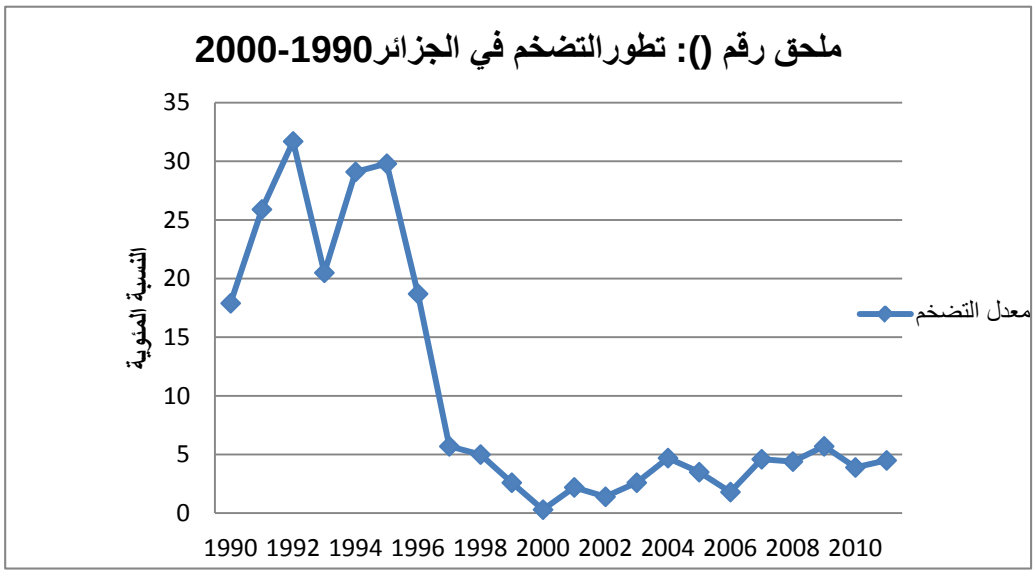

المصدر: محمد العيد بيوض،تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية،اطروحة ماجستير غير منشورة،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس،2011.

ملحق رقم(03): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 2007-2011

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	3903.63	4334.99	4978.82	5509.21	6060.8

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وزارة التنمية الصناعية وتنمية الاستثمار، العدد 22،2012،ص 43.

ملحق رقم(04):تطور عدد المؤمنين اجتماعيا 2002-2009

الوحدة :مليون دينار

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
CNAS* **عدد المؤمنين اجتماعيا**	5 243 744	5 751 698	6 369 266	6 791 761	6 816 223	7 337 372	7 800 320	8312826
CNR** **عدد المتقاعدين**	1 422 645	1 512 681	1 605 527	1 688 055	1 771 596	1 858 902	948 138 2	075 444
CASNOS***								
عدد المنتسبين النشطاء	1 015 061	1 029 207	1 000 977	1 010 277	676 691	744 114	785 798	845 365
عدد المدخرين الملتزمين	308163	309813	302024	287211	307727	307345	355244	365425
عدد المتقاعدين	145 468	156 070	169 284	177 891	185 791	194 730	198 992	209 796

المصدر:نشرية وزارة التجارة،حصيلة،النشطة واحصائيات،خلية الاتصال بوزارة التجارة، العددالخامس،2013،ص39.

***الصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية للعمال الاجراء**

**** الصندوق الوطني للتقاعد**

***** الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء**

ملحق رقم(05): عدد جرائم التهريب المعاينة في الجزائر2000-2010

	عدد جرائم التهريب المعاينة	نسبة التطور
2000	3492	-
2001	2303	34,05-
2002	1651	28,31-
2003	2481	50,27
2004	2511	1,21
2005	3313	31,94
2006	4712	42,23
2007	5386	14,30
2008	5763	7,00
2009	5627	2,36-
2010	5414	3,78-

المصدر:المديرية العامة للجمارك

ملحق رقم(06):نسبة الاقتصاد الموازي من الناتج الداخلي الخام لمجموعة من البلدان 1999-2003

	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام		
	2000-1999	2002-2001	2003-2002
بوركينافاسو	41,4	42,6	43,3
ساحل العاج	43,2	44,3	45,2
مصر	35,1	36	36,9
المغرب	36,4	37,1	37,9
تونس	38,4	39,1	39,
فرنسا	15,2	15	14,5
اليابان	11,2	11,1	10.8
استراليا	14,3	14,1	13,5
اليونان	28,7	28,5	28,2
إيطاليا	27,1	27	25,7
هولندا	13,1	13	12.6
زيلاندا الجديد	12.8	12.6	12.3

Friedrich SCHNEIDER: Shadow economies of 145 countries all over the world, Estimation results over the period 1999 to 2003,P25.

ملحق رقم(07):المخالفات الاساسية التي تمت معاينتها من طرف اعوان وزارة التجارة

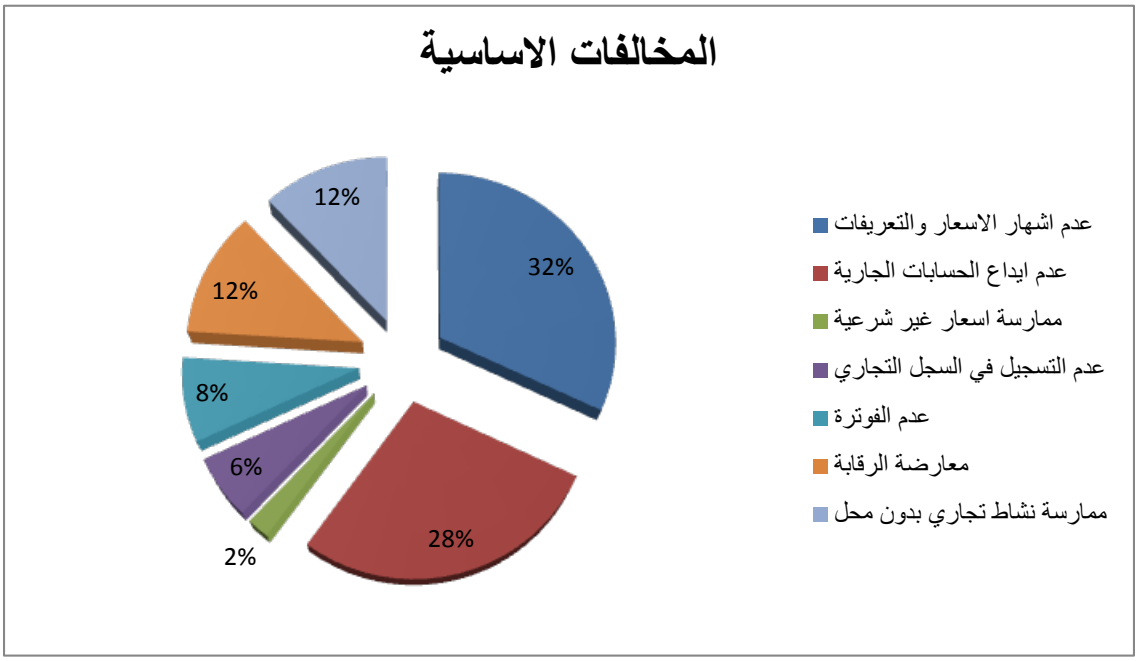

المصدر :نشرية وزارة التجارة،مرجع سابق،ص41.

ملحق رقم(08):المعالم الاساسية لرقابة مصالح وزارة التجارة 2011-2012

المعالم الاساسية	2011	2012	التطور %
عدد التدخلات	795158	1009261	+27
عدد المخالفات	159965	182984	+14
عدد المتابعات القضائية	146592	168398	+15
قيمة رقم الاعمال المخفي(مليون دج)	42.3	51.7	+22
قيمة السلع المحجوزة في السوق(مليون دج)	0.985	1.41	+104
قيمة السلع الموقوفة في الحدود(مليون دج)	5.6	8.7	+55
عدد عمليات غلق المحلات التجارية	5.6	8.7	+55

المصدر : نشرية وزارة التجارة،مرجع سابق،ص44

ملحق رقم(09):الاسواق الموازية التي تمت ازالتها منذ 18 سبتمبر2012 الى 30 أكتوبر2013

رقم الولاية	الولاية	الاسواق الموازية	الاسواق الموازية التي تمت ازالتها	الاسواق الموازية المتبقاة	المتدخلون في الاسواق الموازية التي تمت ازالتها	المتدخلون الذين تم ادماجهم في محلات منظمة
01	ادرار	04	00	04	00	00
02	شلف	93	86	07	1561	407
03	الاغواط	06	06	00	340	340
04	ام البواقي	24	19	05	1254	981
05	باتنة	26	17	09	797	719
06	بجاية	01	01	00	50	00
07	بسكرة	35	12	23	558	324
08	بشار	11	05	06	720	632
09	البليدة	78	12	66	636	22
10	البويرة	38	21	17	1103	00
11	تمنراست	01	01	00	17	المتدخلون اصحاب محلات
12	تبسة	43	43	00	775	759
13	تلمسان	15	15	00	978	490
14	تيارت	06	06	00	374	50
15	تيزي وزو	61	07	54	645	418
16	الجزائر	160	96	64	3949	547
17	الجلفة	20	17	03	2453	557
18	جيجل	17	07	10	129	226
19	سطيف	15	09	06	1939	1821
20	سعيدة	20	11	09	442	45
21	سكيكدة	40	14	26	1594	942
22	سيدي بلعباس	36	13	23	1339	1137
23	عنابة	22	21	01	1490	322
24	قالمة	44	44	00	1168	128
25	قسنطينة	28	06	22	1649	76
26	المدية	30	06	24	430	160
27	مستغانم	42	42	00	1697	1240
28	المسيلة	41	30	11	654	500

رقم الولاية	الولاية	الاسواق الموازية	الاسواق الموازية التي تمت ازالتها	الاسواق الموازية المتبقاة	المتدخلون في الاسواق الموازية التي تمت ازالتها	المتدخلون الذين تم ادماجهم في محلات منظمة
29	معسكر	21	21	00	1043	992
30	ورقلة	10	03	07	192	192
31	وهران	106	49	57	2082	421
32	البيض	05	03	02	80	45
33	اليزي	01	00	01	00	00
34	برج بوعريريج	05	05	00	47	47
35	بومرداس	43	13	30	641	515
36	الطارف	26	16	10	872	143
37	تندوف	00	00	00	00	00
38	تيسمسيلت	14	09	05	361	251
39	الوادي	06	03	03	360	360
40	خنشلة	53	35	18	709	39
41	سوق اهراس	19	19	00	307	99
42	تيبازة	18	18	00	1129	119
43	ميلة	10	10	00	421	359
44	عين الدفلى	25	21	04	856	385
45	النعامة	03	02	01	153	116
46	عين تيموشنت	25	21	04	516	253
47	غرداية	05	04	01	145	145
48	غليزان	22	09	13	1329	181
	مجموع الاسواق	**1368**	**828**	**540**	**39984**	**17505**

المصدر: وزارة التجارة

ملحق رقم(10): عدد الأسواق التجزئة (المغطاة والجوارية) في الجزائر للسداسي الاول 2013

رقم الولاية	اسم الولاية	الاسواق المغطاة	الاسواق الجوارية
01	ادرار	09	00
02	شلف	12	14
03	الاغواط	00	16
04	ام البواقي	01	06
05	باتنة	04	19
06	بجاية	05	01
07	بسكرة	02	11
08	بشار	14	04
09	البليدة	12	15
10	البويرة	04	06
11	تمنراست	03	00
12	تبسة	04	00
13	تلمسان	09	06
14	تيارت	20	00
15	تيزي وزو	03	03
16	الجزائر	96	33
17	الجلفة	09	4
18	جيجل	09	4
19	سطيف	18	36
20	سعيدة	05	0
21	سكيكدة	02	3
22	سيدي بلعباس	01	11
23	عنابة	18	1
24	قالمة	05	06
25	قسنطينة	21	2
26	المدية	57	0
27	مستغانم	24	4
28	المسيلة	03	4
29	معسكر	12	31

رقم الولاية	اسم الولاية	الاسواق المغطاة	الاسواق الجوارية
30	ورقلة	14	00
31	وهران	54	08
32	البيض	03	0
33	اليزي	00	2
34	برج بوعريريج	10	09
35	بومرداس	07	04
36	الطارف	02	0
37	تندوف	01	2
38	تيسمسيلت	07	0
39	الوادي	04	0
40	خنشلة	01	01
41	سوق اهراس	06	0
42	تيبازة	13	03
43	ميلة	09	02
44	عين الدفلى	12	02
45	النعامة	04	02
46	عين تيموشنت	13	02
47	غرداية	05	01
48	غليزان	03	02
	المجموع	**550**	**280**

المصدر: وزارة التجارة

ملحق رقم(11): المشاريع الاستثمارية المنجزة بالنسبة لكل ولاية جزائرية2001-2012

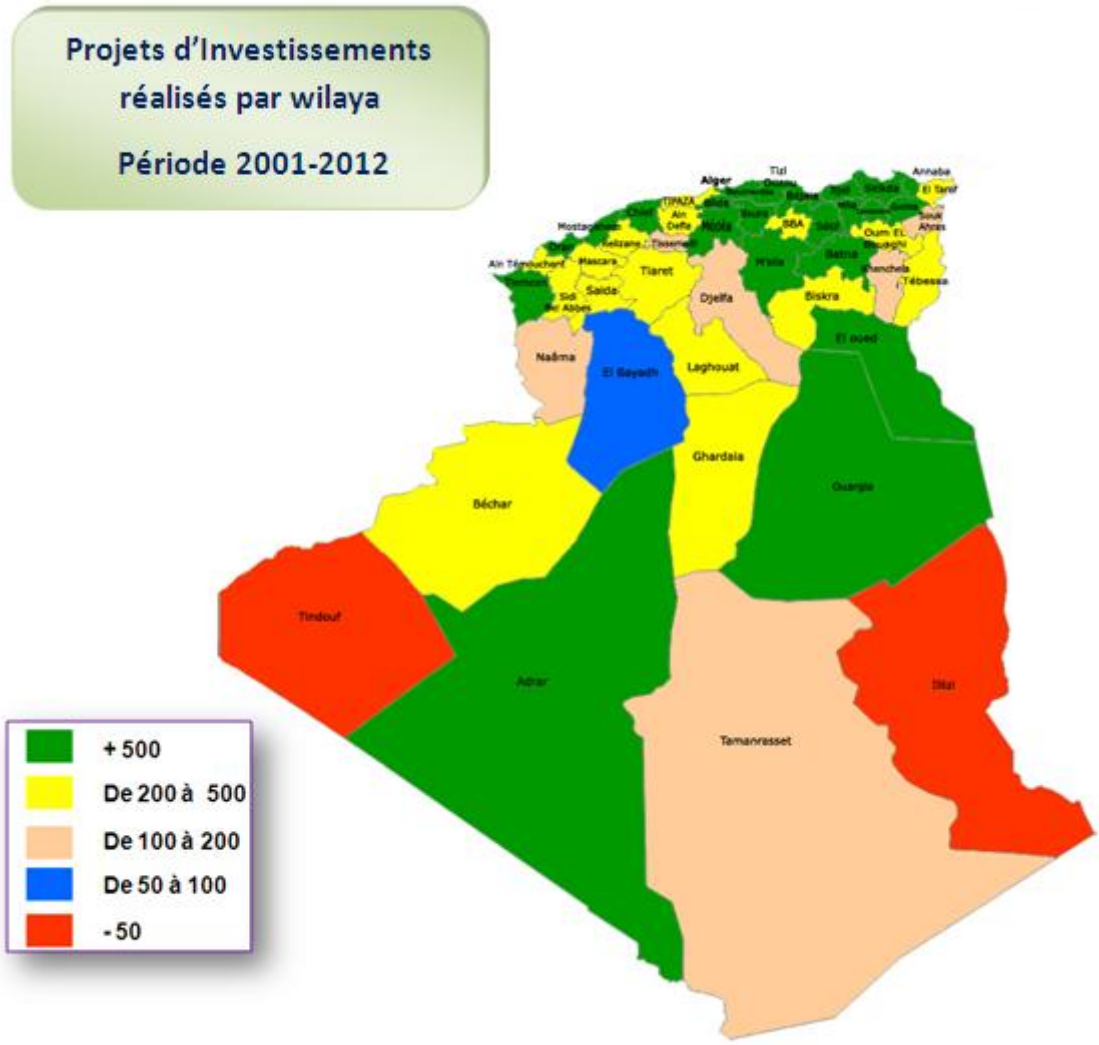

المصدر:الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/

تاريخ الاطلاع 10-11-201